الفصل الثاني

الدّراسات السابقة

٢,١ التمهيد

تشكل التحديات الأمنية الحديثة تحدّيًا متزايد الصعوبة أمام الدول والمؤسسات، خاصة في ظل التطورات العالمية والتغيرات الثقافية التي تشهدها المجتمعات. في هذا السياق، تبرز أهمية الدراسة والتحليل حول كيفية مواجهة هذه التحديات بشكل فعّال، وكيف يمكن تحقيق التنسيق والتعاون الاستراتيجي بين الجهات المختلفة للتصدي لها. يأتي هذا الفصل لاستكشاف مفهوم الشراكة الاستراتيجية وتحليل أثرها على التحديات الأمنية، خاصة في إطار العولمة الثقافية. حيث أن غرض الإستراتيجيّة هو تحقيق الأهداف السياسية والمصالح القومية، حيث تعدّ الإستراتيجيّة ترجمة لتلك الأغراض والأهداف على المستوى الوطني. كما أن تأثيرات الإستراتيجيّة تتشكل عبر تشكيل البيئة الإستراتيجيّة، وتكون شاملة في رؤيتها ومحددة في نطاق تنفيذها. علاوة على ذلك، تقوم الإستراتيجيّة على حل المشكلات والتعامل معها بشكل فعال، وذلك من خلال تحليل البيئة الإستراتيجيّة بدقّة لتحديد العوامل الإستراتيجيّة الرئيسية. هذه العوامل تحتاج إلى التدخل والتعامل بشكل متقن لخدمة مصالح الدولة بنجاح وفعالية (Needham، ٢٠١٦).

ومن خلال تحليل العوامل الإستراتيجيّة الأساسيّة وتقويمها، فإنّ الإستراتيجيّة تنتج بيانا معقولا يتضمّن الطرق والوسائل التي تخلق تأثيرات تقود للمستقبل المنشود. وعليه، فإنّ الإستراتيجيّة تخدم هدف السياسة، وتضمن المرونة والقدرة على التكيّف، وتضع الحدود من أجل التخطيط السليم. كما أن

الإستراتيجيّة الأمنيَة تعتبر من المواضيع الحديثة ولاسيّما في انتشار التعامل والتعميم في كافّة مجالات العمل المختلفة، بما فيه المجال الأمنيّ. في حين أنه لابد من تبني المفهوم الإستراتيجيّ في العمل، حيث أن المجال الأمنيّ يعتبر من أهمها وتحديداً في المجال العسكريّ في هذا التبني (Abdullah & al-Zubaidi، ٢٠١٦)، حيث يشمل هذا الفصل مفهوم وأهميّة الإستراتيجيّة في المجال الأمني وكذلك كافة الأُطر النظريّة المتعلقة بها في مجال الدّراسة الحالية.

٢,٢ شرطة أبوظبي

تعمل القيادة العليا في دولة الإمارات على أن تكون الإمارات من أفضل دول العالم وتحقيقا لرؤية الإمارة بأن تكون أبوظبي من أكثر العواصم تطورا من خلال التدريب المتميز والتطوير المستمر، ومن خلال بناء الشراكات، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة، ومتابعة أحدث التطورات والمعايير الأمنيَة والشرطية في الإدارة والقيادة والمتابعة في دول العالم المتقدمة والاستفادة منها.

٢,٢,١ خلفية عامة عن شرطة أبوظبي

تأسست نواة الشرطة في أبوظبي في عام ١٩٥٧، بقوة لاتزيد عن ٨٠ ضابطاً، وأربع سيارات لاندروفر فقط وميزانيةً متواضعةً، بمهام اقتصرت آنذاك على حراسة قصر الحاكم ودار الحكومة والسوق والبنوك. أصبح عدد أفراد الشرطة ما يقارب ٢٥٠ منتسباً في عام ١٩٥٩ حيث كانت تسمى (دائرة الشرطة) وينقسمون فيها الأفراد إلى نوعين شرطي (مهمته حراسة القصر ودار الحكومة والأسواق والبنوك والدوريات وغيرها)، والمطارزي (مهمته حماية الحاكم في كل تحركاته) وفي نهاية الخمسينيات كان تتبع دائرة الشرطة عدة مراكز مثل مركز طريف في المنطقة الغربية ومركز المقطع ضمن جزيرة أبوظبي ومركز المربعة في مدينة العين. تأسست كلية الشرطة الحالية عام ١٩٦٧، عندما تم توسيع قسم الشرطة وأطلق

عليها اسم "قيادة الشرطة والأمن". في الوقت نفسه، بدأ العمل في مدرسة الشرطة لتدريب قوة شرطة مكونة من سكان الإمارة.

مُنحت وزارة الداخلية سلطة الإشراف المباشر على جميع الأمور المتعلقة بالأمن والهجرة والإقامة بقرار من المجلس الأعلى الاتحادي في عام ١٩٧١. وفي عام ١٩٧٧، صدر قانون بإعادة تنظيم الدوائر الحكومية في أبوظبي. أصبحت شرطة أبوظبي تعرف باسم المديرية العامة للشرطة. لأكثر من ٦٠ عامًا، خضعت قوة شرطة أبوظبي لستة تسميات إدارية مختلفة، حيث تغيرت تسميات قوة الشرطة وفقًا لمراحل تطورها التاريخي والإداري. حلت الإدارة العامة لشرطة أبوظبي محل الإدارة العامة لشرطة أبوظبي عام ١٩٨١. تم تطوير الهيكل التنظيمي بعد تغيير اسم "الإدارة العامة لشرطة أبوظبي" إلى "القيادة العامة لشرطة أبوظبي" في عام ٢٠٠٤. مهمة شرطة أبوظبي هي العمل من أجل مجتمع آمن، لتحقيق الاستقرار، للحد من الجريمة، والمساهمة في تحقيق العدالة بطريقة توحي بالثقة. ثقة الجمهور في الشرطة.

منذ تأسيسها قبل ٦٠ عامًا وحتى الآن، أشادت القيادة العامة لشرطة أبوظبي بتوجيهات ومساعدة القيادة الرشيدة لتمكينها من تحقيق تحسينات وتطورات كبيرة. أشارت إلى لحظات مهمة في التاريخ حتى العصر المعاصر وتطلعت إلى مشاريع تنموية شاملة وجريئة ومميزة في تقريرها كجزء من استعداداتها للذكرى التأسيسية التي تبدأ في ٢١ نوفمبر. وأعربت عن عميق امتنانها لاهتمام القيادة وإلهامها للشرطة للقيام بدور ريادي في حفظ الأمن وتعزيز السلام المجتمعي والاحتفاء بتاريخ شرطة أبوظبي على مدار ستين عاما، مع إنجازات كبيرة رغم العقبات. والتحديات التي واجهتها في بداية تأسيسها لكنها تغلبت عليها. من أجل تطوير هذه المؤسسة الأمنية الوطنية التي كانت ولا تزال تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار، استمر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، في تقديم الدعم والجهد والعطاء والعطاء، حتى أصبحت واحة للأمن والأمان للمواطنين والمقيمين. أنشأ الشيخ شخبوط

بن سلطان آل نهيان، حاكم إمارة أبوظبي، رحمه الله، شرطة أبوظبي عام ١٩٦٦ كإعلان عن اهتمامه بإنشاء مؤسسات حكومية تقود إمارة أبوظبي نحو التنمية. والازدهار في بيئة آمنة ومستقرة يسودها النظام وسيادة القانون. عندما تولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم لإمارة أبوظبي رحمه الله.

خلال قيادته الحكيمة عمل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بلا كلل لبناء قوة شرطة أبوظبي لتصبح واحدة من أفضل الأجهزة الأمنية في المنطقة، وتطورت القيادة العامة لشرطة أبوظبي في النهاية إلى ما هي عليه الآن. منذ عام ١٩٦٦، أصبحت أبوظبي آمنة ومستقرة بشكل متزايد، ويتوسع الأمن إلى مناطق جديدة في جميع أنحاء المنطقة بأكملها. قوة الشرطة هناك كفؤة وخيرية وهيبة شبيهة بالأقدم في العالم. أصبحت هذه الإنجازات ممكنة الآن؛ ونتيجة لهذا الدعم، كان نظرائها قليلين بين الأجهزة الأمنية في العالم حيث استمر التطوير والتغيير والتحديث عامًا بعد عام للوصول إلى مكانة متميزة تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة (الخليج، ٢٠١٩).

٢,٢,٢ مهام وواجبات شرطة أبوظبي

عرَّف القانون الخاص بالشرطة والأمن العام رقم ١ لسنة ١٩٧٢، قوة الشرطة والأمن العام بأنّها: "هيئة نظامية مميزة بزي خاص، وذات تدريب عسكري خاص. وأشار القانون إلى مهام وواجبات الشرطة التي تقوم بها، كالمحافظة على الأمن العام، وقمع الجريمة وتنفيذ الأحكام، ويعتبر القبض والتحقيق من أبرز الأعمال الشرطية، إضافة إلى حماية الشخصيات المهمّة والحراسة والمراقبة".

وبحسب القانون، فإن الشرطة هي المسؤولة عن الحفاظ على السلامة العامة ومنع الجرائم ومكافحتها وتعقبها، وإجراء التحقيقات والتحريات في حدود القانون، وحراسة الأرواح والممتلكات والأموال والشرف، وتنفيذ أي قوانين من شأنها. تم إعطاؤها لهم للتنفيذ. على صعيد إدارة وتنظيم الشرطة، يعد هذا القانون الرائد، المؤلف من ٩٥ مادة، وينقسم إلى سبعة فصول، من القوانين المهمة

والمميزة التي تفتخر بها شرطة أبوظبي. كما كان بمثابة نموذج ومصدر إلهام للقوانين اللاحقة، التي اعتمدت بعض الأحكام المتعلقة بالشرطة.

وأشار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧، بشأن قوات الشرطة والأمن بإمارة أبوظبي، المحال في أحكامه للقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، بأن قوات الشرطة والأمن، وحدد بموجبه مسؤولية الشرطة على النحو التالي: المحافظة على الأمن الداخل لدولة الاتحاد، ومكافحة الجرائم والأعمال التي من شأنّها الإضرار بمصالح الدولة وأمنها، ومنع وقوعها، والقبض على مرتكبيها في حالة وقوعها، وجمع الأدلة التي تؤدي إلى إدانتهم، والقيام بأعمال التحقيق التي يعهد بها طبقاً للقانون، وتنفيذ القوانين واللوائح وكافة الأوامر والإجراءات، التي يُناط بها تنفيذها (الخليج، ٢٠١٩).

٢,٢,٣ التعريف بشرطة أبوظبي واستراتيجيتها

القيادة العامة لشرطة أبوظبي عبارة عن جهاز الشرطة في إمارة أبوظبي وتكمن مسؤوليته في المحافظة على الأمن والاستقرار فيها، حيث تعد القيادة بمثابة دائرة محلية (الموقع الرسمي لشرطة أبوظبي، ٢٠١٩). وفيما يلي نشأة وتطور وأعمال شرطة أبوظبي.

٢,٢,٤ لمحة عن شرطة أبوظبي بين الماضي والحاضر

على جميع المستويات والمواقع داخل شرطة أبوظبي، كان للتغيير والتطوير مكانة متميزة. كانت المراحل التاريخية التي مرت بها شرطة أبوظبي لأكثر من ٦٠ عامًا منذ تأسيسها (١٩٥٧) نتيجة العمل الجاد ويقظة القادة والرموز وضباط الشرطة المتفانين، والذين قال فيهم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله): "إن ما ينعم به وطننا من أمن وطمأنينة إنّما هو ثمرة لجهود هؤلاء الرجال المخلصين، الذين ينهضون بمسؤولياتهم، ويؤدون رسالتهم بكل الإخلاص ليلا ونهارا، تجاه دولتهم ومواطنيهم، ونحو كل مقيم على أرض الدولة. حيث إن رجال الشرطة كانوا دائماً عند حسن الظن بهم،

ونحن نلمس جميعاً، الدور الكبير الذي ينهضون به في ظل التغيير الجذري، والتطور السريع الذي تشهده البلاد" (كتاب وتستمر المسيرة، ٢٠١٩، ص. ١٥).

وحرصت القيادة العامّة لشرطة أبوظبي منذ انطلاقتها الأولى على تطبيق مقولة المغفور له بإذن الله تعإلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه: "إن الشرطة هي الركيزة الأساسيّة لاستقرار أمن البلاد ونشر الطمأنينة بين أبنائها".

توصف الشرطة وقوات الأمن العام بأنها هيئة عادية ذات تدريب عسكري محدد وزي مميز في قانون الشرطة والأمن العام رقم ١ لسنة ١٩٧٢، والذي يشير إلى الالتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الشرطة، بما في ذلك الحفاظ على السلامة العامة ومكافحة الجريمة وتنفيذ الأحكام (موقع شرطة أبوظبي، ٢٠١٩). ويعد هذا القانون الرائد الذي يتألف من ٩٥ مادة، ويقع في سبعة أبواب، من القوانين المهمّة والمميزة التي تفتخر بها شرطة أبوظبي، فيما يتعلق بتنظيم الشرطة وإداراتها، علاوة على كونه مرجعاً ومصدراً للقوانين التي صدرت لاحقاً، حيث أخذت هذه القوانين منه بعض الأحكام المتعلقة بقوة الشرطة وغيرها.

والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧، بشأن قوة الشرطة والأمن بإمارة أبوظبي، أحال في أحكامه للقانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، بشأن قوة الشرطة والأمن، وبموجبه حدد مسؤولية الشرطة فيما يلي: حماية أمن دولة الاتحاد من الداخل، ومكافحة الجرائم والأفعال التي من شأنّها المساس بمصالح الدولة وأمنها، ومنع وقوعها، وضبط مرتكبيها في حالة وقوعها، وجمع الأدلة التي تؤدي إلى إدانتهم، والقيام بأعمال التحقيق التي يعهد بها طبقاً للقانون، وتنفيذ القوانين واللوائح وكافة الأوامر والإجراءات، التي يُناط بها تنفيذها (كتاب مسيرة شرطة أبوظبي، ٢٠١٢). حيث ينص القانون على واجبات الشرطة مثل الحفاظ على السلامة العامة ومكافحة الجريمة وتنفيذ الأحكام. كما تخضع الشرطة للمساءلة القانونية بما

يتعلق بحفظ النظام العام ومكافحة الجريمة وتنفيذ القوانين. القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ يشدد على مسؤولية الشرطة في حماية أمن الدولة ومكافحة الجرائم التي تعرض مصالح الدولة للخطر.

ومرت شرطة أبوظبي خلال الأعوام الستين الماضية بمراحل مختلفة، بدأت من مرحلة التأسيس على يد حاكم إمارة أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، ثم انتقلت إلى مرحلة البناء مع تسلّم الشيخ زايد طيب الله ثراه مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي، حيث نال تطوير شرطة أبوظبي جانباً كبيراً من اهتماماته، ثم مرحلة التقدم، مع دمج شرطة أبوظبي في وزارة الداخليّة الاتحادية، تليها مرحلة التطور النوعي والاستراتيجي والجودة والتميز، ثم مرحلة الإبداع والتحديث المستمر.

تغيرت تسميات الشرطة في أبوظبي وفقاً لمراحل تطورها التاريخي والإداري، طوال أكثر من ستة عقود حتى الآن، ومرت قوة شرطة أبوظبي بست تسميات إدارية مختلفة على النحو التالي: دائرة الشرطة والأمن العام (١٩٥٧–١٩٦٦)، ثم قيادة الشرطة والأمن العام (١٩٦٧–١٩٧١)، وزارة الداخليّة المحلية شرطة أبوظبي (١٩٧١–١٩٧٤)، والمديرية العامّة للشرطة (١٩٧٥–١٩٨١)، والإدارة العامّة لشرطة أبوظبي (١٩٨١–٢٠٠٤)، والقيادة العامّة لشرطة أبوظبي (٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٩ ومابعدها) (كتاب وتستمر المسيرة، ٢٠١٩). كما وتتولى قيادة وإدارة شرطة أبوظبي، نخبة من أبناء الإمارة المخلصين الأوفياء من ذوي الشأن، الذين خدموا بإخلاص وتفانٍ وتضحية، وبذلوا الجهد والوقت، وكانوا على قدر كبير من المسؤوليّة، وحمل الأمانة.

٢,٢,٥ الهيكل التنظيمي وإستراتيجيّة شرطة أبوظبي

تتمثل رؤية شرطة أبوظبي في أنّها تضمن استمرار إمارة أبوظبي كمجتمع ينعم بالأمن والسلامة من خلال تقديم خدمات شرطية عالية الجودة للمواطنين والمقيمين في الإمارة وزوارها؛ حيث أن رسالتها هي العمل من أجل مجتمع أمن ولتحقيق الاستقرار وخفض الجريمة والاسهام في تحقيق العدالة بطريقة تضمن

ثقة الجمهور في الشرطة. بينما قيمها تكمن في النزاهة والأمانة، وذلك في المحافظة على النزاهة والأمانة بأعلى المستويات في مجتمع الأوقات وكذلك المحافظة على حقوق الانسان. حيث أنّها متكفلة بتقديم خدمات عادلة وبلباقة لكافة فئات المجتمع. وفي مجال إحترافيتها، تلتزم وفي جميع الأوقات بأن تؤدي كافة أعمالها وخدماتها وفق أعلى المعايير المهنية ذات الصلة. ومن وجهة الاتصال الفعال فأنّها تؤمن بأنّ الاتصال الفعّال مع القطاعين العام والخاص يشكل أهميّة كبرى لإنجاز أهدافها وتميزها، كما وأنّها تبذل جهدها دوماً لتحقيق التميز في جميع أعمالها والتأكد من أن أنشطتها يتم قياسها بفعالية وكفاءة مع ضمان الاعتراف بالإنجازات (موقع شرطة أبوظبي، ٢٠١٨).

حيث تكمن الأولويات والأهداف الإستراتيجيّة لشرطة أبوظبي في مكافحة الجريمة، من حيث إكتشافها والوقاية والحد منها، وكذلك الاستخدام الأمثل للمعلومات الأمنيَة، والاستخدام الأمثل للأدلة الجنائية، وكذلك جعل الطرق أكثر أماناً، وتطبيق لوائح السلامة المرورية أيضاً، وزيادة الثقافة المرورية، وثقة المجتمع وزيادة ثقة ورضا المجتمع، وجودة خدمة العملاء والاحترافية، وكذلك الأمر الأمن والسلامة ولا سيما الاستعداد والاستجابة الفاعلة والحماية؛ حيث أن منظمة شرطية تدار بكفاءة وفاعلية وتعمل على الاستثمار في المعلومات والمعرفة، وكذلك إدارة فاعلة للعمليات وتطوير شراكات فاعلة والحوكمة وإدارة مالية فاعلة عوضاً عن دعم وتشجيع الإبداع والابتكار، وفيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد البشريّة فهي تقوم على تلبية احتياجات شرطة أبوظبي وتوفير العاملين المؤهلين تأهيلاً مناسباً. في حين يوضح الشكل رقم (١,٢) الهيكل التنظيمي لشرطة أبوظبي كما يلي:

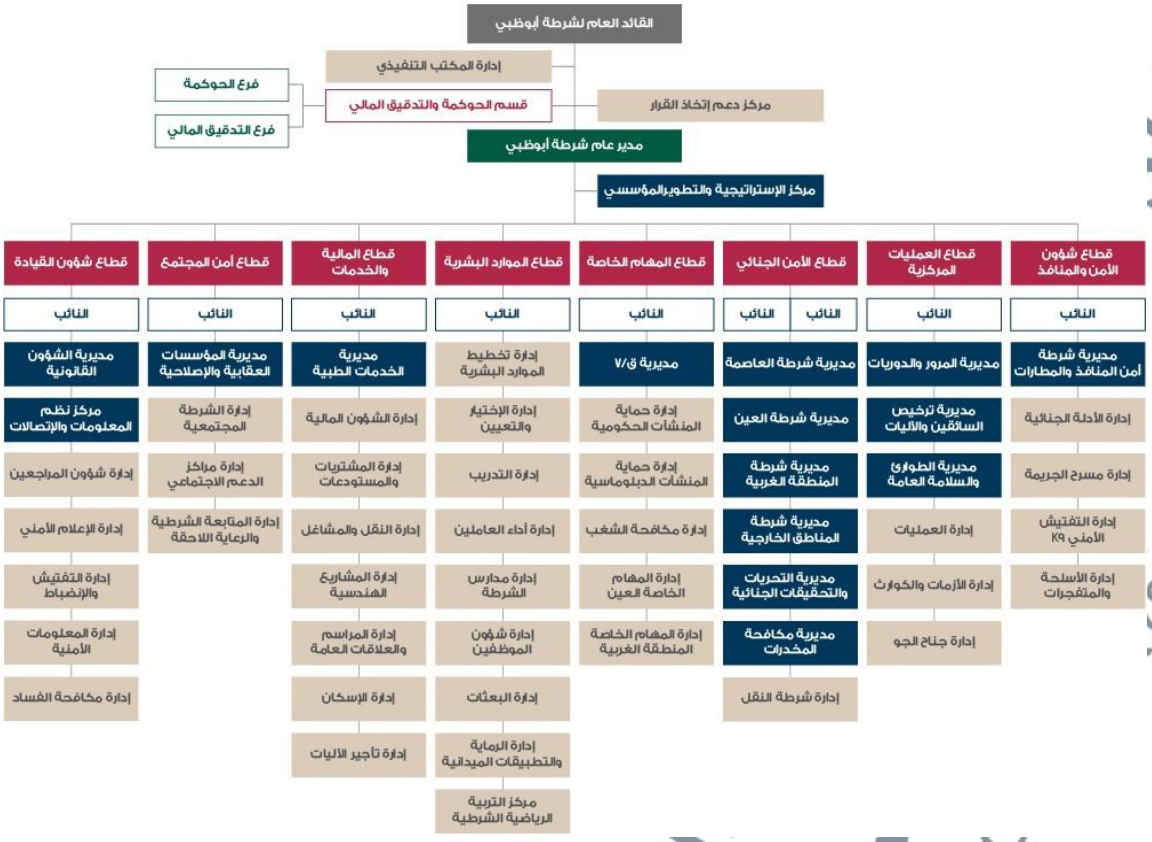

المرجع: الموقع الرسمي لشرطة أبوظبي (٢٠٢١)

الرسم البياني ٢,١: الهيكل التنظيمي لشرطة أبوظبي

٢,٣ إستراتيجيّة الشراكة الأمنيّة

يتناول هذا القسم كافة الأدبيات المتعلقة بموضوع الشراكة الأمنية والإستراتيجيات متمثلة بماهيتها ومبرراتها وكذلك أبعادها، ومن ثم عرض ماهية الشراكة وأنواعها متبوعاً بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الشراكة. وأخيراً ينتهي القسم بتناول التحديات الأمنية وذلك على النحو التالي:

٢,٣,١ ماهية الإستراتيجيّة

يعود مطلح الإستراتيجيّة إلى ما قبل الميلاد، حيث تمّ استخدامها من قبل القادة العسكريون الإغريقيون والبابليون للتعرّف على كيفية الانتصار في الحرب، وذلك فضلاً عن استخدامها في المجال الحكومي والسياسي على أنّها خطة مرشدة لتحقيق الأهداف المرسومة (Zalan، ٢٠١٨).

وفي منتصف الخمسينات من القرن العشرين، بدأ الاهتمام بمفهوم الإستراتيجيّة ولا سيّما في حقل الإدارة الإستراتيجيّة، نظراً لانتقال منظمات الأعمال من البيئة المستقرة نسبياً لبيئة يواتيها التغير دوماً والتي تتصف بنُدرة مواردها الأمر الذي استدعى لزاما استخدامها لمواكبة البيئة للاستمرار والبقاء في بيئة الأعمال المتسمة بالتغير والتطور المستمرين، حيث تدعي الحاجة أيضاً بإيلاء أهميّة خاصّة للإستراتيجيّة لزيادة الأداء المؤسسي عن طريق ملائمتها ومواكبتها للمخاطر والفرص في بيئتها الخارجيّة مع نقاط القوة والضعف في المؤسسة (كيلاني، ٢٠١٥).

في حين تنوّعت وتعددت تعاريف الإستراتيجيّة؛ فنجد أنّها مختلفة في الصياغة إلّا أنّها مُتوافقة ضمنياً في المعنى نفسه؛ حيث أن أصل كلمة "الإستراتيجيّة" اشتقت من الكلمة اليونانية "*Stratégos*" والتي تعني "قيادة الجيش"، وهي جزء من أجزاء العلوم العسكريّة وتهتم بالقيادة العامّة للحرب وتنظيم الدفاع عن البلاد (بن عيشي، ٢٠١٦). كما وتعرّف "الإستراتيجيّة" على أنّها "فن الحرب، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط لتحركات القوات العسكريّة والسفن الحربية وغيرها، وتعني أيضاً التخطيط للنشاطات التجارية والسياسيّة وما إلى ذلك، لمفاجأة العدو وخدعته" (علاوي، ٢٠١١).

أما فيما يتعلق بتعريفها من الناحية الاداريّة واستخدامها في تسيير المؤسسات الاقتصاديّة فقد عرفت من قبل Hanse على أنها ذلك المسار الذي يقود المؤسسة لاختيار الأنشطة التي تقوم بها كسوق

المنتجات التي يجب أن تكون واقعية (بوزيدي، ٢٠١٤)، وفي نفس السياق، عرفها"Ansoff" على أنّها العمليّة التي تهتم بالأهداف وطرق تحقيقها طويلة المدى، والتي تؤثر في النظام ككل.

بينما في حقل الإدارة الإستراتيجيّة تباينت آراء الباحثون والمؤلفون في تعريفهم للإستراتيجيّة وذلك لاختلاف المداخل التي تطرقوا إليها، حيث تم تعريف الإستراتيجيّة على أنها الخطط المستقبلية وكذلك تخصيص الموارد الضرورية لإنجاز أهداف المنظّمة طويلة الأجل، وكذلك الحال تم تعريفها على أنها ناتج اتفاق جماعات التحالف المسيطرة في المنظّمة من التفاعل بين متغيرات سياسية كمصادر القوة والطموح، والقيم والتفاوضات؛ فضلاً عن إدراكها لبيئة المنظّمة الخارجيّة المتسمة بالديناميكيّة وقلّة الموارد وندرتها (مقراش، ٢٠١٥).

وفي السياق نفسه، هنالك من عرف الإستراتيجيّة على أنّها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعمل على مساعدة الأفراد المرتبطين بمجال معين وفيما تعلق باتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لمجموعة من القواعد والأسس وكذلك الخطط الدقيقة، والتي تعتمد جلياً على وضع الإستراتيجيّات الصحيحة لتحقيق نتائج ناجحة وفعاله (إبراهيم، ٢٠١٧)، كما وتعرف أيضاً على أنّها تلك الأساليب والأفعال التي ترمي لتحقيق الأهداف المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي من الممكن أن تؤثر على إمكانيّة حدوثها، أو تطبيقها بشكل فعلي (الكبيسي، ٢٠١٢). بينما يعرف تشاندترAlfred Chandler الإستراتيجيّة بتحديد الأغراض الرئيسيّة والأهداف طويلة الأمد للمنظمة، وكذلك إعداد مجموعة من البدائل للتصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ تلك الأهداف (مرسي، ٢٠١١).

يتضح مما سبق انه يمكن تمثيل الإستراتيجيّة بمجموعة من العمليات، وهي: أن تبدأ أولاً بتحديد أهداف المؤسسة بعيدة المدى، وذلك عن طريق تخصيص الموارد وإعداد عمليات يمكن من خلالها إنجاز تلك الأهداف وتحقيقها. ومن منطلق آخر يرى Peter أن الإستراتيجيّة تكمن في الإدراك لأفراد المؤسسة

وكذلك إدراك البيئة التي تنشط فيها المؤسسة إدراكا قوياً. ومنه يتبين وجود منطلقين وهما المنطلق الأول هو المدرسة الإدراكية وذلك عن طريق المفهوم الذي يعطيه المفكر للإستراتيجيّة على أنّها إدراك، والمنطلق الثاني هو المدرسة البيئية، والتي تعتبر أن الإستراتيجيّة هي التفاعل مع البيئة (حيرش، ٢٠١٢).

كما تم تعريف الإستراتيجيّة من قبلMintzberg وWaters على أنّها عبارة عن نموذج أو نمط معين يعبر عن تدفق مجموعة من القرارات أو التصرفات، سواء أكان نتاجاً لاستراتيجيات مقصودة أو مخططة، أو نتاجاً لاستراتيجيات غير مقصودة أو غير مخططة أو طارئة" (مرسي، ٢٠١١). في حين أعطى Mintzberg تعريفاً شهيراً للإستراتيجيّة والمعروف باسم "P5"، وحاول أيضاًأن يعبر عن الإستراتيجيّة من خمسة أوجه، حيث يرى أن الإستراتيجيّة عبارة عن مايلي: (كيني، ٢٠٠٧، ص. ٢٦)

أ. خطة (*Plan*): وتعني أن الإستراتيجيّة عبارة عن تخطيط، فهي عمل مقصود ومتعمد.

ب. موقع (*Position*): ويعني اختيار موقع يمكن المؤسسة من مواجهة المنافسة.

ج. نموذج (*Pattern*): أي أن الإستراتيجيّة عبارة عن نموذج أي أن العمل يتم فيها بكيفية معينة، وفي شكل مهيكل ومحدد.

د. مناورة (*Ploy*): ويعني أن هذه الإستراتيجيّة تسعى لتحقيق هدف معين.

هـ. أوفق (*Perspective*): يقصد بذلك أن الإستراتيجيّة تصور للمستقبل.

تعتبر الإستراتيجيّة مجموعة من القواعد والمبادئ التي ينتهجها الشخص أو المؤسسة لتحقيق غاياته المستقبلية التي يطمح لتحقيقها في مجال معين، وذلك مع ربطها بخطط مناسبة ودقيقة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والتي تمكن من تحقيق الأهداف في الوقت المحدد له.

٢,٣,٢ مبررات الإستراتيجيّة

تعتبر الإستراتيجيّة من أهم الأعمال الواجب توافرها في المؤسسات؛ والتي تقود إلى التخطيط الإستراتيجي لدفع عجلة المؤسسات نحو تحقيق أهدافها، وذلك من خلال وضع أهداف عامة وجعلها واضحة لكافة العاملين في المؤسسة؛ حيث ينبثق منها خطط ومجالات العمل والتي تعمل على تكثيف الجهود لتحقيق هدف معين. في حين تعمل الإستراتيجيّة على تزويد المسؤولين بأساليب التفكير المناسبة لوضع خطط العمل الصحيحة، والتي تساعد على توقع جميع التغييرات التي ستحدث في البيئة المحيطة بها وطرق التأقلم معها، تعمل على المساعدة بتخصيص الموارد المتاحة بكميات مناسبة، زيادة الوعي عند المرؤوسين للتعامل مع التغييرات والفرص المحيطة وأي تهديدات، استخدام المنطق السليم في تقييم الموازنات، وتنظيم التسلسل في الجهود التخطيطية من خلال المستويات الاداريّة في الهرم الإداري، كما وتعمل الإستراتيجيّة على جعل المدير مبتكرا ومحبا للإبداع وصنع الأحداث بشكلها المناسب بعيداً عن التلقي واتخاذ القرارات العشوائية، ووضع الشركة بصورة واضحة ومناسبة عند أصحاب المصالح (كاظم، ٢٠١٨).

تم التأكيد على ضرورة وجود أسس ثابتة للإستراتيجيّة، والتي تتصف بسرعة التغيير ومواكبة التطورات الحاصلة سواء أكانت خارجية أم داخلية، في حين أن الأسس والقواعد تشكل الخطوط الأساسيّة التي يمكن إنتاجها لبناء الإستراتيجيّة، من تلك الأسس والقواعد يتم التطرق لنقطة البدء في بناء الإستراتيجيّة والمتمثلة بتحديد الأهداف بطريقة واضحة، ومن ثم مقارنتها بالوسائل والإمكانات المتاحة مع ضرورة ملاحظة الملائمة بين تلك الأهداف وطرق تحقيقها، وضرورة أن تتسم الإستراتيجيّة بالمرونة مع القدرة على مواجهة ما ينشأ من تغيرات فيما بينها فمنها ما هو محتمل ومنها ما هو مرتبط بعوامل التغير مع وجوب ملاحظة وجود عوامل طارئة يمكن أن تحدث فلابد من وجوب أن تكون لإستراتيجيّة مرنة

وديناميكية، وكما تعتبر الإستراتيجيّة بناء عقلي تنظيمي من هذه الاسس و القواعد فهو يعمل على تحقيق الأهداف التي تضعها السياسة، بل وأنّها تالية لها في التنظيم ولكنها ليست منفصلة عنها، و إن الإستراتيجيّة بكافة مستوياتها تسبق التخطيط، وأنها لا تهتم بالتفصيلات الجزئية والواجبة في التخطيط، كما ولابد من وجوب أن تتصف الإستراتيجيّة بالتكامل والشمول ولاسيما في علاقتها بالواقع وخصوصاً في مرحلة الإعداد، حيث يجب أن يتم مراعاة مبدأ الاستمرارية الإستراتيجيّة مع ضرورة اعتماد كل مرحلة من المراحل التي تسبقها، وضرورة مناسبة المدى الزمني لها للتمكن من التنبؤ بتغيرات متوقعة الحدوث (البريمي، ٢٠١٢).

ومنه، يأتي تعقيدات القرار الإستراتيجيّ؛ حيث تتم المفاضلة بين العناصر والأهداف ضمن إطار البدائل المتاحة، كما يجب مراعاة التنظيم للمنظومة الإستراتيجيّة في نفس الإطار وتحريكه بما يتوافق مع تلك الأهداف، مع وجوب أخذ عامل الزمن والتكلفة بعين الاعتبار.

حيث لابد من وجوب الاعتماد على القواعد والأسس الملائمة لبناء الإستراتيجيّة ضمن مرحلة الاختبار والمفاضلة بين البدائل المختلفة، الأمر الذي يضاعف من كفاءة وفاعلية وضع الإستراتيجيّة المناسبة لتحقيق الهدف المنشودة، وكذلك تحقيق أعلى جودة متوقعة بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية لتحسين الأداء وتقويم المخرجات، حيث تبيّن أنّ هناك ضرورة ملحة للارتقاء وبشكل مستمر ووفق إستراتيجيّة محددة، وذلك عن طريق التكتيكات الملائمة والمتوافقة مع نموذج الإستراتيجيّة المقترح لتحقيق الأهداف المقصودة (صادق، ٢٠١٢).

الأمر الذي يمكن من فهم أسباب الإستراتيجيّة والاهتمام بها فأنّها تعمل على فهم العاملين لكافة الأنشطة والأمور الواجب توضيحها وفهمها لاتخاذ القرارات الصحيحة (كاظم، ٢٠١٨)؛ فالإستراتيجيّة

تحدد الأسلوب الأمثل في المنافسة مع المنافسين وتقليل التكلفة والوصول إلى التميز والإبداع في بيئة الأعمال.

٢,٣,٣ أبعاد الإستراتيجيّة

هنالك مجموعة من الأبعاد للإستراتيجيّة، حيث أن تطبيق منهجية الإدارة الإستراتيجيّة يستلزم وجود بناء إستراتيجيّ متكامل يضم مجموعة من الأبعاد الرئيسيّة وهي آلية واضحة لتحديد الأهداف والنتائج المرغوب بها، وكذلك متابعة تعديلها وتطويرها في ظل المتغيرات الداخليّة والخارجيّة؛ وآلية مرنة لتفعيل وإعداد مجموعة السياسات التي توجه العمل في كافة المجالات المختلفة، وتوفير قواعد للإحكام واتخاذ القرارات، لكي تضمن التناسق والتناغم بين متخذي القرارات في كافة القطاعات في المنظّمة؛وهيكل تنظيمي يتميز بالفعالية والتوافق والبساطة مع مقتضى الحال في المنظّمة، حيث يقوم بتوضيح الأدوار والمهام الأساسيّة، وكذلك رسم العلاقات التنظيمية في ضوء تدفقات العمليات وتداخلاتها، ونظم وإجراءات تنفيذية لتوجيه الأداء في كافة العمليات المختلفة من أجل تحقيق النتائج، أفراد تم اختيارهم بعناية، يتمتعون بالصفات والقدرات المناسبة وعلى استعداد لقبول التغيير أي من أهم صفاتهم المرونة؛ وإجراءات ومعايير ونظم لاتخاذ القرارات المتوافقة مع تغير الأوضاع، تنظيم استثمار وتنمية طاقات الموارد البشريّة وتوجيه العلاقات الوظيفيّة التي تتناسب مع نوعية المورد البشري ومستواه الفكري ومدى الندرة فيه، كما تتوافق مع الظروف العامّة الخارجيّة وتتسم بالمرونة (نيوف، ٢٠١٥).

كما تعتبر نظم المعلومات وقنوات الاتصال الفعّالة تقنيات مناسبة في مجالات النشاط المختلفة وهي التي تحقق التواصل بين أجزاء المنظّمة وبين العالم الخارجيّ، وتحقق المعرفة الآتية لمجريات الأداء والظروف المحيطةمن الأبعاد الإستراتيجية، وتجهيزات وموارد مادية ومعدّات تم اختيارها وتوظيفها بعناية لتحقيق أفضل عائد في ظل الظروف السائدة والمتوقعة (العلوان والزيادات، ٢٠٢٠).حيث أنّ جميعها تتم

ضمن إطار الفهم والإحاطة بظروف ومعطيات المناخ المحيط، ومن ثم التفاعل والالتحام والتعامل مع عناصره، والتصور الشامل والرؤية المستقبلية الواضحة لوضع المنظّمة في حركة التطور المستقبلي (العشي، ٢٠١٥).

٢,٣,٤ ماهية الشراكة

يقبل القرن الحالي وقد تكاثرت على المنظمات تحدّيات وتهديدات عديدة، أفرزتها متغيرات كثيرة في عالم سريع التغير، حيث أن التكنولوجيا اكتسحت جميع المجالات، والتقدم العلميّ الهائل في الاتصال ووسائل الإعلام والذي ساهم وبشكل كبير في كسر الحواجز الاقتصاديّة والسياسيّة والجغرافية والثقافيّة (الكردي، ٢٠١٣).

وفي سياق مواجهة التحدّيات والمتغيرات الجديدة فلا بد للمنظمات من مشاركة إداراتها ومواردها مع المنظمات والفئات الأخرى وعدم التفرد، حيث أنّ ارتفاع شدة المنافسة بين الشركات أوجب على المنظمات ضرورة مواكبة متطلبات العصر وتقديم أفضل خدمة أو منتج وبأقل تكلفة ممكنة، حيث أنّ ذلك الأمر لا يمكن أن يتم دون مشاركة الأطراف ذات العلاقة بنشاط المنظّمة، وكذلك الأمر زيادة التخصص في كافة مجالات النشاط ابتداءً بالتوريد والتموين والتمويل ومرورا بالإنتاج وانتهاءً بالتسويق وإيصال المنتج للمستهلك، وهي العمليات ذاتها والتي كانت المؤسسة قديماً تقوم بها بمفردها ومحدودية نشاطاتها (التريكي وآخرون، ٢٠١٦).

بناءً على ما سبق بات لزاما على المؤسسات التي تطمح للاستمرار في النشاط أن تعتمد أسلوب التعاون "الشراكة" مع مؤسسات أخرى تشترك معها في النشاط، والذي يساعدها في تحقيق أهدافها مع المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسات المتعاونة معها، فالنفع في هذه الحالة يكون متبادلاً، كون المصلحة

المشتركة هي التي تؤكد ضرورة التعاون، ولا شيء غير المصلحة في عالم يسوده النفع الخاص وحب الذات (بوزيدي، ٢٠١٤، ص. ٩).

٢,٣,٥ تعريف الشراكة وخصائصها ومزاياها

منذ بداية عقد التسعينيات ولاسيّما عند تحقق الانتشار لمفهوم الشراكة ودخوله ضمن قائمة المصطلحات الحديثة والتي تعبّر عن اتجاهات تطوّر مؤسسات المجتمع المدني، والذي ارتبط بشكل رئيس بأدبيات التنمية والأمن، وكذلك عكسه لمفهوم الشّراكة كونه مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق التضامن والتساند فيما بينها (قنديل، ٢٠١٤).

حيث يمكن تقديم الشراكة الإستراتيجيّة على أنّها خيار تلجأ إليه المؤسسات لضمان دعم إضافي في مسار نشاطها، إذ لم يعدّ بإمكان المؤسسات اليوم الاعتماد فقط على القدرات الذاتية نظراً لزيادة حدة التغييرات، والتسارع الكبير في تطور التكنولوجيا؛ فهي تعبير واسع وغير محددة المعالم وكذلك فإن تعريفاتها متنوعة وتحتاج إلى الخصخصة، ويرجع ذلك إلى حداثة الظاهرة وانعكاساته على الوضعية الأمنيَة والاقتصاديّة للمنظمات.

نال موضوع الشراكة أهميّة متزايدة في الأدبيات التنظيمية والاداريّة الحديثة، وخصوصاً بعد أن تبيّن أن الكفاءة المنشودة في إدارة أنشطة المجتمع وبرامجه الاجتماعية والاقتصاديّة تعتمد اعتماداً كبيراً على التشارك والجمع بين مختلف القطاعات، حيث اتضح أنه من المستحيل تحقيق الأهداف التنموية والتطويرية على أسس الممارسات المنفردة، حيث بات تطوير تنظيمات تشاركيه هدفاً إستراتيجياً تسعى إليه كافة الدول، كما وتسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق البنى المؤسسية والتشريعات والأنظمة اللازمة لتبني التنظيمات التشاركية وتطويرها وزيادة خبرتها في الممارسات لدفع عجلة التنمية

والتقدم فيها، ولتمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال على أسس معاصره تضمن لها تحقيق الميزة التنافسيّة المنشودة (بن الدين ومطاي، ٢٠١٧).

حيث يجب الوقوف عند مصطلح "الشراكة"، كإستراتيجيّة تحوي بين طياتها على إستراتيجيّة المناولة، ومجموعة من الإستراتيجيّات التشاركية المختلفة، ثم علاقتها بمصطلحات أخرى ذات صلة والتي تعدّ أشكالا أُخرى للتعاون كمصطلحات "التحالف الاستراتيجي"، "الاندماج"، "الاستحواذ".

٢,٣,٥,١ أولاً: تعريف الشراكة

تُعرّف الشراكة في اللغة على أنّها "أسم" وأنه عبارة عن العلاقة التي تقوم على التَّعاون وتبادل المصالح في شتّى المجالات بين كيانين شَراكة اقتصاديّة. حيث ورد في قاموس ابن منظور على أنّها "شِراك" وهي إسم، وجمعها شُرُكٌ، أو أشْرُكٌ، أوالشِّرَاكُ والمقصود بها الطريقة من الكلأ الأخضر تكون منقطعة عن غيرها، الشِّرَاكُ: سيْرُ النَّعْلِ على ظهر القدَم مضوا على شِراك واحد: طريق واحد، (ابن منظور، د. ت).

أما في الاصطلاح: فتعرف الشراكة على أنّها ترتيبات سياسية عملية وترتيبات تنظيمية تتيح للمؤسسة والشركات المنفصلة أن تكون جسداً واحداً فتشارك في السلطة الاداريّة وفي التعاقدات وفي المعرفة (Man & Luvison، ٢٠١٤)، حيث عرّفها حمدزنة ومحمد (٢٠١٧) على أنها سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية".

تشير لجنة التدقيق (١٩٩٨: ١٦) إلى مصطلح الشراكة باعتباره "مفهوم زلق"، في جميع أنحاء الأدب العريض حول الموضوع حيث لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لما هو بالضبط؛ حيث لا يقتصر العمل على الشراكة على مجال منع الجريمة وسلامة المجتمع (Boydell & Rugkåsa، ٢٠٠٧)؛ حيث يرى كلارك أن عدم التحديد هذا له بعض المزايا السياسيّة من حيث أنه يوفر "صورة رئيسية وشاملة وموحدة" للحكم ومثله مثل "المشاركة المجتمعيّة" (جليندينينج وآخرون، ٢٠٠٤)، وعلاوة على ذلك ففي

التقارير الحكومية وبيانات السياسة الوزارية، فالشراكة هي إلى حد كبير دعوة خطابية إلى فكرة غامضة. إضافة إلى ذلك، يقدم Stern وGreen (٢٠٠٥، ص. ٢٧١) وما يسمونه "تعريفًا عمليًا" تكون فيه الشراكة برنامجا يتمتع بمستوى عالٍ من الالتزام والثقة المتبادلة والمساواة في الملكية وتحقيق هدف مشترك، كما أشار Berry et al. (٢٠١١) إلى أنه مصطلح بسيط كعلاقة تعاونية بين منظمتين أو أكثر لتحقيق هدف مشترك (Berry et al.، ٢٠١١، ص. ٢٤).

حيث سيتم التطرق لتعريف الشراكة الإستراتيجيّة على نوع من التحديد، حيث يقصد بالشراكة الإستراتيجيّة بشكل عام على أنها إحلال التعاون محل التنافس والصراع، وفي معظم الأحيان تقود الشراكة الإستراتيجيّة إلى جهود مشتركة في السيطرة على المخاطر والتهديدات والمشاركة بالمكاسب والمنافع والأرباح المحققة (شين وآخرون، ٢٠٠٨).

الشراكة الإستراتيجيّة (التحالف الاستراتيجي): هي علاقة بين مؤسستين تجاريتين، عادة ما تكون رسمية من خلال عقد عمل واحد أو أكثر. عادة ما تكون الشراكة الإستراتيجيّة أقل من كيان شراكة قانونية أو وكالة أو علاقة شركة تابعة. يمكن للشراكات الإستراتيجيّة أن تتخذ أشكالاً مختلفة من خلال المصافحة، والتعاون التعاقدي إلى تحالفات الأسهم، أما تشكيل مشروع مشترك أو حيازات متقاطعة في بعضها البعض.

حيث يمكن للشراكات الإستراتيجيّة أن تتطور في علاقات خارجية حيث ترغب الأطراف في تحقيق منافع وابتكار على المدى الطويل مبنية على النتائج المرغوبة للطرفين؛ في حين يشاركان بشكل متبادل في الإعلان والتسويق والعلامات التجارية وتطوير المنتجات ووظائف الأعمال الأخرى. كأمثلة، قد تقوم شركة تصنيع السيارات بتكوين شراكات إستراتيجيّة مع موردي قطع الغيار الخاصة بها، أو موزع موسيقي مع تسميات قياسية. كما ظهرت الشراكات الإستراتيجيّة لحل العديد من مشاكل الشركات

التجارية. كما وتمكّن العمليات الإستراتيجيّة والمشتريات الإستراتيجيّة المعاصرة المؤسسات من استخدام نماذج أعمال تعتمد على الأداء أو الاستحواذ من أجل تأسيس علاقات إستراتيجيّة مع الموردين؛ وكذلك الأمر يمكن أن يكون هناك العديد من المزايا لإنشاء شراكات إستراتيجيّة. وكما ذكر Robert et al. (٢٠٠٧) في كتابه "تحليل الإستراتيجيّات المعاصرة"، بالنسبة للاستراتيجيات الكاملة مقارنة بالمشاريع الفردية فإن إنشاء قيمة الخيار يعني وضع الشركة على نحو يجعل مجموعة كبيرة من الفرص متاحة. كما ويمكن للشركات التي تستفيد من الشراكات الإستراتيجيّة الاستفادة من نقاط قوة الشركة الأخرى لجعل كلا الشركتين أقوى على المدى الطويل (حلمي، ٢٠١٤).

وفي السياق نفسه، تثير الشراكات الإستراتيجيّة تساؤلات حول المشاركة في الابتكار والملكية الفكرية الأخرى ونقل التكنولوجيا، والتفرد والمنافسة وتوظيف الموظفين، وحقوق فرص العمل التي تم إنشاؤها في سياق الشراكة، وتقسيم الأرباح والنفقات، والمدة وإنهاء العلاقة، والعديد من القضايا التجارية الأخرى. فالعلاقات غالبا ما تكون معقدة نتيجة لذلك، ويمكن أن تخضع لمفاوضات مكثفة، كما قامت جامعة تينيسي بأبحاث مهمّة في الشراكات الإستراتيجيّة خاصة في مجال العلاقات الإستراتيجيّة الخارجيّة.

كما عرّفت الشراكة الإستراتيجيّة من قبل (كالي وآخرون، ٢٠٠١) على أنّها أي ترتيبات يدخل فيها طرفان أو أكثر للتشارك في الموارد والخبرات الفنية، لتحقيق أهداف محددة. وفي نفس السياق ورد تعريف آخر من قبل بانسيري (٢٠٠٥) على أنّهاتلك العلاقة بين منظمتين أو أكثر والهادفة لتقاسم الأهداف، والتي تسعى لتحقيق الفوائد المتبادلة، والعمل بأعلى مستوى من التعاون والاعتمادية.

في حين تنوعت وتباينت التعريفات المتعلقة بالشراكة الإستراتيجيّة، حيث ورد تعرفها في قاموس نيوويبستر "New Webster" على أنّها رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم (الرشيد، ٢٠١٧). كما وتعتبر الشراكة

شكل من أشكال التعاون الدائم والمستمر بين المؤسسات المستقلة، وربما تكون في مجال الإعلام المتواصل والإشهار، وتبادل المهارات والموظفين. كما وعرفت الشراكة من قبل بوتلار وجيل على أنّها عبارة عن تصنيف نوعي للتحالف البيئي في كافة العلاقات التنظيمية والتي تستوجب التفاوض على المسؤوليات والالتزامات المتبادلة (الرشيد، ٢٠١٧). بينما عرّفها البعض الآخر على أنّها اتفاقية تعاونية طويلة أو متوسطة الأجل، بين منظمتين أو أكثر مستقلتين قانونياً، واحتمال تنافسها في المستقبل (متنافسة أو غير متنافسة)، والتي يراد من خلالها جني أرباح مشتركة عن طريق مشروع مشترك (أبو علام، ٢٠٠٤).

ومن منطلق آخر، يمكن أن تتم المشاركة في رأس المال أو في منظمة مشتركة أو في جميعها، حيث يترتب على ذلك التزامات مشتركة تجاه الأطراف المتشاركة، حيث أكّد كلاً من تاس وتينق (٢٠٠٨) على وجود عدة أشكال للشراكة والمتمثلة في التعاون الرسمي المكتوب، ونوع من التعاون غير المكتوب، مع ممارسة الرقابة من طرف على الآخر في مجالات المشاركة أو التعاقد. حيث تتيح الشراكة الإستراتيجيّة إحلال التعاون محل المنافسة، الأمر الذي يتيح للمنظمات استغلال قدرتها المتوفرة لتحقيق الأهداف المشتركة عوضاً من الاعتماد على أسلوب المنافسة الذي من المحتمل أن يؤدي لخروج إحدى المنظمات من المنافسة وبالتالي فشلها (بوزيدي، ٢٠١٤).

تعتبر الشراكة أحد محاور التغيير في الجهات الأمنيّة، وتمثل عملية مهمّة لتقوية هذه الجهات؛ لأنه يشمل تضامن العلاقات بينها وتبادل المنافع وإقامة مشروعات مشتركة، ومن ثم تقوى قدرات العاملين بها في تقديم الخدمات، وهي بذلك تسهم في صنع السّياسة العامّة والقرارات التي تؤثر عَلَيْهَا أو تلك التي ترتبط بمجالات نشاط تلك الجهات (عبد اللطيف وعلي، ٢٠١٧). حيث أن مجالات الشراكة تتشكل في تعبئة الطّاقات والإمكانات داخل المجتمع المحلي، بما يتضمنه ذلك من استحداث أفكار جديدة وخطط وأطروحات مستقبلية (حمدونة ومحمد، ٢٠١٧)؛ و إيجاد وسائل اتصال مبتكرة بين الجهات

المستهدفة من خلال إيجاد طرق مبتكرة في التعامل والاتصال تضمن تدفق المعلومات وتبادل الأفكار في علاقات فاعلة وبناءة، إبراز نقاط الاتفاق والقيم المشركة التي من شأنّها التقريب بين الجهات وتضييق نقاط الاختلاف والحد من الآثار السّلبية، احترام الدّوافع والاتجاهات الخاصَّة بكل طرف وقبول وتعزيز مكانة كل منها من قبل الأطراف الأخرى،وجمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات التي تبين أهميّة التغيير المراد إحداثه للأهداف المشتركة (عبده، ٢٠٠٧).

ومنه، نلاحظ أن مفهوم الشراكة حديث النشأة وهو مطروح كأحد المفاهيم المؤثرة في عمليات التنمية لكن مفهوم الشراكة، يختلط به مفاهيم أخرى لها علاقة به، إلا أن دلالة كل مفهوم تختلف عن الآخر، فنجد منها المشاركة *Participation*، والتعاون *Cooperation*، أو التنسيق *Coordination*.

في حين ينطوي مفهوم الشراكة على مجموعة كبيرة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المنظمات، ولكن مهما كانت طبيعة أوشكل تلك التعاقدات إلا أنّها تتميز بمجموعة من الخصائص كماتم وروده آنفاً، كما وقام ألين وآخرون (٢٠١٣: ١٣٣) بتحديد خصائص مشابه إذ ورد أنّها تتسم باتفاقيات طويلة الأجل، وكذلك تتضافر أهداف الشركاء على الأقل في مجال نشاط التعاون، ولا سيما الاستقلالية القانونية للشركاء، وبالتالي يتم استبعاد كلاً من الاندماج والابتلاع، وأخيراً إلغاء المنافسة بين الشركاء وذلك من خلال استبعادها بشكل كامل أو التقليل منها أثناء مدة التعاون. ويتضح أن الشراكة الإستراتيجيّة هي علاقة تعاون بين مؤسستين سواء حكوميتين أو خاصتين أو حكومية وخاصة أو خاصة وخاصة، بحيث يتم تبادل القدرات التي يمتلكها كل طرف، وينتج عن العلاقة تحقيق قيمة مضافة لكل طرف من أطراف العلاقة. ومن منطلق آخر يمكن تعرف الشراكة على أنّها جميع أوجه التعاون والتفاعل العديدة بين مؤسستين أو قطاعين والمتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشريّة والتنظيمية والمالية والمعرفيّة والتكنولوجية على أسس المشاركة وحرية الاختيار والالتزام بالأهداف والمسؤوليّة المشتركة، وكذلك المساءلة

لتحقيق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعية التي تعتبر جل اهتمام العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ويكون لها تأثير طويل الأجل لتطلعاتهم ليتمكنوا من مواكبة متطلبات العصر وكذلك التماشي مع التطورات الحديثة والمعاصرة بطريقة فاعلة والرقي بوضع تنافسي أفضل. كما وتبين أيضاً أن مفهوم الشراكة مفهوم حديث ومتعدد الأوجه وله أهميّة كبيرة ومتزايدة، وله ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من الأبعاد والمتمثلة بالبعد الإداري، القانوني، التنموي، التنظيمي، التعاون، الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، والإستراتيجي بالإضافة إلى بُعد الكفاءة والفعالية.

٢,٣,٥,٢ ثانياً: خصائص الشراكة

تعد الشراكة وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر، مما يميز الشراكة باحتوائها على مجموعة من الخصائص، حيث بين عمورة (٢٠١٤) على أن خصائص الشراكة تكمن في التقارب والتعاون المشترك؛ أي لا بد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة، وكذلك أنها علاقات التكافؤ بين المتعاملين، وخاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة، واتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل المنظّمة المضيفة، فقد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة، وكذلك لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة وغيرها من الفوائد.

في حين أنه لا بد من أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، عوضاً عن التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع

من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين، وكذلك تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون (عمورة، ٢٠١٤).

يتضح مما سبق أنه يمكن تحديد خصائص الشراكة بما يلي:

أ. الشراكة هي تقنية للتطور والتنظيم: أي أن الشراكة كغيرها من أشكال التوزيع تلاحظ في هيئة أو مؤسسة معينة عن طريق أثر العلاقات المتبادلة؛ حيث أن المعنيين بالشراكة يتشاركون ويتلائمون مع تكنولوجيات المتبادلة بينهم فيما يخص التسيير لتحقيق علاقة متوازنة.

ب. الشراكة هي تبادل المعارف والخبرات: أي أن الشراكة تتأسس على ما يعرف بالتبادل حيث كل عضو من أعضاء الشراكة يستفيد ويفيد، أي تحقيق الاتصالات المثالية بين المشاركين (بوزيدي، ٢٠١٤).

ج. الشراكة تفرض شكل من التفاهم: أي أن الشراكة تتضمن تبادل المعارف والخبرات إذا لابد أن يكون هذا التبادل المثالي الذي يكون فيه من الضروري أن تجمع تلك المعارف والخبرات من أجل تحقيق المهارات.

د. الشراكة تقود لتطور المتبادل: بمعنى أن تتجمع مختلف مركبات تعريف الشراكة، للوصول إلى حالة مثالية لكل الأطراف عن طريق الخبرات من أجل الإفادة والاستفادة بما يعرف بالإخصاب المتقاطع للشراكة.

٢,٣,٥,٣ ثالثاً: مزايا الشراكة

تمثل الشراكة إحلال التعاون محل التنافس والصراع، وغالباً ما تؤدي الشراكة إلى جهود مشتركة في السيطرة على الأزمات والمخاطر والتهديدات والمشاركة في الأرباح. ففي الشراكة العامّة، يتشارك كل شريك بالتساوي في عبء العمل، والمسؤوليّة والأرباح الناتجة حيث يشارك كافة الشركاء بنشاط في

عمليات الأعمال، في حين تسمح الشراكات بالحفاظ على مسؤولية ومشاركة محدودة وذلك وفق مساهمة كلاً منهم. فهو شكل أكثر تعقيدًا للشراكة، والذي يتمتع أيضاً بمزيد من المرونة فيما يتعلق بالملكية وصنع القرار (نهداوي، ٢٠١٩). وبهذا فإن الشراكة لها مميزات تأتي بالنفع على الطرفين المعنيين بالشراكة ومن أهم هذه المزايا ما يلي (بيشوب وآخرون، ٢٠١٨):

توزيع المخاطر: الشراكة تعمل على توزيع الأخطار الناجمة عن المشروع بين أكثر من طرف من أطراف الشراكة، ففي حالة فشل المشروع أو وقوع خسائر، فأنّها تُقسَّم على جميع الأطراف المتشاركة.

توسيع الموارد: حيث تعمل الشراكة على توفير رأس مال المشروع، وتخفيف الأعباء المالية له، كما وأن وجود شريك يُسَهِّل الحصول على السيولة المادية اللازمة لبدء المشروع، كما يتيح لك الشريك في العمل فرصة لتخفيض التكاليف الإجمالية للمشروع، ويتيح كذلك تعظيم قيمة الأموال المستثمَرَة بتحقيق أرباح تغطي التكاليف.

تبادل المعرفة والخبرات: أي أنه يتم الاستفادة من معرفة وخبرة الشركاء في الإدارة وكذلك زيادة الكفاءة والفاعلية عن طريق الاعتماد على تقسيم العمل، واكتساب الكثير من المهارات أيضا، فيجلب الشريك معه مهارات جديدة تساعد في إنجاز العمل بتميز وفاعلية، كما يمكن من المحتمل أن يتم الاستفادة من الشراكة عن طريق تنوع المعارف بين الأطراف المتشاركة ولاسيما في توزيع الأعمال فيما بينهما.

تقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع: أي أن العمل مع شريك يمكن من إنجاز ضعف العمل وفي وقت أقل، إذ إنّ تنفيذ مشروع جديد يتطلب القيام ببحوث في التسويق والتفاوض مع المستثمرين، ودراسة تحقيق مبيعات أفضل، ما يَستنزف الكثير من وقت صاحب العمل، لذا فإنّ وجود

شريك موثوق يقلّل المدة الزمنية اللازمة للبدء والتنفيذ والانتهاء من المشروع، فالشراكة تُحافِظ على الوقت، وتقضي على الازدواجية في الجهود.

زيادة الكفاءة والفاعلية: إنّ ترتيبات الشراكة تحقِّق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحققه كل فرد على حدة، كما أن العمل الجاري يوازي العمل الفردي بعدة أضعاف، كما وتمكّن الشراكة من إنتاج نتائج أفضل عن طريق تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض، من خلال التفاوض والوصول لمعايير أفضل في العمل.

تشجيع الإبداع: تشجّع الشراكة على تبنّي مناهج عمل أكثر إستراتيجيّة مِن قِبَل الشركاء، فالشراكة تعمل على ترويد أفكار إستراتيجيّة أفضل، ومنهج تنسيقي أفضل، وصياغة وتنفيذ أفضل، فبعض الأشخاص يفقدون الحافز أحياناً عندما تنطلق مشاريعهم، ويجدون صعوبة في الحفاظ على حماسهم، ولكن الشركاء يحفّزون بعضهم بعضاً.

تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال: وذلك من خلال التحفيز والإلهام والنظرة المستقبلية، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصاديّة والاجتماعية، والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدَثة، كما أن عملية صنع القرار تكون أفضل عندما يتم تقييمها من أكثر من شخص؛ حيث يساعد الشركاء في تطوير الأفكار الناقصة، وتقديم المزيد من المدخلات لتحسين خطة العمل وتجويدها، مما يؤدي لأفضل فرص النجاح.

ومن هنا تعتبر الشراكة من بين خيارات النمو (الداخلي)، والتي تعطي مجالا أوسع من الإمكانيات عن طريق الشراكة بين المنظمات وكذلك عدد متنوع من الاتفاقيات وفق الأهداف المنتظرة وحسب درجة الالتزام؛ حيث يمكن لتلك الاتفاقات أن تتشكل على هيئة أشكال تنظيمية مختلفة في محيط معقد ومؤقت، في حين أن ارتباط المنظمات باتفاقات الشراكة يتطلب قرار استراتيجي يحتوي على المستوى القانوني "هيكل الالتزام" أكثر من القرارات الأخرى؛ أي أنّه كلّما زادت درجة الالتزام كلما انخفضت

مرونة القرار الاستراتيجي والعكس بالعكس. ومن منطلق آخر، تحتاج المنظمات لاتفاقات ضمن الشراكة على درجة كبيرة من المرونة وبدرجة أقل من الالتزام (بوزيدي، ٢٠١٤).

فمن وجهة نظر الشركاء في الشراكة، وجد أن السمات التالية لشراكة الموردين مرتبطة بشكل كبير في نجاح الشراكة، ومنها الثقة والتنسيق والترابط وجودة المعلومات والمشاركة وتبادل المعلومات وحل المشكلات المشتركة وتجنّب استخدام تكتيكات حل النزاعات، ووجود عملية اختيار المورِّدين، السلع الأساسيّة الرسمية، ومناقشة الآثار المترتبة على تلك النتائج لاتخاذ القرارات الاداريّة في تطوير تحالف الموردين (Robert et al.، ٢٠٠٧).

٢،٣،٥،٤ رابعاً: مبررات الشراكة

تم تحديد مبررات الشراكة على أنّها تعود للعوامل الموقفية والعوامل الشخصية، حيث حدد بيتلار وجيل (٢٠١٢) العوامل الموقفية والتي تشمل محدودية الموارد أو ندرتها سواء أكانت بشرية أم طبيعية أم تكنولوجية أم مالية، أم مهارات وخبرات؛ حيث يعود السبب وراء ذلك في تنوع المشاريع وتعدّد مجالاتها والتي تتزاحم على توظيفها، وكذلك عدم وضوح مجال مشروع المشاركة وكذلك الملائمة الإستراتيجيّة والتي تعبّر عن مدى التقاء الإستراتيجيّات مع الشراكة بالإضافةلوجود متشاركين محليين أم دوليين، في حين أن الحتميات التنظيمية يمكن أن تكون من الأسباب التي تدفع منظمة معين للدخول في الشراكة مع منظمة أو قطاع معين.

كما وأنّ عدد الشراكات المرتبطة بالمنظّمة تلعب دوراً محورياً في تحديد القدرات التي تتكيف مع متطلبات الشراكة ومعالمها (الرشيد، ٢٠١٧). أما العوامل الشخصية؛ ولاسيما تلك التي ترمي نحو الشراكة فهي تتضمن مدى توافر المعرفة والثقة بين الأطراف المتشاركة، وكذلك الأمر الموائمة والتي تشمل عدة ثقافات مشتركة أو ممارسات مشتركة بين الشركاء (بوزيدي، ٢٠١٤).

٢,٣,٥,٥ خامساً: أنواع الشراكة

توفر الشراكات فرصة لقطاع الأعمال لزيادة الشرعية الاجتماعية، وهكذا بدأت الشراكات تتشكل. تتم مناقشة أربعة أنواع من الشراكات في الغالب في الأدبيات: أنشطة تنظيم الأعمال التجارية في المنظمات غير الربحية، والأعمال الخيرية الإستراتيجيّة، والتسويق المتعلق بالقضية، وتطوع الشركات. وفيما يلي شرحاً لكل منها:

أنشطة تنظيم الأعمال التجارية في المنظمات غير الربحية (الأنشطة الريادية غير الربحية): بالنسبة لبعض المنظمات غير الهادفة للربح، فإن الشراكات مع الشركات هي ثمرة لمشاركتها في أنشطة تنظيم المشاريع، وتسمى أيضاً بالمغامرة (Eikenberry & Kluver، ٢٠٠٤). يمكن أن يشمل هذا ليس فقط الشراكة مع الشركات، ولكن أيضاً بدء أعمالهم الخاصة للربح أو التحول إلى حالة ربحية، وعلى سبيل المثال، يمكن لمؤسسة غير ربحية طباعة منشورات لنشاط تجاري، وفاتورة العمل، ودفع مقابل الخدمات المقدمة كمصدر للدخل للمنظمة غير الربحية، وقد جادل الباحثون بأن المنظّمة غير الربحية ستسعى وراء الفرص المالية التي لا تتفق مع مهمتهم (Eikenberry & Kluver، ٢٠٠٤).

الأعمال الخيرية الإستراتيجيّة: يعرّف العمل الخيري الاستراتيجي من منظور الأعمال التجارية على أنه "الاستخدام التآزري للكفاءات والموارد التنظيمية الأساسيّة لتلبية اهتمامات أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحقيق المنافع التنظيمية والاجتماعية" (McAlister & Ferrell، ٢٠٠٢)؛ حيث يشير هؤلاء المؤلفون إلى أنّ العمل الخيري الاستراتيجي يختلف عن التبرعات البسيطة لأنه يشمل الموظفين والخبرات التنظيمية، ويضمن التآزر بين الكفاءات الأساسيّة والحاجة الاجتماعية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقديم مساهمات مالية أو هدايا عينية إلى المنظمات غير الربحية بالإضافة إلى فائدة للنشاط التجاري، ويشجع بورتر وكرامر (٢٠١٦) الشركات على عدم الانخراط في المسؤوليّة الاجتماعية للشركات كرد فعل، ولكن

كخطة إستراتيجيّة. حيث أنهم يصرّون على أنّه من مصلحة النشاط التجاري أن يعيدوا المجتمع. ولذلك، فإن الأعمال الخيرية الإستراتيجيّة هي عادة علاقة طويلة الأمد بين المنظمات غير الربحية والأعمال التجارية ذات المهام أو الأهداف المماثلة أو على الأقل المتوازية.

التسويق المتعلق بالشراكة (قضية التسويق ذات الصلة): كما أن التسويق المرتبط بالعلاقة هو أيضاً شراكة تؤدي إلى موارد للمنظمات غير الربحية، ولكنها لا تتضمن بالضرورة مؤسستين لهما مهمّة أو هدف مشابه، شريطة أن يكون لدى المستهلك المستهدف على الأرجح اهتمامات متداخلة في كل من منتج النشاط التجاري وقضية المنظمات غير الربحية. في حين تستخدم المنظمات غير الربحية هذا البديل لتوليد الأموال وكذلك تلقي الدعاية لمنظمتهم، هذا النهج التسويقي القائم على المنتج يمكن أن يؤدي إلى علاقة طويلة أو قصيرة الأجل. في حين تنظر الدّراسة الحالية للعلاقات طوية الأجل؛ كون الدراسات السابقة والأدبيات أكّدت على وجوب المنظمات غير الربحية الدخول في شراكة بعناية أو قد يكون لها تأثير سلبي على الإدراك العام، بدلاً من التأثير الإيجابي المنشود (باسل، ٢٠١٦: ٢٦).

التطوع المؤسسي: إن العمل التطوّعي للشركات يختلف عن الأساليب الثلاثة السابقة، فبدلاً من زيادة إيرادات المنظمات غير الربحية، فإنّ العمل التطوعي للشركات يقلل من النفقات. ويشير غازي (٢٠١٦) إلى عدم وجود بحوث سليمة في هذا المجال (باسل، ٢٠١٦). تشمل وتعادل التطوعية للشركات العمل التطوعي الذي يدعمه صاحب العمل. غالبًا ما يتم ذلك خلال ساعات العمل ويتم تنظيمه في بعض الأحيان من قبل الشركة، وتعد الأعمال التطوعية للشركات مصدرًا أساسيّا للمنظمات غير الربحية من خلال توفير الموارد التي يحتاجها المتطوعون.

الشراكة بالأهداف: وهي تعتمد على مشاركة المنظمات المتشاركة في تحديد أهدافها في العمليات المرتبطة بها من صياغة الأهداف إلى تحديد الوسائل التي تتحقق من خلالها، إلى اختيار أساليب التقويم

والقياس التي يتم في ضوئها تحديد مستويات الإنجاز وتحقيق الأهداف، وكذلك مشاركة الإدارة مع العاملين في هذه الجوانب تساعد على فاعليتها لتحقيق تلك الأهداف، حيث أنها تتطلب تدريب العاملين لتزويدهم بالكفايات الشخصية والمهنية التي تمكّنهم من المشاركة الفعّالة (قهيوي، ٢٠١٢). وفيما يلي المبادئ الأساسيّة للشراكة بالأهداف:

أ. **مبدأ المشاركة:** تعتمد الشراكة بالأهداف على مشاركة المنظمات في تحديد أهداف المنظّمة وفي العمليات المرتبطة بها من صياغة الأهداف إلى تحديد الوسائل التي تتحقق من خلالها، إلى اختيار أساليب التقويم والقياس التي يتم في ضوئها تحديد مستويات الإنجاز وتحقيق الأهداف، ومشاركة الإدارة مع العاملين في هذه الجوانب تساعد على فاعليتها من أجل تحقيق الأهداف، وتتطلب المشاركة تدريب العاملين لتزويدهم بالكفايات الشخصية والمهنية التي تمكنهم من المشاركة الفعالة (العتيبي، ٢٠١٧).

ب. **المراجعة الدورية:** من المعروف أنه كلما قامت المنظّمة بمراجعة مستمرة لأدائها الوظيفيّ يكون انجازها أفضل كما يكون لدية دوافع للعمل أكثر فاعلية، فالتغذية العكسية المناسبة المحددة والمستمرة تساعد الأفراد في إشباع حاجاتهم لمعرفة مراحل العمل التي وصلوا إليها (قهيوي، ٢٠١٢).

ج. **تحمل المسؤوليّة:** تساعد الشراكة بالأهداف على تحمل المسؤوليّة وذلك عندما يشارك المرؤوسين رؤسائهم في المنظمات المتحالفة في صياغة الأهداف وتحديدها وحينما يتفقون على الأهداف، ويوزعون الأدوار بينهم بحيث يتولّى كل منهم أهدافاً محددة خاصّة ويتولون إنجازها (المحرج، ٢٠٠٨).

د. **تقويم الإنجاز**: فعندما يتم تقويم الإنجاز تقويماً صحيحاً، يساعد ذلك على أن يحققوا ذاتهم، مما يزيد من رضاهم الوظيفيّ، ويزيد بالتالي من فعالية أدائهم وفعالية منظمتهم، كما يتم التعرف على العيوب والمعوقات مما يودي إلى العمل على تلافيها والعامل على تطويرها وتحسينها وكذلك بالنسبة إلى المميزات سيؤدي إلى تقويتها وتعزيزها مما يقود إلى التكامل المطلوب والمنشود (بوزيدي، ٢٠١٤).

حيث تكمن خطوات تطبيق الشراكة بالأهداف بالآتي:

لقد تناول الكثير من الكتاب خطوات الشراكة بالأهداف، وقد وردت تطبيقات عديدة في هذا المجال، وكل تصنيف كان يهدف إلى توضيح فكرة وأسلوب الشراكة بالأهداف في مجال التطبيق، ولكن وقبل أن نتناول هذه الخطوات لابد من معرفة الخطوات التي تطرق إليها بعض المفكرين وتم تلخيص بعض منها في الجدول رقم ٢,١ والذي يشمل خطوات تطبيق الشراكة بالأهداف، على النحو التالي:

الجدول ٢,١: خطوات تطبيق الشراكة بالأهداف

الباحث السنة	الخطوات
ثابت (١٩٩٥)	• تقرير أهداف المؤسسة والاتفاق عليها وإبلاغها لكافة الوحدات. • تكليف خط الإدارة التالي بإعداد أهداف تعاون المؤسسة في تحقيق أهدافها. • الاتفاق على الأهداف الاجتماعية والأهداف المتداخلة للإدارة. • تقوم المنظّمة برسم خطة مبدئية تتضمن الأهداف التي يمكن تحقيقها في فترة محددة. • تعقد المنظمات المتحالفة اجتماع عمل يناقش فيه هذه الخطة. • يقوم المرؤوس بالتنفيذ. • عملية التقويم.
ياغي (٢٠١٠)	• وضع تصور أو خطة مبدئية • تحديد الأهداف والوسائل والمعايير بالاشتراك بين المنظمات المتحالفة. • التنفيذ والمتابعة • التقييم والقياس

الجدول ٢,١، واصل

الباحث / السنة	الخطوات
عبوي (٢٠٠٧)	• مرحلة الإعداد • مرحلة إجراءات التطبيق • مرحلة استقبال ردود الفعل
توفيق (٢٠٠٨)	تحديد وصياغة الأهداف العامّة للمنشأة بالتعاون مع مجلس الإدارة والمستشارين. توزيع السلطات والمسؤوليات بين الرؤساء في الإدارات العليا تكليف خط الإدارة التنفيذية بإعداد الأهداف التي سيعملون على تحقيقها على ضوء أهداف الإدارة العليا تحديد أهداف الخط الإداري المباشر على ضوء أهداف الوحدة التنفيذية التي يتبع لها وضع خطة عمل كل مسئول في منشأته متفق عليها مع الرئيس المراجعة الدورية لإنجاز الأهداف تقويم الإنجاز في نهاية الفترة المحددة والبدء في إعداد خطة الشراكة بالأهداف للمرحلة الجديدة

وبعد تلك الخطوات الأساسيّة لتطبيق الإدارة بالأهداف التي تطرّق إليها الكتاب والباحثين يمكن تلخيصها إلى الخطوات التالية (دراجي، ٢٠١٤، ص. ٢٦):

الخطـوة الأولى: وضـع الأهـداف والإسـتراتيجيّات العامّـة: يـتم هنـا تحديـد الأهـداف العامّـة والتوجيهـات العامّـة الـتي تسـعى المنظّمـة إلى بلوغهـا والمحـددة تحديـداً دقيقـاً ومـن أن أهـمّ عنصـر في هـذه الخطوة هو المشاركة أي الأخذ والعطاء بين المنظمات المتحالفة.

الخطـوة الثانيـة: دراسـة وتقـويم الوضـع البشـري والمـادي للمنظمـة وتقويمـه: وفيهـا يقـوم الـرئيس بالتشارك والتعاون مع المرؤوسين للقيام بعملية مسح شاملة وتعرّف دقيق على الوضع الداخلي والخارجيّ للمنظمة والتعرف على الإمكانات المادية والبشريّة للمنظمة؛ فإنّ هذه الخطوة تتطلب دراسة الاحتياجات

اللازمة، كذلك دراسة احتياجات المنظّمة من الأموال والتجهيزات وذلك كله من أجل وضع خطة عمل تكفل بإنجاز الشراكة بالأهداف.

الخطوة الثالثة: تجزئة الأهداف العامّة والإستراتيجيّات إلى أهداف فرعية محددة ومصاغة بدقّة ووضوح: تعتبر هذه الخطوة من الخطوات الهامة في أسلوب الشراكة بالأهداف، وفي هذه الخطوة تحتاج المنظّمة بشكل فعّال إلى الجهد ومشاركة المرؤوسين سيقومون بإنجاز الأعمال أو المهمات للوصول إلى الأهداف المحددة التي يتم الاتفاق عليها.

الخطوة الرابعة: توزيع المهمات والصلاحيات على العاملين في المنظمات المتحالفة: بعد تحديد الأهداف الخاصّة، يسعى مدير المنظّمة إلى وضع النظم والإجراءات الكفيلة بتوزيع السلطة والمسؤوليات بين المرؤوسين، بالتشارك والمشاركة بحيث يتعرف كل فرد منهم إلى ذلك الهدف الذي يخصّه.

ويتبين أن أهميّة الشراكة بالأهداف تتجلى في هذه النقطة، فعندما تتوزع المهام ويصبح كل فرد عامل في المؤسسة هو مدير نفسه والمسؤول عن إنجاز المهام الموكلة إليه تخرج المواهب والأفكار الجديدة.

الخطوة الخامسة: التقييم الدوري للأهداف والخطط والبرامج والتغذية العكسية: يقترح دعاة الشراكة بالأهداف أن يلتقي الرئيس والمرؤوس وجهاً لوجه كل ثلاثة أشهر لمراجعة وتقييم الأهداف في ضوء الإنجازات الفعلية وإعادة النظر فيها، وبهذه الخطوة يتمكن العاملون من تصحيح أخطائهم وتداركها للوصول إلى أفضل نتائج لتحقيق أهدافهم المحددة (بوزيدي، ٢٠١٤).

الخطوة السادسة: القيام بالمكافئات والعقوبات التي تتناسب مع الإنجاز: حيث تتضمن الشراكة بالأهداف وجود حوافز من أجل الإنجاز، وهذه الحوافز تكمن في رغبة العامل إنجاز الأهداف التي التزم بها.

في حين تتضمن الشراكة المعرفيّة مجموعة من الممارسات والفعاليات التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف وأهم هذه الأهداف هي خلق المعرفة الكافية والقيام بعمليات التحويل المعرفيّة وكذلك تحقيق عمليات التعليم ونشر المعرفة لكل أصحاب العلاقة، وحفظ المعرفة وخزنها ضمن ملفات ومستندات وفي أماكنها المخصصة، وكلك نشرها وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة حسب الحاجة إليها، كما تعمل على تسهيل عمليات تقاسم المعرفة بين الأطراف أصحاب العلاقة، والعمل على توفير تجديد وتطوير المعرفة باستمرار وترجمتها إلى أسلوب عملي لتحقيق أهداف المنظّمة بفاعلية وكفاءة ببذل جهود المعرفة وتنسيقها بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجيّة للمنظمة، والعمل على إيجاد قيادة تمتلك القدرة على بناء وتنفيذ مدخل الشراكة المعرفيّة، كما يتم تحديد طبيعة ونوع رأس المال الفكري اللازم للمنظمة، وتحديد كيفية تطويره وإدامته، والعمل وبذل الجهود لخلق إدارة عليا كفوءة وذات فاعلية قادرة على تنفيذ وبناء مدخل الشراكة المعرفيّة (بحر، ٢٠١٥).

في حين تتمثل علاقات التعاون بين المؤسسات في إطار تنظيم المؤسسة على نحو الاتفاق والتقارب وهذا يعدّ من أشكال التنظيم، أنواع الشراكة تختلف حسب نوعية وحجم الشريك والهدف من علاقة التعاون ومن أنواع الشراكة ما يلي: (بن عومر، ٢٠١٤)

إستراتيجيّة الكسب الخارجيّ: يتم التعامل مع هذا النوع عند لجوء المؤسسات إلى عملاء مؤهلين ولديهم الخبرة العالية؛ للاعتماد عليهم في بعض مراحل الإنتاج كشركاء، يكون المسمّى لهؤلاء الشركاء أنهم عبارة عن موردين، مناولين، مساهمين في عدة وظائف كالحراسة، ومعالجة المعلومات. حيث تعرّف سياسة الكسب الخارجيّ على أنّها عبارة عن علاقة شراكة مع المؤسسة لإكمال عملها، فالمؤسسة تعتمد على طرف خارجي للقيام بأحد مراحل عملها (بن يخلف، ٢٠١٤). وممكن أن يكون هذا بواسطة التكامل

مع شركات أخرى؛ كتقنية أو إستراتيجيّة تجمع الشركات لكن كل شركة تحافظ على استقلاليتها (بن عومر، ٢٠١٤). كما وأن الاستعانة بالمصادر الخارجيّة يكون على أساس تقنيات وأساليب مختلفة.

إشراك الاستغلال (الامتياز): وهو عبارة عن اتفاق التعاون التجاري الاقتصادي والذي يتمثل في عقد مشترك بين المؤسسات، ويكون عبارة عن أن المستغل يقوم بالمساهمة بالعلامة التجارية التي يمتلكها وتتميز بمواصفات خاصّة، ويكون دور الطرف الثاني بالمشاركة بالاستثمارات المالية، والاستفادة من كفاءته المهنية، فهذا النوع من الشراكة يساعد المؤسسات على التنمية بخارج حدود البلد ويكون ذلك من خلال مساعدة من مؤسسات دولية معروفة في هذا المجال (Khawaja & Khan، ٢٠٠٩).

المناولة: وهو أكثر الأنواع شيوعا من الشراكة، ويعني أن تشارك مؤسسة معينة مع مؤسسات أخرى لتنفيذ مشروع معين، بواسطة القيام جزء معين من العمليات؛ وهذا النوع يتمثل بأن المؤسسة تطلب إلى مؤسسة أخرى (المناول) بالتكفل بصنع الأجزاء المطلوبة حسب متطلبات وتوجيهات محددة من قبل صاحب المؤسسة المقدمة للطلب، فيتم إعطاء الشركة المناولة كافة التوجيهات المطلوبة التي تحتوي على القوانين التي يستعان بها فيحال وجود خلل أو مشكلة (Conklin، ٢٠٠٦).

التموين النوعي: وهو من أنواع الشراكة الذي يتمثل مشاركة مؤسسة ما في صنع أحد أجزاء منتج معين، ويكون ذلك بمساهمة شريك المؤسسة الأصلية بتقنياته وعوامله؛ لصنع جزء مكمل لمنج نهائي متكامل.

التوكيل أو العمولة: بهذا النوع من الشراكة يقوم الشريك (المؤسسة الوكيلة) بالتعامل مع متعاملي المؤسسة (صاحبة التوكيل) وذلك بواسطة تأدية بعض من الخدمات مثل وظيفة الشراء أو البيع...الخ.

منح الرخص وعقود الامتياز: يكون هذا العقد بمنح المؤسسة الشريكة حق البيع الحصري في منطقة ومكان معين؛ كبيع مؤسسة متخصصة بعجلات السيارات في محطات بنزين تكون متعاقدة معها.

الشركات أو الفروع المختلطة: وهذا النوع من الشراكة يتمثل بالعلاقة ما بين مؤسسة لها موارد ولكنها تفتقد للتكنولوجيا والابتكار بهدف التنمية الصناعية والتجارية، تظهر الحاجة لهذا النوع من الشراكة من أن العديد من الدول النامية تجد صعوبة في إحداث التنمية التي تتمثل في شراء المصانع لنقل التكنولوجيا حيث لاحظت أنّها طريقة غير مجدية، لذلك اضطرت بعض الدول بإقامة فروع لشركات مبتكرة داخلها والتي تتميز بخبرة متقدمة قادرة على إحداث تغيير في المؤسسة بطريقة ايجابية ومتطورة (بن يخلف، ٢٠١٤).

ومن الأنواع الأخرى للشراكة هو شراكة الانسجام (الشراكة المتكاملة): يتمثل هذا النوع من الشراكة بين مؤسسات تساهم في المشروع كنوع من التعاون بأصول أو مؤهلات مختلفة، فالهدف الرئيسي من هذا النوع هو التعامل مع شبكة توزيعية لمؤسسة بواسطة مؤسسة أخرى، فإن هناك شركات تتكفل بتوزيع منتجات الشركة الأخرى.

شراكة التكامل المشترك: يتمثل هذا النوع في أن هناك مؤسستين أو أكثر يحصل بينهم اتفاق على بيع أو تطوير في إنتاج منتج معين لدى إحدى المؤسسات، حيث يتم اللجوء إلى شراكة الاندماج المتبادل؛ إنتاج نفس المنتج، لكن كل مؤسسة لها الحرية في اختيار شكل وطريقة التوزيع المناسبة.

الشراكة العمودية أو الاندماج العمودي: وهذا النوع من الشراكة يقوم على الجمع بين المؤسسات التي تعمل ضمن قطاعين متكاملين، تكون في كل الحالات مورد أو زبون ينشأ بينهم علاقة من نوع زبون/مورد، وهذه العلاقة نشأت من خلال مفهوم "*make or buy*" وهذا يعني توفير المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، ويمكن أن تكون هذه المواد أما من إنتاج المؤسسة نفسها أو أن تشتريها من موردها حسب معايير ومؤشرات إستراتيجيّة واقتصادية (كاظم، ٢٠١٨).

٢,٣,٥,٦ أهميّة الشراكة

ولا يكفي التعبير عن أهميّة الشراكة إلا إذا اتسمت بالإستراتيجيّة، كون الشراكة ليست شيئاً عابراً ولا رغبة في العمل مع الآخرين فقط، بل تمثل الشراكة نظرة شمولية ذات أبعاد متعددة تسمح للمنظمة بإدراك الأهداف المنتظرة إدراكاً جيداً، وتحدد الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك، فالشراكة الإستراتيجيّة سند حقيقي للمنظمات المتحالفة للاستمرار في النشاط والتوسع مستقبلاً (دراجي، ٢٠١٤).

إنّ الشراكة بين المنظمات الكبيرة والصغيرة والشراكة بين الحكومة والمنظمات أصبحت ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ومواجهة التحدّيات التكنولوجية والبيئية والمالية والأمنيَة، والتي من أهمها العولمة وما رافقها من مشكلات أمنية ومن منافسة، والتي تتطلب وجود شركات كبيرة الحجم متعددة المجالات؛ لذلك أصبحت الشراكة الإستراتيجيّة من أساليب النمو والوصول إلى الحجم الكبير. كذلك فإن الشراكات تزوّد المنظمات بأدوات ووسائل للتخلص من المشاكل والتحدّيات التي تواجهها عندما تتوسع عالمياً (حشماوي، ٢٠١٦). كما وتسعى المنظمات الدولية إلى الدخول في شراكة بهدف الاستفادة من وفورات الحجم وخفض التكاليف بالشكل الذي من غير الممكن تحقيقه لو لم يتم الدخول في التحالف (بوزيدي، ٢٠١٤)، فضلاً عن اكتساب المنظمات للمعرفة والخبرة من خلال التعاون مع المنظمات الأخرى التي دخلت معها في التحالف (Das & Teng، ٢٠١١).

٢,٣,٦ مبادئ الشراكة وأهدافها ومراحلها

٢,٣,٦,١ أولاً: مراحل تكوين الشراكة

يمكن تقسيم العمل في الشراكات إلى مجموعة من المراحل المختلفة، حيث تتزامن جميعها مع لحظة دورة المشروع، ويمثل الشكل أدناه مراحل عملية الشراكة لمشروع واحد أثناء الطوارئ السريعة. في الواقع، قد يكون شركاء استراتيجيون لفترة أطول من مدة المشروع. من الناحية المثالية، يتم بدء عملية الشراكة

كجزء من التخطيط للتأهب. ويعني هذا أساسا أن عملية الاختيار قد اكتملت خلال فترة "السلام"، مما أدّى إلى اتفاق إطاري للعمل مع شريك خلال حالة الطوارئ، حيث سيوفر ذلك وقتًا كبيراً بمجرد حدوث أي حالة طارئة. وعلاوة على ذلك، فإنّ تحديد الشركاء أثناء التخطيط للاستعداد للطوارئ سيوفر فرصة للاستثمار في تنمية قدرات الشريك، ويتم اختيار الشركاء عادة قبل تصميم الاقتراح، ولكن هذا ليس ممكنًا دائمًا (أوكسفام، ٢٠١٦).

حيث أنّكل مرحلة في العمليّة لديها بعض الخطوات الحاسمة التي يجب اتخاذها، وقد تختلف الخطوات الدقيقة في عملية الشراكة في كل استجابة، فغالبًا ما يكون واقع حالة الطوارئ معقدًا، ومن ثم يجب أن تكون المبادئ التوجيهية التالية مصممة وفقًا لاحتياجاتك الخاصة وسياقك. ومع ذلك فمن المستحسن الالتزام قدر الإمكان بالخطوات المحددة المبينة أدناه. في حين تضم الشراكة عدة أبعاد من العلاقات التي هي بطبيعتها متغيرة باستمرار، وهناك أربعة مراحل للشراكة كما هو مبين في الشكل رقم (٢. ٢)، وهذه المراحل هي، التشكيل *Formation*، والتنفيذ *Implementation*، والإدامة أو المحافظة *Maintenance*، وأخيرا النتائج *Outcomes*. فبعد عملية تشكيل الشراكة، يبدأ الأعضاء في الدخول لعملية التخطيط، ومن ثم تلحقها عملية التنفيذ، وبعدها مرحلة المحافظة على الشراكة، وأخيرا تأتي النتائج بعد تنفيذ البرنامج.

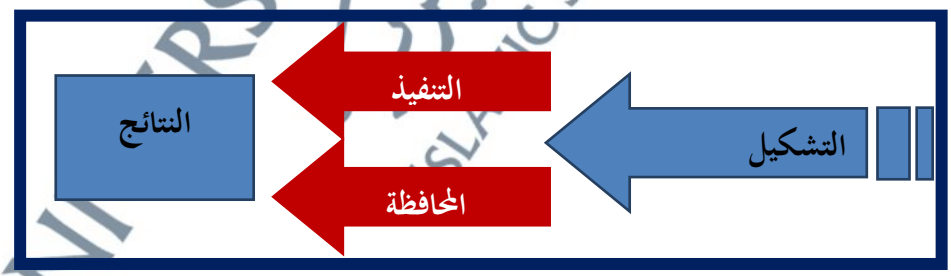

المرجع: أبوفارة وعليان (٢٠٠٨)

الرسم البياني ٢,٢: مراحل عملية الشراكة

أما مراحل تكوين الشراكة الإستراتيجيّة فهي تمر بعدة مراحل وهي كالتالي (دراجي، ٢٠١٤، ص. ٣٣):

أولاً: مرحلة التخطيط للشراكة: قبل الالتزام بشراكات معينة، يجب أن يتم التخطيط للشراكة وذلك لضمان توافق الشراكة مع نظام وإستراتيجيّة المؤسسة، ولتحديد الأهداف المبدئية من الشراكة المرغوب إقامتها، وتحديد المخاطر المبدئية من الشراكة المرغوب إقامتها، وتحديد الإدارات المرتبطة بالشراكة والموارد المطلوبة لهذه الشراكة، وتحديد نوع وحدود الشراكة المرغوب إقامتها.

ثانياً: مرحلة المفاوضات: يقوم القسم المعني بإستراتيجيّة الشراكة بالاشتراك مع الوحدة التنظيمية المعنية في المؤسسة بعملية التفاوض لرسم العلاقة بين الشريكين وذلك من خلال تحديد أهداف الشراكة النهائية، وتحديد مخاطر الشراكة النهائية وتحديد آليات التعامل معها، وتحديد الموارد المطلوبة للشراكة، وكذلك التأكد من عدم وجود تضارب بين الشراكة المرغوب إقامتها مع الشراكات الحالية للمؤسسة.

ثالثاً: مرحلة إعداد عقد الشراكة: وهي المرحلة التي يتم فيها إعداد عقد الشراكة بين المؤسستين الشريكة، حيث يحتوي عقد الشراكة على تحديد أطراف الشراكة وعناوينهم، وأهداف الشراكة والخدمات المقدمة من خلالها إن وجدت، وتحديد أدوار والتزامات الشركاء، وتحديد آلية ومراحل تنفيذ الشراكة، وتحديد الإطار الزمني للشراكة، وتحديد آلية الاتصال بين الشركاء، وكذلك تحديد آلية حل الخلافات بين الشركاء، وتحديد آلية تعديل أو إنهاء الاتفاقية، وتحديد حقوق الملكية الفكرية وسرية المعلومات أيضاً، وتحديد آلية الترويج للخدمات إن وجدت (دراجي، ٢٠١٤، ص. ٣٨).

رابعاً: مرحلة توقيع عقد الشراكة: يتم في هذه المرحلة توقيع عقد الشراكة عبر مجموعة من الخطوات والتي تبدأ بالتدقيق على بنود الاتفاقية من كلا الطرفين والتأكد بأنّها حسب الاتفاق، ومن ثم التأكيد على كل طرف من أطراف الشراكة على ماورد في العقد واستعداده للتوقيع أو طلب التعديلات

اللازمة في حالة وجودها، وثم تحديد موعد لمراسم توقيع الاتفاقية، وبعدها تتم التغطية الإعلامية من قبل كلا الطرفين، وأخيراً حفظ نسخة أصلية من العقد الموثق لدى كل طرف.

خامساً: مرحلة تنفيذ بنود الاتفاقية: يتم في هذه المرحلة تطبيق بنود الاتفاقية حسب عدة مراحل والتي تبدأ أساساً في تشكيل فريق يتكون من أعضاء من أطراف الشراكة للتأكد من تطبيق بنود الاتفاقية، ووضع جدول زمني لتنفيذ المشروع/بنود الاتفاقية، ومتابعة خطة التنفيذ، وكذلك إعداد تقارير دورية بما تم انجازه (بوزيدي، ٢٠١٤). وعليه فإنّ الشراكة أصبحت كائن جديد لديها الهيكل الخاص بها ما دام هناك اتفاق بين الشريكين.

٢,٣,٦,٢ ثانياً: مبادئ الشراكة

تم التطرق للشراكة الإستراتيجيّة على أنّها عبارة عن علاقة قوة أو علاقة سلطة أو علاقة تفاوض، وهي ترتكز على مبادئ أساسيّة وهي (Das & Teng، ٢٠١١):

أ. **المشروع:** وهو عبارة عن رؤية عامة مشتركة، يعني إستراتيجيّة بصدد التحقيق تحشد لها الموارد المختلفة (أصول طبيعية، طاقات بشرية، مهارات تكنولوجية، معارف في مجال التسويق) بهدف تحقيق مصالح مشتركة في المشروع (خطاب، ٢٠١٣). ويمكن القول ويكون الشركاء مرتبطين فيما بينهم بخصوص النشاطات المشتركة ومستقلين في أنشطتهم الخاصة التي تقع خارج علاقة الشراكة، حيث يكفل عملية الرقابة للنشاطات المتفق عليها جهاز رقابي يوضع لهذا الغرض، ويتم اتخاذ القرار بصفة مشتركة بشأن النتائج والمزايا المتبادلة في المشروع.

ب. **العلاقة:** وهي ما ينشئ بين المتعاملين في كل من طرفي التحالف من علاقات مميزة (مادية وإنسانية) مبنية على الاتصال وتبادل المعلومات من أجل بحث مشترك للأهداف المتوسطة والطويلة الأجل التي تعود بالفائدة المتماثلة على كل أطراف الشراكة.

ج. **العقد:** إن المؤسسات التي تهدف إلى إنشاء عقود التحالف ملزمة بمراعاة الجانب القانوني الذي يمثل في مجمله مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي تكسب قوة قانونية، والتي تساعد على استمرارية عقد التحالف إلى أجل طويل.

تتمحور أهم مبادئ الشركة حول رسم وبناء خطة لاستدامة وتطوير الشركات، الاعتراف المتبادل لحاجة كل طرف للطرف الآخر وعدم طمس وتحمس وتجاهل أي فائدة تأتي من أي طرف، وبناء الثقة بين الأطراف المشتركة، و وجود رؤية وأهداف وقيم ومصالح مشتركة بين الأطراف، واحترام إمكانيات كل طرف من الأطراف وعدم الاستخفاف من جهد وإمكانيات الآخر، والعمل من خلال مبدأ يقوم على الدعم المتبادل واحترام ثقافات الآخر، وإيجاد فرص للتعاون الجماعي المبدع، والالتزام والمسؤوليّة المتبادلة ما بين الأطراف، وتقاسم السلطة ما بين الأطراف وعدم وضعها في يد واحدة، والنظر إلى الشراكة بأنّها عملية يتم التعلم منها بشكل مستمر، والتكيف مع السياق والمبدأ المحدد والطبيعة الديناميكية للشراكة، والمشاركة بالصعوبات والعمل على حلها معاً وعدم توجيهها لطرف واحد (Durr & Gwen، ٢٠٠٢).

٢,٣,٦,٣ ثالثاً: أهداف الشراكة

يُنتظر من الشراكة الإستراتيجيّة أن تحقق للمؤسسات المتحالفة جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي (التميمي، والخشالي، ٢٠١٥):

أ. **تقليل المنافسة:** فالمؤسسات المتحالفة تتفق على أهداف مشتركة تسعى لتحقيقها معاً، فتقل بينها المنافسة على الأسواق.

ب. **اقتسام المخاطر:** كل نشاط اقتصادي معرض لمخاطر متنوعة، لا يمكن للمؤسسة الواحدة التصدي لها بمفردها، والتحالف من شأنه أن يؤدي إلى اقتسام المخاطر، فوجود مؤسستين متحالفتين تنشطان في مجال واحد يسمح لكليهما بتخفيض المخاطر المتنوعة إلى النصف.

ج. **التكامل في الإنتاج:** أصبحت دورة حياة المنتج في العصر الحالي صغيرة جداً، ففي السابق كان المنتج يعيش فترة أطول ابتداء من ظهوره ومروراً بنموه ثم رواجه ووصولاً إلى زواله، ولم يعدّ حالياً التمييز بين هذه المراحل نظرا لتطور وسائل الإعلان والإشهار وطرق التسويق الحديثة، وسرعة التقليد التي تؤدي إلى تكسير الأسعار، وهذا ما يقتضي من المؤسسة اعتماد السرعة في تغيير المنتج، إلا أن عملية التجديد والإبداع قد لا تكون ممكنة لمؤسسة بمفردها، لكنّه قد يكون أسهل إذا اجتمعت قدرات وكفاءات مؤسستين، وعليه فالشراكة تتجاوز هذا الإشكال (التريكي وآخرون، ٢٠١٦).

د. **تجاوز عقبات التسويق:** تتحمل المؤسسات اليوم مصاريف إضافية من أجل إيصال معلومات عن المنتج للمستهلك، وقد يسبق وجود المؤسسة في الأصل دراسات للسوق تمثل تكاليف إضافية، كما تعترض عملية التسويق عدة عقبات تتعلق بالوسائل الضرورية لتنفيذ الخطة التسويقية، ومن جانب آخر لم يعدّ بإمكان المؤسسة أن تقوم بعملية الإنتاج ثم تبحث عن السوق التي تستوعب تلك المنتجات، وحتى يمكنها تخفيض تكاليف التسويق وتجاوز عقباته، تلجأ إلى التحالف مع منظمات أخرى ذات قدرات في هذا المجال.

هـ. **اتساع نطاق المعرفة:** لقد اختلفت مصادر الثروة عما كانت عليه قديماً فقد كان التركيز فيما مضى على عوامل الإنتاج المتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، أما حالياً فقد أصبحت المعرفة عاملاً أساسيّاً لتحقيق الثروة، فالمعلوماتية وشبكة الإنترنت ومختلف المعارف حققت لأصحابها ثروة حقيقية استفردت بها الدول المتقدمة، والمعرفة تتطلب تحالفات إستراتيجيّة بين مختلف المؤسسات الاقتصاديّة والجامعات ومراكز البحث والتدريب، يسمح ذلك للمؤسسة من اكتساب خبرات إضافية تمكنها من التطور والنمو والبقاء في السوق (كريشن، ٢٠١٣).

٢,٣,٦,٤ رابعاً: أبعاد الشراكة

في حين أن هنالك ثلاثة أبعاد رئيسية للشراكة المعرفيّة، وهي (البابطين، ٢٠١٧؛ أبوفارة وعليان، ٢٠٠٨):

البعد التكنولوجي: ومن أمثلة هذا البعد محركات البحث ومنتجات الكيان الجماعي البرمجي وقواعد بيانات إدارة رأس المال الفكري والتكنولوجيات المتميزة، والتي تعمل جميعها على معالجة مشكلات الشراكة المعرفيّة بصورة تكنولوجية، ولذلك تسعى المنظمات إلى التميّز من خلال امتلاك البعد التكنولوجي للمعرفة.

البعد التنظيمي واللوجستي للمعرفة: فهو يعبّر عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وإدارتها وتخزينها ونشرها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها. ويتعلق هذا البعد بتجديد الطرق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة للشراكة المعرفيّة بصورة فاعلة من أجل كسب قيمة اقتصادية مجدية (دراجي، ٢٠١٤).

البعد الاجتماعي: هذا البعد يركّز على تقاسم المعرفة بين الأفراد، وبناء جماعات من صناع المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناع المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد، وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة (بوزيدي، ٢٠١٤).

٢,٤ التحدّيات الأمنيَة

في مجال العلوم الإنسانية تعتبر قضية الأمن من القضايا المركزية بشكل عام، وكذلك في العلوم السياسيّة بشكل خاص، في حين نال مفهومالأمن اهتماما كبيراً من قبل الباحثين والكتاب بفعل التحولات المهمّة التي عرفتها معظم الدول سواء على المستوى الداخلي أو في علاقاتها الخارجيّة؛ كما وأن التحولات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة لمست مجموعة من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة

وترتيب القوى فيها، ومن ثم انعكس ذلك على الأمن القومي للدولة، ولم تعد تهديدات الأمن مقتصرة على الجانب العسكري فقط، بل باتت التهديدات السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة أكثر حضوراً (شاكري، ٢٠١٦). حيث سيتم التطرق في هذا القسم لمفهوم الأمن وماهيته وكذلك كافة الأطر النظريّة المتعلقة به.

٢,٤,١ ماهية الأمن

لقد توسع نطاق الأمن من المعنى التقليدي العسكري، والذي يركّز على حماية الدولة والحدود والشعب والنظم والقيم وصد العدوان الخارجيّ واحتياجات البقاء الوطني إلى المعنى العالمي الذي يشمل أمن البشر أينما كانوا، وأمن الكوكب. ويلاحظ أن مفهوم الأمن متعدد المعاني، ومتغير الأشكال، إنّه يشمل الأمن من الجوع، ومن الفقر، ومن الخوف، ومن المرض. . . إلخ، وهذه الأشكال تمثل أبعاداً أساسيّة في الأمن. والأمن متعدد المستويات فهناك الأمن على المستوى الفردي، والأمن على المستوى الجماعي، والأمن على المستوى الوطني، والأمن على المستوى الإقليمي، والأمن على المستوى الدولي، فالأمن يمتد من المستوى الجزئي على مستوى الفرد، إلى المستوى الكلي أو للمجتمع المحي أو الكوني؛ لذا فإن إطلاق الأمن من خلال مفهوم الأمن الشامل جاء ليعني شمولية الأمن لجوانب الحياة ولجميع أنواع المهددات، وعلى جميع المستويات (جعفر، ٢٠١٠).

ويحرص المجتمع على تأسيس آليات حفظ الأمن على هذه المستويات (الفردية والجماعية والمجتمعيّة) منها أساليب الضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية ومنها الأساليب القانونية التي تكفل الحقوق والواجبات للمجموعات والأفراد وأخيراً أساليب الدفاع الوطني والمتمثلة بالدفاع العسكري عن وجود المجتمع، فالأمن مطلب أساس للنشاطات الإنسانية كافة سواء أكان على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة (المجتمع). والقطاع الأمني هو القادر على تحقيق البيئة المناسبة للتنمية الشاملة، ولقد

أكّد تقرير وزارة الدفاع البريطانية في المؤتمر الدولي التطور الدولي بعنوان "إصلاح القطاع الأمني وإدارة النفقات العسكريّة: مخاطرة كبيرة للمتبرعين، عائدات كبيرة للتنمية" يذكر فيه: أن القطاع الأمني المسؤول والمدرب جيداً، ومحكم البناء يمكن أن يقدم ويساعد في تقديم بيئة أمنة وحامية للفقراء والمجتمعات المحلية. ولكن العكس عندما يكون القطاع الأمني غير متماسك، وضعيف الإعداد، وقمعياً فإنه يمكن أن يكون مصدراً رئيساً لزعزعة الأمن بفعل العنف ذاته بدلاً من حماية الناس من العنف (ذياب، ٢٠١٢).

٢,٤,٢ تعريف الأمن

يعني مفهوم الأمن أن تكون أمناً؛ أي أن تكون سليماً من المخاطر والأذى، وبالطبع لا يمكن لأحد أن يكون آمناً بالكامل؛ فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة وقد يفقد الناس عملهم وربما تبدأ الحروب، ولكن من الضروري الإحساس بالأمن كونه قيمة إنسانية أساسيّة وشرطا مسبقاً للتمكن من العيش الكريم (مارتن، ٢٠٠٨).

يعرف الأمن في اللغة على أنه الشعور بالطمأنينة والاستقرار، والقدرة على تأمين، وإشباع الحاجات الأساسيّة، والدوافع العضوية والنفسية، "فالأمن عكس الخوف"، وذلك استنتاجاً من قوله تعالى : ﴿وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش: ٤). وكذلك قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ أمنوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأمن وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (الأنعام: ٨٢)، بالإضافة إلى العديد من الآيات التي وردت في دلائلها على أن الأمن قائم على أساس العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع والنظام. حيث وردت كلمة "الأمن" في المعجم الوسيط بمعنى "الاطمئنان" وعدم الخوف وأمن أهل البلد اطمأن فيه أهله (المعجم الوسيط، ٢٢٧).

بينما في الاصطلاح، فهناك العديد من التعريفات الاصطلاحية لكلمة "الأمن" وإن كان ظاهرها مختلفاً، إلا أنّها تدور حول مفهوم مشترك يتمثل في صيانة وتأمين الاحتياجات والمصالح العليا والأساسيّة

للدولة والفرد وهو ما يعرف "بالأمن القومي للدولة"، ومن هذه التعريفات ما يعرف الأمن بأنه "الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد، أو بعيداً عن خطر يهدده" (الكوارى، ٢٠١٢).

وفي تعريف آخر تم تعريف الأمن على أنه مجموعة من الخطط، والوسائل، والاستعدادات، والترتيبات التي تتخذها دولة ما للمحافظة على أول مطلب لوجودها وهو الأمن بمعاينة الداخليّة والخارجيّة، وانسجام مجتمعي داخلي، واقتصاد متوازن وقادر على مواجهة الأزمات، ومجموعة سياسات وعلاقات أقليمية مع الجيران والأصدقاء والأعداء المحتملين على السواء، وقوة عسكرية كافية للردع والدفاع والهجوم حسب متطلبات أو طموحات كل بلد (البشر، ٢٠١٢).

كذلك الأمر ورد تعريف آخر للأمن على أنه "مجموعة التدابير للحماية والوقاية والدفاع عن الموارد والمنشآت والمصانع والكوادر الاداريّة والفنية بغية استمرار العمل في الإمداد والإنتاج قبل القتال وأثناءه وبعده" (Abdullah & al-Zubaidi، ٢٠١٦). وهنالك من عرف الأمن بأنه في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء والطمأنينة وبعد عن القلق والاضطراب، وهو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع، والأمن العام هو النشاط الحكومي الذي يهدف إلى استقرار الأمن في البلاد ويتضمن ذلك أعمال الدفاع الاجتماعي، والدفاع المدني، وتنظيم حركة المرور وحماية الآداب العامّة، وإطفاء الحرائق، حيث أن استقرار الأمن صفة لازمة للرخاء، ومن الأولى للدولة حفظ الأمن داخل البلاد ومنع العدوان الخارجيّ، فلا سبيل لاطمئنان نفوس أفراد الشعب إذا كانوا مهددين في أرواحهم وأموالهم. ويهدف الأمن الداخلي والأمن العام إلى وقاية النظم الاجتماعية والسياسيّة للدولة من الانحرافات التي تمس هذا النظام، وتؤثر على استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصاديّة فيه، وتستخدم الدولة في سبيل تحقيق أمنها الداخلي وسائل إيجابية وسلبية (جعفر، ٢٠١٠).

كما يعرّف الأمن على أنه عبارة عن مجموعة الخطط، والاستعدادات، والوسائل، والترتيبات التي تتخذها دولة معينة للمحافظة على أساسيّات وجودها؛ فهو الأمن بمعانيه الداخليّة والخارجيّة، بانسجام مجتمعي داخلي، واقتصاد متوازن وقادر على مواجهة الأزمات، ومجموعة سياسات وعلاقات إقليمية مع الجيران والأصدقاء والأعداء المحتملين على السواء، وقوة عسكرية كافية للردع والدفاع والهجوم حسب متطلبات أو طموحات كل بلد (سعد، ٢٠١٥).

حيث يمكن اعتبار أن أشمل التعريفات وأحدثها وأكثرها تداولاً بين الأدبيات الأمنيَة ولا سيما بعد الحرب الباردة التعريف الوارد من قبل باري بوزان وهو من أحد أهم مفكري ومتخصصي الدراسات الأمنيَة إذ عرف الأمن على أنه "العمل على التحرر من التهديد"، ومن منطلق النظام الدولي فقد تم تعريفه على أنه "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفيّ ضدّ قوى التعبير التي تعتبرها معادية"، وذلك في سعيها للحفاظ على الأمن، حيث تتواجد الدول وكذلك المجتمعات في بعض الأحيان في انسجام ولكن يتعارضان أحيانا أخرى، في حين أن أساس الأمن هو البقاء، ولكنه يحتوي على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود أيضا (شاكري، ٢٠١٦).

٢,٤,٣ أنواع الأمن

ينقسم الأمن إلى عدة مستويات وهي كالتالي:

أ. **أمن الفرد:** يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسيّة اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في جماعة (مجتمع). والحاجات الأساسيّة منها ما هو فسيولوجي غير قابل للتأجيل كالطعام، ومنها ما يمكن تأجيله لحين توافر الظروف المناسبة للإشباع كالجنس، ومنها ما هو معنوي كشعور الإنسان بتحقيق الذات. ويمارس المجتمع نوعاً من الضبط الخارجيّ الرسمي

وغير الرسمي (الثقافة) ويزرع المجتمع آليات ضبط داخل الفرد تمثل المجتمع (الضمير) في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعياً (جعفر، ٢٠١٠).

ب. **الأمن الوطني**: يعني الأمن الوطني مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاجتماعية، والسياسيّة). ويعرفه ماكنارا "بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحار والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية. ويضيف أن الأمن ليس المعدات العسكريّة وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكريّة وإن كان يحتويها، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشمله، فالمشكلة العسكريّة ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن وليس بالضرورة أن يكون الأمن الوطني موجهاً ضد التهديدات الخارجيّة فقط ولكن التهديدات الداخليّة كالفقر والبطالة، والجريمة، وأنواع المشكلات الاجتماعية الأخرى (شعبان، ٢٠١٢)، كما أنه ليس بالضرورة الاستخدام الفعلي للقوة لكي يحافظ على الأمن، فالتهديد باستخدام القوة (الردع) قد يكون إحدى الوسائل التي حكمت العلاقة بين الدول، وخاصّة أسلحة الدمار الشامل (المدلل، ٢٠١٢). كما إنّ الخوف هو العامل الأساس في تحليل الأمن سواء كان على المستوى الفردي أم الوطني أم الخارجيّ أم الداخلي، فالردع ما هو إلا أسلوب حماية بسبب الخوف من الطرف الآخر (الدولة الأخرى). ويعرف بترسون الأمن الوطني عل أنه "الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن". ويعرف ولتان وناشت، وكويست الأمن بأنه مجموعة من التهديدات الفيزيقية التي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالعقائد والسياسات العسكريّة للتأهب لمواجهة هذه التهديدات وهذه عوامل داخلية وخارجية، مثل التغيرات الاقتصاديّة والاجتماعية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتنقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة

التهديدات الفيزيقية ويمكن التنبؤ بالأمن في أي مجتمع من عدة مؤشرات أهمها الرخاء الاقتصادي القائم على حساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي وكذلك من خلال الاستقلال الاقتصادي، والاكتفاء الاقتصادي الذاتي (شعبان، ٢٠١٢).

ج. **الأمن الداخلي**: وهو جميع ما يتخذ من احتياطات للحفاظ على الأمن والنظام العام، وحماية الأرواح والممتلكات الخاصة والعامّة، وهو مجموعة الجهود المبذولة لحماية النظام وأسرار الدولة من النشاط الموجه ضدها من داخل البلاد وخارجها، وإذا كانت جهود الأمن الداخلي تتخذ طابعا دفاعية (نشطة)، إلا أن هذه الرؤية بدأت في التغير تدريجيا في ظل المفاهيم الحديثة التي تسود الأنظمة المعاصرة لتأخذ في الجانب الأكبر منها نفس الطابع الإيجابي والهجومي الذي تتسم به من جهود الأمن الخارجيّ.

مفهوم الأمن الداخلي: انطلاقا من مضمون وظيفة الداخلي فإنّه مصطلح يُنظر إليه من خلال مفهومين هما: الأمن السياسي والأمن الجنائي أو (العام) إلا أنّ كلا الجانبين يمثلان وجهين لعملة واحدة، فأثارهما متكاملة وتأثيراتهما متبادلة، وانعكاساتهما على الاستقرار الداخلي كل لا يتجزأ: (إبراهيم، ٢٠١٧)

الأمن السياسي: هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة للمحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما في شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشوه صورة السلطة لدى الشعب، أي أن الأمن السياسي يقوم على منع وضبط الجرائم الضارة بأمن الدولة من الداخل والخارج إلى جانب التصدي للمشكلات والانحرافات التي من شأنّها أن تشكل دوافع ومنطلقات لإثارة الجماهير، وركائز تستند إليها حركة الأنشطة المضادة.

الأمن الجنائي (العام): يذكر بعض الباحثين، بأن هذا النوع من الأمن يشار إليه عادة لكي نميز من خلاله بين أجهزة الشرطة العاملة في حقل الأمن السياسي عن تلك العاملة في مكافحة الجرائم الأخرى، فهو تمييز اصطلاحي وظيفي بالدرجة الأولى، ويعتبر الأمن الجنائي ممثلا الاختصاص الشرطة العام، حيث يعني اختصاص الشرطة بوقاية المجتمع من مختلف أنواع السلوكيات الإنسانية المنحرفة والتي يجرمها القانون بفرض عقاب جنائي على مرتكبيها (العتيبي، ٢٠١٧).

المرجع: الخزاعلة (٢٠١٨)

الرسم البياني ٢,٣: منظومة الأمن القومي للدولة

الأمن الجماعي: ويستند مفهوم الأمن الجماعي إلى قيام أعضاء مجموعة محددة من الدول بنبذ استخدام القوة فيما بينها، والتعهد بالدفاع المشترك عن أي عضو في المجموعة يتعرض لتهديد، أو هجوم من أي طرف خارجي.

الأمن الشامل: يركز الأمن الشامل على التعاون وبناء الثقة والمكاشفة، ونزع السلاح، والأمن الشامل الذي يضم جميع الاحتياجات الإنسانية المهددة للبقاء على مستوى الفرد، والجماعة، والدولة.

الأمن الدولي: لا يتوقف الأمن الدولي على استتباب الأمن في الدول من الناحية الأساسيّة، بل أصبحت مسؤولية الكوكب الأمن مسؤولية دولية، حيث إن مهددات البقاء للعالم لا تميز بين دولة غنية ودولة فقيرة، أو نامية ومتقدمة، فقد تنوعت مهددات الأمن الدولي والتي ليست حصراً على الصراعات والحروب الدولية لتشمل مشكلة الأوزون والتلوث والمخدرات وأسلحة الدمار الشامل وتهديد البحار والمحيطات... الخ. وجميع تلك المهددات ذات طبيعة دولية وعابرة للحدود الوطنية في آثارها (الحيدر، ٢٠١٤).

الأمن الالكتروني: يعد الأمن الإلكتروني من أهم المواضيع التي تشكل أساساً لاستراتيجيات الدول والمنظمات الدولية العالمية والأقليمية، لمواجهة مختلف المشاكل التي تهدد استقرار الفضاء الرقمي، والذي سينعكس سلباً على السلم والأمن الدولي، وعلى هذا الأساس يرتكز الأمن الإلكتروني على مفاهيم ذات نطاق وطني وعالمي، ومفاهيم أخرى ذات أبعاد أمنية، وتكنولوجية، واقتصادية وسياسية، واجتماعية، وعسكرية. وفي نفس السياق يرتكز الأمن الإلكتروني على تعزيز الحماية الناجمة عن تدابير الحد من مخاطر التكنولوجيا الرقمية بسبب استخدامها المتزايد للأغراض غير القانونية، كما يرتكز على العمليات القائمة على ضمان سرية وسلامة المعلومات والبيانات من كل الهجمات الإلكترونية، وبهذا المفهوم تتعاظم أهميّة هذا الموضوع في ظل الحكومات الإلكترونية التي باتت فيها مسألة الأمن الإلكتروني من أهم التحدّيات التي تواجهها، إذ تم التأكيد على أولوية هذا التحدي في إطار المنظمات الدولية والصكوك الدولية والمحافل العالمية بسبب ارتباطه بالعديد من المخاطر الأمنيَة والجرائم المنظّمة كغسيل

الأمـوال والتحـريض العنصـري، والإباحيـة الإلكترونيـة، والإرهـاب الإلكـتروني، والقرصـنة الإلكترونيـة والتجسس الصناعي وغيرها.

٢,٤,٤ أهميّة الأمن

يعتبر أمـن الإنسـان الركيـزة الأساسيّة للتنميـة البريـة، ففـي الوقـت الـذي تعـني التنميـة البريـة تعظيم خيارات الناس وقدراتهم والفرص المتاحة لهم، يهتم الأمن البري بتمكين الأفراد احتواء المخاطر أو تجنبها التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم، وتبرز أهمية الأمن من خلال مساعدة المواطنين في الدولة على ممارسة الأنشطة الإنسانية بكل سهولة ويسر، وبكفاءة عالية، فالخوف يعيق كلّاً من النشاط، والإبداع، والعمل، كما ويعتبر من أهم العناصر الواجب توافرها من أجل نجاح السياحة، فالسياح لن يقبلوا على منطقة مليئة بالحروب الأهلية، والفتن، والقلاقل، حتى لو كانت أكثر منطقة مليئة بالمعالم السياحية. حيث أنه عنصراً رئيسياً لجذب الاستثمارات، والنهوض بالحالة الاقتصاديّة، فكما في حالة السياحة، فإن المستثمر لن يجازف باستثمار أمواله في منطقة خطرة، تعج بالفوضى، وينعدم الأمن فيها، كما تقوم بإلغي القلاقل والفتن أية فرصة أمام الإنسان للإبداع والتطور، فالإنسان الذي يعيش في مكان ينعدم الأمن فيه، لن يفكر إلّا في الوسائل التي ستجنبه الموت، ويحافظ على حياة الناس من أن تهدر سدى، فالحروب تزهق الأرواح الإنسانية، سواء كانت من الأطراف المتحاربة، أم من الأبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل، خاصة الذكور، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإناث في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل. (الحيدر، ٢٠١٤)

كما انه يساعد البيئة الآمنة على تسهيل تداول الأفكار، فالفكرة لا يمكن أن تنتقل وأن تتحول إلى فكرة مقنعة إلا من خلال الحوار، والوسائل العقلية، أما أولئك الذي يقتلون ويذبحون لنشر أفكارهم ومبادئهم فلن يعود ذلك عليهم إلا بالخسران المبين (المدلل، ٢٠١٢). حيث تعمل الحروب على نشر

الجرائم خاصة جرائم اغتصاب النساء الطاهرات، كما وتعمل الحروب أيضاً على تشريد الأطفال، وضياع العائلات، وزيادة معدلات اللجوء، لذا فإن الأمن يغني الناس عن الوقوع في كل هذه الحفر التي من شأنّها أن تهدم المجتمعات، وتدمر أعظم البلدان والحضارات، والأمم (صادي، ٢٠١٢، ص. ٢٨).

٢,٤,٥ مفهوم التحدّيات الأمنيَة

وردت عدة تعاريف للتحدّيات الأمنيَة حيث عرفت على أنّها ظروف غير مناسبة تتواجد بصورة دائمة في بيئة المنظّمة تعيقها من الوصول إلى الأهداف المنشودة، إلا إذا استطاعت المنظّمة التعامل مع هذه التحدّيات بصورة جيدة (محارب، ٢٠١٢). وتعرف أيضاً بأنها مشكلات ومعوقات صعبة تعيق أداء المنظّمة وتقوم بعرقلة تحقيق أهدافها، ولكن هذا لا يعني أنه من المستحيل اكتشافها وإمكانية التعامل معها بصورة جيدة" (McFarlin & Sweeney، ٢٠١٤، ص. ٣٣٤).

أما الحربي (٢٠١٥) فيرى أنّها "مجموعة من المتغيرات والمعوقات الداخليّة في المنظّمة وغالبا ما تكون عوامل ترتبط بالعمليات التشغيلية داخل هذه المنظّمة (الحربي، ٢٠١٥). بينما عرفها المدلل (٢٠١٢) فيرى أنّها "مجموعة من المحددات والمتغيرات التي تحيط في بيئة المنظمات وتتسم هذه المحددات والمتغيرات بدرجة من التعقيد والصعوبة، تؤثر في فعالية المنظمات وفعالية أفرادها، كما تتطلب إدارة هذه المتغيرات والمحددات مستوى من العقلانية والمنطق والتي من شأنّها أن تقود إلى الأسباب الحقيقية لهذه التحدّيات والتشخيص العملي للمعطيات (المدلل، ٢٠١٢).

يتضح من العرض السابق أن التحدّيات الأمنيَة عبارة عن مجموعة من العوامل والمحددات والمتغيرات التي تحيط بيئة المنظمات وتؤثر في أدائها وعملياتها التشغيلية، مما يستدعي التعامل معها بصورة عقلانية ومنطقية وتهيئة تقنيات عالية لمواجهتها ولمعالجة التعقيدات والصعوبات التي تتمتع بها. في حين تتسم التحدّيات التنظيمية بسرعتها واضطرابها وتأثيرها المتجدد، كما وأن التعامل معها واكتشافها أمراً

سهلاً، كما وتتطلب تقنيات وآليات عالية الدقّة كتكنولوجيا المعلومات المتطورة وفكر موضوعي يتصف بالاتقاد والانفتاح، وكذلك الابتعاد عن الرقابة والنمطية في التشخيص والتحليل، فهي تتطلب إرشادات دقيقة للموازنة بين تكلفة مواجهة هذه التحدّيات وتكلفة الإدارة وتقييم تكلفة المخاطرة لمواجهتها، وتتطلب أيضاً المسؤوليّة الأخلاقية أثناء مواجهتها والتعامل معها (طبوش، ٢٠١٧). بينما تتصف التحدّيات الأمنيَة بسمتين أساسيّتين وهما كالآتي: (Hitt et al.، ٢٠٠١)

أ. **السمة الأولى "التعقيد"**: ويقصد بها تدخل الإدارة العليا مما يعدّ تحدياً للمؤسسة الأمنيَة، ويتداخل التعقيد مع قرارات الإدارة في المؤسسة مما يثير الشك والنزاعات الداخليّة في المؤسسة.

ب. **السمة الثانية "الغموض"**: ويتضمن ذلك كل ما يهم المؤسسة بدءاً من كافة قرارات التمويل والتقنيات المتطورة حتى الوصول إلى تأثير الغموض والذي يحيط في بناء الخطط الإستراتيجيّة الخاصة بمستقبل المؤسسة.

هنالك مجموعة من الأسباب التي تخص التحدّيات الأمنيَة ومن أهمّا التطورات التقنية المتقدمة وعدم قدرة المنظّمة الأمنيَة على مواكبتها، وكذلك عدم مساعدة المؤسسة الأمنيَة كادرها الأمني على فهم الأهداف الأمنيَة والإحاطة بمضامينها، وعدم تشجيع التخطيط الأفراد على ترجمة الأهداف الأمنيَة وتحويلها إلى واقع سلوكي قابل للتنفيذ، حيث لا يقوم التخطيط بتنظيم خبرات الأفراد ومراعاة إمكاناتهم وقدراتهم المتاحة مما يؤدي إلى خلق صعوبات مختلفة، والوقوع في الأخطاء وعدم الوصول إلى الأهداف، ولا يزيد التخطيط من فاعلية رؤساء الأقسام أو المسؤولين بحيث تصبح أهدافهم واضحة ومحددة مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات غير الصائبة (ماضي، ٢٠١٤).

ومن الأسباب التي تخص التحدّيات الأمنيَة عدم قدرة الإدارة على تدبير أمورها دون تنظيم سليم يقوم على تنفيذ الخطة الإستراتيجيّة والمهام المطلوب إدراكها، وكذلك عدم تحديد أوجه النشاط وتوزيع

الأعمال بين الأفراد والأقسام وعدم توجيه الجهود الجماعية وقيادتها لتحقيق الأهداف، ووجود خلل في العلاقة بين أقسام المنظّمة والإدارات الأخرى، وهذا الخلل سببه غياب التنسيق والتكامل بين احتياجات ومتطلبات التنمية المعاصرة، وكذلك عدم الاعتماد على نظم المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات الأمنيَة لتحسين نوعيتها، بحيث تغدو هذه القرارات مبنية على أسس موضوعيّة وشمولية (صادي، ٢٠١٢).

٢,٤,٦ صور التحدّيات الأمنيَة المعاصرة

أن التحدّيات الأمنيَة التي تواجه دول العالم في القرن الحادي والعشرين، عديدة ومتداخلة ومعقدة، وتعكس بطبيعتها التغير الذي شهدته البيئة الأمنيَة في السنوات العشر الأخيرة، فقد برزت مصادر تهديد غير تقليدية ربما تفوق في بعض الأحيان تأثيراتها السلبية المحتملة التهديدات التقليدية المتعارف عليها في الأدبيات الإستراتيجيّة والأمنيَة، فتصاعد خطر التطرف والإرهاب وانتشار الأوبئة والأمراض باتا يشكلان خطراً يماثل في تأثيراته، إن لم يكن يفوق تهديدات تقليدية أخرى تراجعت بفعل عوامل عدة، كما أن هناك تهديدات تنامت وبات خطرها متعاظماً أكثر من ذي قبل، بفعل موجات العولمة وتقدم وسائل الاتصال والانفتاح على العالم، مثل انتشار المخدرات والجريمة المنظّمة وغسل الأموال وهكذا (السويدي، ٢٠١٧).

ويحسب لدولة الإمارات العربيّة المتحدة أنّها تتبنى منظوراً شاملاً للأمن الوطني، سواء فيما يتعلق بطبيعة التحدّيات التي تواجهها، أو فيما يتعلق بالجهات المسؤولة عن تحقيق الأمن، والتي لم تعدّ مقصورة على الأجهزة الأمنيَة والشرطية التقليدية، بل أنها أصبحت مسؤولية مجتمعية شاملة تنطلق من حقيقة أن مفهوم الأمن المعاصر لا يقتصر على المضامين التقليدية كتوفير الأمن والاستقرار العام، والتصدي للمجرمين وغيرها، على الرغم من أهميتها، بل تعدّى ذلك ليتضمن تحقيق وتثبيت أمن الدولة والمجتمع

الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والإعلامي، والتربوي، والثقافيّ، والإلكتروني (البوابة الرسمية لحكومة دولةالإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠).

هنالك الكثير من التحدّيات التي تواجه المنظمات الأمنيَة في الوقت الحالي، وأهم أنواع هذه التحدّيات هي كالتالي: (الطرابلسي، ٢٠١٣)

أ. **تحدي العولمة:** تعرف على أنّها آلية أو أداة لإزالة أو تقليص أو إلغاء الحواجز والقيود السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والثقافيّة المفروضة من قبل الدولة وتطويرها على الصعيد العالمي من خلال التفاعل والتواصل مع الدول والمجتمعات الأخرى لإنتاج علاقات دولية مزهر (الكردي، ٢٠١٣).

ويمكن الملاحظة أن العولمة لعبت دوراً أساسيّاً في نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي، فقد كان تأثير وسائل الإعلام الرقمية والقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي قوياً، وتكمن أهميّة العولمة من خلال إزالة الحدود الافتراضية بين الدول، وجعل العالم يبدو كقرية صغيرة، فقد كان أثر العولمة على نشر الإيديولوجيات والأفكار التي تدعو إلى حقوق الإنسان والديمقراطية، وحق الشعب في حصوله على ملاذ أمن في بلاده كبيراً، وسعت إلى توجيه الشعوب إلى تبني هذه المفاهيم، وحشد طاقاتهم للحصول على حقوقهم، وإعادة هيكلة العلاقات بين دول المنطقة والدول الخارجيّة.

تسعى العولمة إلى تعميم الرأسمالية وتفرد القطب الواحد وثورة التقنيات والمعلومات، لذلك فقد تولد العولمة حواجز تزيد من كلف التنسيق بين الوحدات والكلف اللوجستية والتنوع الثقافيّ والاختلافات الأخرى في الدول (Hitt et al.، ٢٠٠١).

لذا فالحاجة إلى العولمة في إصلاح المؤسسات الأمنيَة في البلاد العربيّة بصورة عامة وفي دولة الإمارات العربيّة المتحدة بصورة خاصة تتطلب إعادة نظر كلية فبعض الأنظمة والقوانين المتبعة التي لا تتوافق مع متطلبات عصر العولمة والانفجار المعرفيّ والتنوع الثقافيّ، لذلك كان لابد من قيام المؤسسات

الأمنيَة بالقيام بنقلة نوعية تتمثل في التحول من الفكر المقيد إلى الفكر الحر المنفتح والإبداعي، من خلال تطوير جميع الأنظمة والتعليمات المتبعة ضمنها بصورة دورية، ومسايرة كافة التغييرات والتطورات التكنولوجية في مجالات الأمن وعلوم الشرطة، كما يجب على المؤسسات الأمنيَة إعداد كافة الخطط الإستراتيجيّة التعليمية الحديثة المتطورة واختيار أفضلها (الكردي، ٢٠١٣).

ب. تحدي الإرهاب: لقد غدا الإرهاب من أبرز الظواهر السياسيّة على الصعيدين العربي والعالمي، وقد أثار اهتمام السياسيين وعلماء السياسة والاجتماع والنفس، كما وحرك الأجهزة الأمنيَة والإعلامية للتصدي له، وتعد أسبابه ودوافعه عديدة ومتشابكة ومعقدة، والتي تتمثل بأسباب سياسية تشمل سيطرة وهيمنة دولة قوية على دولة ضعيفة أو شعب أعزل، أما بالاحتلال العسكري كما هو الحال في العراق وفلسطين وممارسة أقسى ضروب الاضطهاد والقمع ضد السكان عامة وحركة المقاومة الوطنية للاحتلال خاصة، أو بإقامة الدول الكبرى للقواعد العسكريّة على أراضي الدول الصغيرة الضعيفة كما هو الحال في بعض الدول العربيّة والأسباب الاقتصاديّة. ومن هذه الأسباب الانحياز المطلق الذي مارسته ولا تزال تمارسه الولايات المتحدة الأمريكيّة ومعظم الدول الأوروبية لإسرائيل في احتلالها لفلسطين واعتداءاتها المتوالية والمستمرة على البلاد العربيّة منذ قيامها (محافظة وآخرون، ٢٠١٠).

ويمكن القول أنه قد فرضت الحركات الإرهابية سيطرتها على الساحة العربيّة بعد قيام ثورات الربيع العربي في مختلف الأقطار العربيّة، مما أكسبها أبعاداً جديدة، حيث بدأت تعاني المنطقة العربيّة من ظهور وانتشار جماعات إرهابية تسعى إلى نشر العنف والتدمير وإزهاق أرواح الأبرياء، كما وبدأت تعاني من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وظهور انشقاقات عسكرية وثورات من الشعوب المضطهدة التي لم تعي الخطر الناتج عن التعاون مع هذه الجماعات الاجراميّة والإرهابية، الأمر الذي ساهم في تشكلها وتجنيد أعضاء جدد من أجل تقييد أمن الشعوب وهدم المجتمعات.

ج. **تحدي تكنولوجيا المعلومات:** فالتكنولوجيا تضمّ المعرفة الإنسانية، طرق العمل، التجهيزات المادية، الاتصالات والإلكترونيات، ومختلف نظم العمل والمعالجة التي تستخدم في تنفيذ نشاطات الأعمال للمنظمة. ويستخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات عموما لوصف المنفعة الموّحدة للإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية والبرمجيات، بالإضافة إلى تكامل وسائل المعلومات كالصوت، والنص، والبيانات والصورة (شين، ١٩٩٠).

تعتبر تكنولوجيا المعلومات بكل أبعادها وقدراتها من الأمور المهمّة الإستراتيجيّة في نقل المعرفة وتوليدها والمشاركة فيها، حيث إنّ تطور الفكر الإداري الأكاديمي والتطبيقي خلال العقود الأخيرة قد أوجد الحل لكثير من مشاكل الإدارة، وكنتيجة لهذا التطور قد حدث تغيير هيكلي في وظائف الإدارة وأساليب العمل في المنظمات الأمنيَة بعد معالجة وتحليل المعلومات التي أصبحت تشكل مورداً هاما لأية منظمة بل أصبحت من الأبعاد الأساسيّة للعملية الأمنيَة. ومن هنا فإن ظهور تكنولوجيا المعلومات أوجد فرصا جديدة أمام مدراء منظمات الأعمال لإيجاد مجالات لاستخدامها في استراتيجيات الأعمال لتحسين الوضع التنافسي للمنظمة، ففي عالم اليوم يمكن ربط موظفي المنظّمة الواحدة بواسطة كمبيوترات شخصية بوحدة التخزين والتحليل للمعلومات المركزية، ومن شأن ذلك أصبح بالإمكان ربط أي منها بأرجاء العالم المختلفة، من الشبكة العنكبوتية والفاكس وغيرها من التقنيات، أما استخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة خاصّة في تطوير التفكير الإبداعي لدى رجال الأمن فتستخدم في هذا المجال من خلال تطبيق كافة الوسائل الرقمية لجمع المعلومات وتقييمها وتحليلها واستخدامها، وفي مجال تطوير فكر الأفراد، من أجل إجراء البحوث وحلّ ما يعتريه من مشكلات (Crawford & Cunningham، ٢٠١٥).

بينما التحدّيات التي تواجه تكنولوجيا المعلومات تكمن في التحدي إداري من خلال الإجراءات الروتينية التي تعطّل عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية في المنظّمة الأمنيَة، وعدم حضور المؤتمرات

والندوات الخاصّة بالإدارة الالكترونية، وقلّة الدورات التدريبية، التحدي التقني من خلال عدم المتابعة والصيانة الدورية للأجهزة، وعدم وجود الأدلة الإرشادية والتعليمية لآليات تفعيل الإدارة الإلكترونية، والتحدّيات المالية وتتمثل هذه التحدّيات في قلّة الدعم المادي للمؤسسات الأمنيَة، إلى جانب ضعف الدعم لإجراء البحوث والدراسات في مجال تقنيات المعلومات (البشري، ٢٠٠٩).

د. تحدي الجريمة المنظّمة: الجريمة المنظّمة شكل من الأشكال الحديثة للإجرام يرجع إلى الأسلوب المنظم والمتطور في ارتكاب المؤسسة الاجراميّة الذي نأخذ فيه بالمنهج العلميّ في إدارة الأعمال والذي تتجه له المؤسسات المشروعة، كما أنّها تتبع أنماط السلوك وتستخدم الوسائل التقنية المتطورة وتظهر في السوق وكأنّها مشروعة، وقد يقتصر نشاط المؤسسة الاجراميّة على المجال الوطني وقد تزدهر ويتعدّى نشاطها حدود إقليم دولة إلى أقاليم دول أخرى وفي هذه الحالة تكون الجريمة عابرة لحدود دولة أو عابرة للقارات، وقد تتآزر عدة مؤسسات إجرامية وتتكامل من حيث أنشطتها وتظهر في شكل اتحاد على هيئة نظام الكارتل الاقتصادي فمثلا إذا كان النشاط الرئيسي للجريمة المنظّمة هو الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة سواء كانت طبيعية أو مصنّعة، وزاد الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتجر فيها فقد تتحد عدة مؤسسات إجرامية على هيئة كارتل بعضها ينتج المخدرات وبعضها يصنعها والبعض الثالث يقوم على توزيعها ونقلها وترويجها عبر الحدود.

الجريمة المنظّمة وهي الاصطلاح الذي توصف به الظاهرة الاجراميّة حين يكون من خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساساً لنشاطها الإجرامي (الكردي، ٢٠١٣). وهي قد تتخذ الإقليم الوطني صعيداً لنشاطها، أو قد تختار أن تقوم بأنشطة إجرامية عبر الحدود الإقليمية لوطن ما، أو أن تكون لها صلات بمنظمات مماثلة في دول أخرى، وفي هذا المقام يجب تمييز الجريمة المنظّمة كشكل من أشكال الجريمة الجماعية عن غيرها من الظواهر الاجراميّة التي ترتكبها جماعات تقوم بتنظيم أنشطتها

الاجراميّة، كما يجب تمييز جماعات الجريمة المنظّمة عن غيرها من المنظمات التي تلجأ إلى نفس الوسائل والأساليب التي تستخدمها جماعات الجريمة المنظّمة؛ إلا أنّها تعمل بدافع أيديولوجي وتعتبر أهدافها مختلفة جذرياً، وأخيرا لا يجب خلط الجريمة المنظّمة مع الأنشطة الاجراميّة العرَضية للمؤسّسات المشروعة، إذ تعتبر هذه الأنشطة من قبيل جرائم المنظمات (عز الدين، ٢٠٠٩).

ولقد تصدّى الفقه إلى محاولة وضع تعريف للجريمة المنظّمة، لكن يجب الإقرار بأن العمليّة صعبة وشائكة، وهذا لطبيعة هذا النوع من الجرائم، الذي يتصف عادة بالمرونة وتطوير وسائله وتنوع أنماطه، واستفادته من التقدم التكنولوجي والعلميّ، مما يصعب معه تحديد تعريف جامع مانع له.

ومن بين تلك التعريفات"أن الجريمة المنظّمة تقوم أساساً على تنظيم مؤسسي ثابت وهذا التنظيم له بناء هرمي ومستويات للقيادة وقاعدة للتنفيذ وأدوار ومهام ثابتة، وفرص للترقي في المجال الوظيفيّ ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم، والأهم من ذلك الاستمرارية وعدم التوقف" (صادي، ٢٠١٢).

هـ. الثورة المعلوماتية: تعد الثورة المعلوماتية من أهم التحدّيات السياسيّة الخارجيّة التي أثرت بشكل ملحوظ على المشهد السياسي في المنطقة العربيّة، فقد غدت الثورة المعلوماتية من أهم السمات التي تميز هذا العصر، وقد عملت الثورة الصناعية الثالثة على دمج تكنولوجيا المعلومات مع مختلف وسائل الاتصال وأدت إلى ظهور مفهوم (تكنولوجيا الاتصالات)، والتي أثرت بشكل ملحوظ على وسائل التواصل، وانعكس ذلك بشكل ملحوظ على الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية والحياة النفسية. كما لعبت الثورة التكنولوجية دورا فعالا في زيادة الفجوة في التواصل بين الدول الصناعية والدول النامية وذلك من خلال هيمنة الغرب على الاتصالات والمعلومات وسائل الإعلام العالمية على المنظمات التي لديها إمكانيات ضخمة مؤثرة ثقافيا وتقنيا، وذلك بهدف إحكام سيطرتها على بلاد الشرق الأوسط،

والتحكم باقتصادها، وسياساتها الداخليّة، والتعرف على الخطط والحركات التي تجري في البلاد العربيّة، ومحاولة السيطرة عليها بما يخدم أهدافها (Al-Rawashdeh، ٢٠١٤).

ويمكن الملاحظة أن وتعد الثورة التكنولوجية بشكل عام، ووسائل التواصل الاجتماعي على الأخص ذو تأثير كبير وعامل رئيس في دفع الشعوب للمطالبة في حقوقهم ونيل حرياتهم عن طريق الثورات التي تم التحضير لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة من فيسبوك، وتوتير، ويوتيوب وغيرها، فقد كان لها أثر كبير وحيوي في تنامي الأزمة الليبية والمصرية والتونسية، وتحولت من كونها مواقع لتحقيق علاقات اجتماعية إلى مواقع يرتادها الشباب للتخطيط والتدبير للثورات السياسيّة التي تهدف إلى الإطاحة في أنظمة البلاد.

و. **التحديات الاجتماعية**: إن إصلاح منظومة القيم الاجتماعية يتطلب وجود ثقافة سياسية من نوع آخر، إذ أنك لا تستطيع أن تواجه حالة التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري محدث بنفس منظومة القيم التقليدية وهذا يتطلب إعادة بناء الثقافة الإجتماعيّة التي هي جزء خاص من الثقافة العامّة، والثقافة الإجتماعيّة هي ذلك النظام الذي يتضمن المعتقدات، والقيم التي تعرف الحالة التي يحدث بها الفعل السياسي، وللثقافة السياسيّة عناصر أساسيّة تتمثل في توجهات وآراء الأفراد تجاه دورهم الإجتماعيّة تجاه الآخرين وتجاه الحكومة (الكيلاني، ٢٠١١).

وعليه يمكن القول فإن إعادة النظر بمنظومة القيم الاجتماعية السائدة هي التي تحدد العلاقات القائمة بين مكونات المجتمع ومؤسساتها تتطلب إعادة النظر بمؤسسات التنشئة السياسيّة والاجتماعية والمتمثلة بالأسرة، المدرسة، الرفاق، الجامعة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسيّة، ووسائل الإعلام والأدوار التي تقوم بها للتأسيس لبناء الفرد، المواطن وعلاقاته مع الدول الأخرى.

إن بناء الدولة أول ما يتطلب التأسيس لبناء مفهوم المواطنة القائم على الأطر القانونية المستند إلى مبدأي الحق والواجب، فالوطن الدولة هو المنزل ومكان الإقامة وهو الذي تنتسب إليه ويحفظ حقك فيه وحقه عليك ويعني الانتماء الذي هو شعور وإحساس بالارتباط بأرض وحضارة، إن الوجدان الجماعي هو الذي يوفر تلك الرابطة العضوية بين الوطن والمواطن، وإن أحد أسباب حب الوطن هو الألفة؛ أن المواطنة في كونها نظاما متكاملاً مبنياً على الحقوق والواجبات للأفراد التي تقوم عليها علاقة الفرد بمجتمعه ونظامه السياسي من خلال حركة التفاعل بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه، فالمواطنة تتمثل بعلاقة المواطن بالوطن، وعلاقة المواطن بالمواطنين، وعلاقة المواطن بالدولة، وعليه ينبثق مفهوم الهوية الوطنية التي يعرف بها الفرد نفسه أمام الهويات الأخرى القائمة على الأبعاد الحضارية والثقافيّة والسياسيّة والارتباط بهما (الشوبكي، ٢٠١٧).

ويمكن ملاحظة إن هذا التحدي يشكل نقطة الانطلاق في الحديث عن التحدّيات الاجتماعية فالانتماء للدولة بكل مكوناتها، والشعور بالمواطنة الحقيقية هما جزء من منظومة القيم الاجتماعية التي لا بد من العمل عليها من المؤسسات القائمة على ذلك، ناهيك عن مفاهيم مترابطة تتعلق بقيم ديمقراطية مثل احترام كرامة الإنسان، واحترام الرأي والرأي الآخر، وبناء ثقافة الحوار، واحترام الحريات العامّة وحقوق المواطنين، الإيمان بعدم احتكار الحقيقة (الإيمان بالتعددية السياسيّة) والإيمان بمبدأ سيادة القانون والعدالة، هذه جزء من منظومة القيم الديمقراطية التي يجب أن نتعلمها ونعلمها لنواجه حالة التحولات الاجتماعية والسياسيّة التي تمر بهما دولة الإمارات العربيّة المتحدة والوطن العربي ككل (الكردي، ٢٠١٣، ٢٥).

إن التحدّيات الاجتماعية كثيرة جداً في حالتنا ويستطيع الفرد منا أن يحصر ما يزيد عن عشرين نوعاً من المشكلات الناجمة عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي، كما إن الفقر يعتبر حالة من الحرمان

المادي تتمثل في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي وهو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتشابكة ولها آثار سياسية واجتماعية كبيرة، والعنف هو ممارسة القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضرراً جسمياً أو نفسياً أو اجتماعياً، ويعرف كذلك بأنه كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة (سراج الدين، ٢٠١٥).

إنّ النظر إلى جملة التحدّيات الاجتماعية توضح أن معظم المجتمعات تعاني من مثل هذه الظواهر، ولكن يبقى القول بضرورة تكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لمعالجتها، وأن منظومة القيم الاجتماعية في أبوظبي تتعرض لاهتزازات عنيفة، فلا بد من العمل على تطوير منظومة قيم اجتماعية محدثة لترقى بالمجتمع والدولة معاً، كما يجب على المؤسسات أن تضع خططاً واستراتيجيات لمواجهة هذه الظواهر والتحدّيات ولا بد من إعادة النظر في العمليّة التربوية والتعليمية ونشر القيم الإيجابية من خلال المؤسسات التعليمية، وكذلك تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدورها إلى جانب المؤسسات الرسمية ولعل الأسرة وتمكينها تشكل نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح الاجتماعي وزرع البذرة الجيدة، وكذلك دور المؤسسات الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة، وتفعيل دور المؤسسات الدينية لزرع القيم النبيلة والخلاقة.

٢,٤,٧ أسباب انتشار الجريمة المنظّمة العابرة الحدود

تتلخص أسباب انتشار الجريمة في الإقبال على السلع والخدمات غير المشروعة التي تتجر فيها جماعات الإجرام والمنظم من خارج إقليم الدولة والأرباح المغرية التي تجنيها من وراء هذا الاتجار. والنظام الرأسمالي الديمقراطي في الدول التي تعتنقه يسمح بحرية التجارة وفتح الحدود لها ما يساعد جماعات الإجرام المنظم

على مد أنشطتها إلى الدول الأخرى، وتشجيع السياحة من جانب الدول والترغيب فيها سهل الدخول إليها. كما أن حاجة بعض الدول النامية الماسة لرأس مال أجنبي لاستثماره فيها وتشجيعها على ذلك بشروط سهلة دون تقص لمصدر هذا المال (الزبيدي، ٢٠١٥).

كما أن نظام السوق القائم على جهاز الثمن يقوم في الأصل على أساس من سيادة القانون، إلا أنه أصبح الآن بعد حرية التجارة عبر الحدود وعالمية الاقتصاد وسهولة الحصول على المعلومات والمواصلات واستخدام الوسائل التقنية المتقدمة لا يقوم على أساس من سيادة القانون خصوصا إذا غابت سلطة الدولة التي نخرها الفساد من جانب جماعات الإجرام المنظم أو كانت محلا للتهريب من جانبها وبالتالي أصبح رجالها يتقبلون هذه الأنشطة في بلادهم ويعاونوها فحلت شريعة الغاب والجريمة المنظّمة محل سيادة القانون،واشتعال الحرب في بعض الدول أو النزاعات المسلحة بين الجماعات التي تتكون منها مجتمعات تلك الدول كانت ظرفا مناسبا لتطور أنشطة جماعات الإجرام المنظم كالاتجار غير المشروع في الأسلحة والمواد المتفجرة والتهريب (صادي، ٢٠١٢).

في حين تنقسم أنشطة الجريمة إلى أنشطة إجرامية رئيسية وأخرى مساعدة لتحقيق أغراضه بالنسبة للأنشطة الرئيسيّة أو التستر على ما حصله منها من أرباح، ومن أنشطتها الرئيسيّة الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة طبيعية كانت أو تخليقية وهو يمثل القطاع الأكبر من نشاط الإجرام المنظم الاتجار غير المشروع في الأسلحة، والاتجار غير المشروع في النساء والأطفال واستغلال الدعارة والاسترقاق الجنسي، وتزييف وتزوير العملات على نطاق واسع وترويجها وتداولها تداولا غير مشروع،كما التجار في الأسرار الصناعية وغيرها من المعلومات السرية. الاتجار في الأعمال واللوحات الفنية والأثرية والدينية المسروقة التي تعد من ترث الإنسانية الحضاري،والاتجار في السلع والبضائع المسروقة والسلع المهربة،للاتجار غير المشروع في الذهب والألماس والأحجار الكريمة.الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشريّة، والاتجار في الأيدي

العاملة المهاجرة أو التهريب غير المشروع للمهاجرين، ودفن أو تصريف النفايات السامة، الاحتيال بشأن الاستحقاقات كالاحتيال في المطالبة بإعانات البطالة والاحتيال فيما يتعلق بالتأمين والبطاقات الائتمانية المغنطة،والاتجار غير المشروع في أنواع من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، والتسلل إلى هياكل الإدارة الحكومية والهياكل السياسيّة بما في ذلك القوات المسلحة، والرشاوى والتبرع لتمويل الحملات السياسيّة والانتخابية أو حتى لسداد ديون الدولة بغية تلافي التعرض للملاحقة القضائية، ودخول المعارك الانتخابية من جانب بعض أعضاء الجريمة المنظّمة لبسط النفوذ السياسي حماية لأنشطة الإجرام المنظم الرئيسيّة ضد الملاحقة القانونية والجنائية، استخدام العنف والتهديد ووسائل الاحتيال والخداع ضد المنافسين لاكتساب وضع احتكاري في السوق بالنسبة للتعامل في السلع والخدمات غير المشروعة (الكردي، ٢٠١٣)، وغسل الأموال المحصلة من الأنشطة الاجراميّة الرئيسيّة للإجرام المنظم وتوظيفها في مشاريع مشروعة (الجحني، ٢٠١٣).

ومن منطلق الأنشطة الوطنية، فإن معظم الأنشطة غير المشروعة التي يقترفها الإجرام المنظم داخليا تقع تحت طائلة قانون العقوبات الوطني تبعا لمبدأ إقليمية العقوبات ويكون ذلك في بداية نشأة هذا الشكل من الإجرام المشكلة بالنسبة لهذه الأنشطة لا ترجع إلى عدم تجريمها في قانون العقوبات أو إلى عدم وجود قانون للإجراءات الجنائية ينص على كيفية ملاحقتها وإنّما ترجع إلى عدم ملاحقتها من جانب رجال إنفاذ القوانين بناءً على التأثير المفسد الذي تمارسه الجريمة المنظّمة عن طريق الرشاوى، أو النفوذ أو التهديد والعنف (الكردي، ٢٠١٣).

٢,٤,٨ أساليب مواجهة التحدّيات الأمنيَة عبر الشراكات

تأتي أهميّة إستراتيجيّة الشراكة في العمل الأمني نتيجة مرور مجتمعنا بظروف تطور عديدة نتج عنها الاستعانة بأعداد كبيرة من جنسيات مختلفة، وفدت إلى مجتمعنا بقيم وعادات غريبة وقد تكون منافية

لقيم وسلوكيات أفراد المجتمع، وهنا يأتي دور الشرطة في تحقيق أمن المجتمع وحمايته من الأخطار الداخليّة التي تهدد استقراره.

ومن هنا كان لابد من إيجاد بدائل للعمل التقليدي للشرطة والدعوة إلى إشراك كافة القطاعات الحكومية والخاصة وأفراد المجتمع في الواجب الأمني، وهذا ليس لفشل الشرطة في أداء واجباتها بالضرورة، ولكن على الأقل لأن مشاركة المجتمع تزيد من فاعلية الأداء الأمني، كما أن المشاركة المجتمعيّة تلبّي حاجة الشرطة إلى المزيد من الدعم، لذلك كان لابد من إشراك المواطن مع الشرطة في العمل الأمني.

ويتمثل جوهر توجيه العمل الشرطي لخدمة المجتمع في تحقيق مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة، من أجل صياغة الخدمة الشرطية المقدمة إليهم، والرقي بهم إلى أعلى المستويات، لكسب ثقة الجمهور وحفاظا على المجتمع باعتباره المستفيد الأول من الخدمات الشرطية (الشمري، ٢٠١٢).

٢,٤,٨,١ مواجهة التحدّيات الأمنيّة عبر الشراكة المعرفيّة

تعتبر المعرفة من السلوكيات والعمليات التي يشترك في أدائها المستفيدون من المنظّمة لاكتساب المعرفة لخزنها وتوزيعها وعكسها على عمليات الإنتاج للوصول إلى الهدف المنشود (الكبيسي، ٢٠١٢)؛ إذتعد عملية التشخيص من أحد أهم التحدّيات التي تواجه المنظّمة، ونجاح مشروع الشراكة المعرفيّة يتوقف على دقّة التشخيص، وتستخدم في عملية التشخيص آليات الاكتشاف وآليات البحث والوصول. وتعدّ عملية تشخيص المعرفة مفتاحاً لأي برنامج للشراكة المعرفيّة، وعملية جوهرية رئيسية تساهم مساهمة مباشرة في إطلاق وتحديد شكل العمليات الأخرى وعمقها، وتخطيطها خططمختلفة ذات ارتباط بالشراكة المعرفيّة، ودعم أهداف الشراكة المعرفيّة والأنشطة الفردية والمنظمية، والسعي إلى توفير القدرات والإمكانيات اللازمة لسير الأعمال بكفاءة وفاعلية، وتوفير طواقم خبيرة متخصصة، وتحديد التسهيلات التكنولوجية اللازمة.

في حين تعرّف الشراكة المعرفيّة على أنّها المشاركة بالأفكار والخبرات والمعلومات التي تعتبر مكملة ومعززة للأفكار التي نمتلكها، وممكن أن تكون هذه الأفكار مختلفة تماما مما يثير الشكوك حول الأفكار التي نمتلكها، ولهذا فإن التشارك بالمعرفة يزيد من الرؤية حول موضوع معين لتصبح أكثر فهماً ونضجاً، فتبادل وتشارك الأفكار والمعلومات يجني الكسب الجديد والكثير؛ إذ ستتولد عدة أفكار ولا تقتصر على فكرة واحدة. ويتمتع مفهوم الشراكة المعرفيّة بأنه نشاط معرفي رئيسي، يقع بين نشاطين معرفيين هما نشاط الحصول على المعرفة الذي بدوره يؤسس للشراكة فيها، ونشاط توليد المعرفة والإبداع والابتكار الذي يسهم نشاط الشراكة على تمكينه، حيث إن النشاط المعرفيّ ضمن أي وحدة إستراتيجيّة يجب أن لا يقتصر فقط على الحصول على المعرفة إنّما يجب أن يتضمن الشراكة؛ لتجدد المعرفة وتوسعها (سعد، ٢٠١٥).

في حين يعرفها الباحث على أنّها تبادل المعلومات والخبرات العلميّة والميدانية مع المؤسسات الأمنيَة الأخرى أو الشركات الخاصة وخاصة فيما يتعلق بالوقاية وزيادة المعرفة عن الجريمة وتتبعها.

ومن الأمثلة على الشراكة المعرفيّة هو نجاح شركة جنرال إلكتريك GE في الثمانينيات والتسعينات من القرن الميلادي الماضي، فقد كان مديرها جاك ولش في ذلك الوقت، على الرغم من صرامته اتجاه العاملين، إلّا أنه يعقد أن الاجتماعات الدورية لموظفيه في أماكن سياحية تُطلق أفكارهم، وتحررهم من أجواء العمل، كي يسمع منجزاتهم وأفكارهم. وقد رسمت هذه الاجتماعات طريق نجاح تلك الشركة بعد صعوبات كبيرة كانت تعانيها، إن مسؤولية تفعيل الشراكة المعرفيّة والسعي إلى الاستفادة منها مسؤولية كبرى عميقة في المضمون، وواسعة النطاق في الممارسة (سعد، ٢٠١٥).

كما وأشار Teece إلى أن اعتماد أي مدخل في الشراكة المعرفيّة يتطلب تحديد أهداف وإستراتيجيّة الشراكة المعرفيّة، فالمنظمات تواجه خطراً كبيراً نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة التي يحملها

الأفراد الذين يغادرونها لسبب أو لآخر، وبات خزن المعرفة والاحتفاظ بها مهماً جداً لا سيما للمنظمات التي تعاني من معدلات عالية لدوران العمل، والتي تعتمد على التوظيف والاستخدام بصيغة العقود المؤقتة والاستشارية لتوليد المعرفة فيها، لأن هؤلاء الأشخاص يأخذون معرفتهم الضمنية غير الموثقة معهم عندما يتركون المنظّمة، أما الموثقة فتبقى مخزونة في قواعدها ويتم خزن المعرفة من خلال أنواع متعددة من وحدات الخزن (الكبيسي، ٢٠١٢).

٢,٤,٨,٢ مواجهة التحدّيات الأمنيَة من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا

فالتحدّيات الأمنيَة الجديدة من عولمة وحرية وتكنولوجيا معلومات قامت بتوليد ضغوطا أساسيّة عند معظم المنظمات التي لوحظ أنّها تقوم بالانتقال إلى المعرفة (الكردي، ٢٠١٣)، وكذلك مواجهة التحدّيات الأمنيَة عبر الشراكة بالموارد المادية والبشريّة (والمقصود بها المقومات البشريّة)، ففي مخيلة رجل الأمن هو محور الإستراتيجيّة وركيزتها.

إن الوظيفة الأمنيَة تتسم بالأهميّة، وتأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة متشعبة ومتعددة، ولكن بالنظر إلى ظروف أداء رجل الأمن لوظيفتيه، فيتضح أنه يؤدي عمله في ظروف تتسم بالخطورة نوعاً ما؛لذلك لابد من توجيه النظر إلى ضرورة وضع ضوابط ومعايير دقيقة لاختيار رجل الأمن، وكذلك صياغة برامج تأهيله وتدريبه من جانب متخصصين، حيث تمتزج فيها الخبرة مع التقنيات الحديثة ومع وجوب مراعاة ذلك كله مع مستوى وأهميّة الوظيفة وتبعاتها ومسئولياتها، إذ أن أي خلل في تلك المعادلة أو في أحد جوانبها سيؤثر سلباً في الجانب الآخر (المرعبة، ٢٠١٣).

في حين يقصد بالمقومات المادية كافة الوسائل والإمكانات العمليّة الحديثة التي تمكن رجل الأمن من أداء دوره بفاعلية واقتدار، حيث أن تلك المقومات لا تقع تحت الحصر، كما أنّها تختلف من وقت لآخر ولكنها تتباين من قطاع إلى آخر. وفي السياق نفسه، لا بد من تسليط الضوء على دور الشرطة

وضرورة امتداده إلى أبعد من مجرد المجهود الوقائي أو العلاجي، وذلك لأن تحدّيات المستقبل تتطلب قدرًا كبيرًا من القدرات الفنية مع توفير كل ما يتصل بجوانب الحضارة الآلية والميكانيكية وفي إطار ما يمكن أن يعنينا من إنجازات تكنولوجية، نجد أربعة مجالات هامة والتي تتمثل بالأسلحة، والنقل والمواصلات، والأجهزة الالكترونية، ووسائل الاتصال.

كما وأن مواجهة التحدّيات الأمنيَة عبر الشراكة بالموارد التقنية ولا سيما في مجال النقل والمواصلات في الشرطة محل اهتمام ملحوظ، حيث أن متابعة الجريمة وملاحقتها وكشف أبعادها تتطلب وسائل اتصال جيدة قادرة على ملاحقة الجريمة. وفي النظر إلى مجال الأسلحة في الشرطة نجد أنّها تطورت بدرجة كبيرة، والأساس في ذلك يعود إلى أن المجرمين أصبح في حوزتهم أسلحة خفيفة سريعة الطلقات وبعيدة المدى، ومن المتوقع أن يكون لهذه الأسلحة آثار واضحة على الشرطة، الأمر الذي سيفرض عليها أن تواجه المجرمين بتسليح أحدث، بل وأيضاً التدريب على تلك الأسلحة في مواقع الأحداث وفي مناسبات مختلفة وفي تحديد نوعيات الأسلحة وفقاً لطبيعة الخدمات المتباينة مما يحقق كفايتها وفاعليتها (الشرفي، ٢٠١٠).

وفيما يتعلق بوسائل الاتصال، فأنّها تبرز كعملية أساسيّة وحيوية في جهاز الشرطة بصفة عامة وفي عملياتها الأمنيَة بصفة خاصة، فالاتصال الجيد في الوقت المناسب وراء نجاح كافة العمليات الشرطية، إلّا أنّه بالرغم من كل ما تقدم، فإن الاتصالات مازالت في حاجة إلى تطوير على نحو يواكب التقدم العلميّ في هذا المجال، فالاختراعات الحديثة مازالت تلقي بضلالها على هذا المجال الحيوي، والذي على قدر الاهتمام به تأتي النتائج محققة لأهدافها (المرعبة، ٢٠١٣).

أما بالنسبة للأجهزة الالكترونية، فأنّها تحمل معها آفاقًا واسعة للاستخدام بواسطة الشرطة وقد استخدمت الحاسبات الالكترونية والكمبيوتر في كثير من مجالات العمل في أجهزة الأمن، ويا حبذا لو تم

استخدامها على نطاق واسع في كل الأجهزة الأمنيَة لما لها من فعاليّة الأداء، وفي هذا الإطار يجب تخصيص قسم لمساعدات التدريب في كل جهاز أو مركز للتدريب يضمّ فيه الخبرات الكافية والقادرة على أداء دور متميز في هذا العمل، مع ملاحظة استمرار التجديد والابتكار في هذا الصدد حتى تلائم تلك الأجهزة التطور في مجال الجريمة (Darwisheh، ٢٠١٤).

٢,٤,٨,٣ مواجهة التحدّيات الأمنيَة عبر الشراكة في التأهيل والتدريب

يهدف التدريب الأمني بوجه عام إلى إكساب العاملين في الأجهزة الأمنيَة معلومات ومعارف متخصصة ذات صلة بوظائفهم، وإلى تنمية مهاراتهم وقدراتهم وتطوير سلوكياتهم لتمكينهم من أداء واجباتهم بكفاءة عالية وتقديم الخدمات لجمهورهم بفاعلية وعقلانية. كما يهدف التدريب إلى اطلاع رجال الأمن بمختلف مستوياتهم على التجارب والخبرات الرائدة وعلى الوسائل والأساليب والتقنيات المستجدة في مجالات عملهم، وتحقيق هذا الهدف على مستوى العاملين أفراد أو ضبّاط. حيث يراد منهما لمساهمه في تحسين مستوى الأداء الوظيفيّ للأجهزة الأمنيَة التي يعملون فيها وتقوية صلاتها وتحسين علاقاتها بجمهورها، لتقوم بدورها في رفد المجتمع ومؤسساته التنموية على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها بمخرجاتها الأمنيَة، وبهذا كله تصبح النظم الفرعية متعاونة ومتكاملة وتعمل في إطار متناسق ليخدم بعضها البعض الآخر؛ فأهداف العاملين من التدريب تصبح بدورها وسيلة لتحقيق أهداف المنظمات التي هي الأخرى تصبح وسيلة لتحقيق أهداف المجتمع، وهذا ما يطلق عليه بسلم الأهداف الذي تتداخل فيه أهداف النظم الفرعية لتؤدي إلى تحقيق الهدف العام للنظام الكلي وهو المجتمع (الزبيدي، ٢٠١٥).

في حين ينبغي أن يحقق التدريب الأمني لرجال الأمن والشرطة أفراد وضبّاطا وقيادات مجموعة من المزايا والمنافع حين تتوفر للعملية التدريبية مستلزمات النجاح وتوظف نتائجه من قبل الأجهزة الأمنيَة

المستفيدة وهي تعميق ثقة رجل الأمن بنفسه وزيادة اعتماده على ذاته في النهوض بمهام وظيفته وتوسيع فرص الترقية والتقدم أمامه. تطوير المهارات لدى رجال الأمن التي تمكنهم من التعامل مع الأجهزة والمعدات الحديثة التي تستخدم في مكافحة الجرائم واكتشاف أدوات الجريمة وتعقب المجرمين وتطلعهم على ما يستخدمه الجناة من أدوات التنفيذ جرائمهم. تدريبهم ميدانياً وعملياً على استخدام الأسلحة والأجهزة المتطورة التي دخلت في الخدمة الأمنيَة وعلى قيادة المعدّات من سيارات ودراجات وزوارق وطائرات كل حسب تخصصه. تعزيز ثقة رجل الأمن بين أقرانه وتحسين العلاقات الإنسانية بين الرؤساء والمرؤوسين ورفع معنوياتهم ورضاهم عن أدائهم. تمكين رجل الأمن من تطوير أساليب عمله وإتقان أدائه لواجباته وتقليل أخطائه واحتمالات تعرضه للحوادث والإصابات. تقوية وتحسين علاقات رجل الأمن بجمهوره ومواطنيه، وإزالة ما يشوب هذه العلاقة من رواسب الماضي، وغرس الثقة وتنشيط التعاون مع البيئة المحلية من خلال الخدمات المقدمة لهم ومشاركتهم بالعمل التطوعي.

كذلك تحصين رجل الأمن بالثقافة العامّة وتعميق الحسّ السياسي والأمني وتقوية انتمائه الوطني والحضاري بأمته وبعقيدته ليكون حارس أمينة على مقوماتها وتراثها وقيمها بوجه الغزو الفكري وسلبيات العولمة وما يرافقها من ظواهر سلبية. تحديث معلوماتهم القانونية ذات العلاقة بمهامهم وواجباتهم باطلاعهم على ما يستجد منها وعلى التعديلات الصادرة على القوانين الحالية وتعريفهم بالإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذها. تنمية مهاراتهم لاستخدام الحواسيب الإلكترونية، وشبكات الاتصال، وبرمجيات المعلومات في أعمالهم المكتبية، والوظيفيّة في إعداد التقارير، وكتابة البحوث، وتخزين المعلومات، وإصدار البطاقات، والجوازات والإقامات، وكافة أعمالهم وخدماتهم الشرطية والأمنيَة. الحفاظ على لياقتهم البدنية وعلى رشاقة أجسامهم وقيافة ملابسهم، وعلى ممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والإعلامية لشغل أوقات فراغهم، والتخفيف من الضغوط النفسية والوظيفيّة التي يتعرضون لها (آل سعود، ٢٠١٥).

كما وتسهم الأهداف الفردية في تحقيق أهداف المنظمات فإنهما تسهمان معاً في تحقيق عدد من الأهداف المجتمعيّة والوطنية. وفيما يلي الأهداف التي ترمي إليها برامج التدريب الأمني الموجهة لخدمة القضايا الأمنيَة والمجتمعيّة الكبرى وتنفيذ السياسات العامّة، وهي (الكبيسي، ٢٠١٢) :

أ. تعد البرامج التدريبية للأجهزة الأمنيَة جزءاً من برامج التنمية البشريّة الشاملة وتصب فيها وتسهم معها في جعل التدريب استثمار تنموي لأبناء المجتمع، فكثيرا ما ترفد الأجهزة الأمنيَة القطاعات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات الدولة المدنية المختلفة بخبراء واختصاصيين ومهنيين لهم شهرتهم وخبرتهم، للمساهمة في اللجان والمجالس وبرامج التدريب كلما تطلب الأمر ذلك. وقد تتبادل الأجهزة الأمنيَة مع الأجهزة المدنية الخبراء والمستشارين المدربين في مجالات متخصصة للعمل أثناء الخدمة أو بعد التقاعد. وهذا يعني أن ثمار التدريب الأمني وفوائده ليست قاصرة على الجهات الأمنيَة وحدها بل هي في خدمة الدولة والقطاع الخاص معاً.

ب. وتسهم برامج التدريب الأمني كما هو الحال في التدريب المدني في تنفيذ سياسات الدولة الداعية للتوطين وإحلال المواطنين في الوظائف التي يشغلها الأجانب والمقيمون. وسياسة التوطين في الأجهزة الأمنيَة أكثر إلحاح منها في الأجهزة المدنية بحكم المهام والمسئوليات الموكلة الرجال الأمن وصلتها بأمن الدولة وحفظ أسرارها ومعاملاتها مع أجهزة الأمن للدول الأخرى.

ج. وللتدريب الأمني دور مهم في تقليل نسب ومعدلات التضخم الإداري ومعالجة البطالة المقنعة وتخفيف العبء على موازنة الرواتب والأجور لدى الأجهزة الأمنيَة. فيمكن أن تتجه برامج التدريب نحو إعادة تأهيل الكتبة والفراشين والحراس والمستخدمين ممن يعملون في وظائف غير إنتاجية، ونسبة هؤلاء غالبا ما تكون كبيرة، فتؤهلهم لأعمال حرفية ومهنية كقيادة السيارات

وأعمال الحدادة والنجارة والكهرباء وميكانيكا السيارات. وبعدها يمكن لهؤلاء أن يتحولوا للأجهزة المدنية إن كانت أعدادهم في الأجهزة الأمنيَة تزيد على الحاجة.

د. تهدف بعض البرامج التدريبية الأمنيَة إلى توسيع قاعدة المشاركين فيها والمستفيدين منها حين تخصصها إلى شرائح من الشباب والمتقاعدين وطلبة المدارس وربات البيوت من أجل توعيتهم أو تدريبهم على سبل الوقاية من الحرائق والسرقات وحوادث المرور أو تجنبهم الإدمان والانحراف والوقوع في شباك المتصيدين من الجناة وتجار المخدرات وعصابات خطف الأطفال وتوريط المراهقين في أعمال لا أخلاقية.

هـ. أما الفئات التي تورطت في اقتراف الجرائم ووقعت في مصيدة الإدمان أو مارست الشذوذ فدخلت السجون والمصحّات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والإصلاحية فإن لهؤلاء برامج تأهيلية خاصّة تهدف إلى تقويمهم وإنقاذهم مما اعتادوا عليه وتتيح لهم فرص التدريب على مهن وأعمال داخل السجن وتساعدهم على العودة إلى مجتمعاتهم كمواطنين صالحين بعد انتهاء مدة سجنهم.

حيث تبيّن أن هنالك ضرورة لوضع ضوابط ومعايير دقيقة لاختيار رجل الأمن، وصياغة برامج تأهيله وتدريبه من جانب متخصصين، تمتزج فيها الخبرة مع التقنيات الحديثة، وبمراعاة ذلك كله مع مستوى وأهميّة الوظيفة وتبعاتها ومسئولياتها، إذ أن أي خلل من هذه المعادلة في أحد جوانبها يؤثر سلباً في الجانب الآخر (Darwisheh، ٢٠١٤).

في حين أن التدريب هنا لا يهدف إلى إمداد المتدرب بالمعلومات الضرورية التي تحقق تنميته في الاتجاهات المختلفة فحسب، وكذلك المتصلة بعمله وإكسابه الخبرات والمهارات الفنية والاداريّة والسلوكية اللازمة لأدائه؛ ولكنه يحقق هدفا أهم وأعمق بالسعي إلى الارتقاء بمستوى الأداء كماً وكيفاً وبعلاقات العمل، بل إن النظرة المتعمقة للتدريب تؤكد اهتمامه أيضاً بخدمة أهداف العاملين وإشباع حاجاتهم إلى

الإحساس بالأمن والاستقرار وزيادة ثقتهم بأنفسهم وبما يقومون به من أعمال وهي عوامل لتنمية الانتماء للأجهزة التابعين لها وتقوم فلسفة التدريب على منطق واضح يفترض أن الأعداد والنوعيات المطلوبة من الكفاءات البشريّة لممارسة أعمال معينه تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة والمقدرة، كما هو الحال بالنسبة للتخصصات المطلوبة.

وفي السياق الأمني لا يمكن أن تتوفر بالاعتماد على القدرات الطبيعية والتلقائية وحدها أو بحكم الخبرات الفردية المكتسبة وإنّما يمكن توفيرها وتنميتها عن طريق التدريب المنظم الذي ينقل الخبرات المكتسبة لدى الدول والمؤسسات والأجهزة المتقدمة ويستفيد منها، كما ترتكز فلسفة التدريب أيضاً على قاعدة أساسيّة مفادها أنه حتى في حالة وجود أجهزة ومؤسسات علمية ويتخرج منها المتخصصون في مجالات العمل المختلفة فإن الحاجة ستظل قائمة إلى استخدام التدريب أيضاً لتوفير الأساليب وفتح آفاق جديدة من المعرفة المهنية والعلميّة أمام الممارس الذي تتيح له دراسته النظريّة أن يتفاعل معها، هذا فضلاً عن الحاجة الدائمة إلى تجديد المعلومات وتطوير المعرفة القائمة والوقوف على أحداث الأساليب والنظريّات في مجال التخصص، وهو ما توفره البرامج التدريبية المنظّمة (الكردي، ٢٠١٣).

إذا كان التدريب العام ضرورة لرفع المستوى العلميّ والعملي وتطوير أسلوب الأداء، فالتدريب المتخصص يعمل على تعميق المعلومات التخصصية لعملية محددة، أو مهارة وظيفية خاصة تدخل في إطار عمل الفرد ويهدف هذا النوع من التدريب إلى تنمية وتثبيت المعارف والمهارات المكتسبة أثناء التدريب الأساسيّ وتعميقها والارتقاء بكفاءة الفرد إلى المستوى المطلوب لأداء مهمته أو وظيفة معينة تحتاج إلى تخصص عميق بما يكفل تحقيق الكفاءة المطلوبة (باشات، ٢٠٠٤).

٢,٤,٨,٤ مواجهة التحدّيات الأمنيَة عبر الشراكة المجتمعيّة

إن مفهوم الشرطة المجتمعيّة يقوم على ثقافة التواصل بين الشرطة والجمهور وبذلك يمكن أن نُعرِّف الشرطة المجتمعيّة على أنّها وجود متطوعين للعمل مع الشرطة في أداء واجباتها للقيام بأعمال شرطية مخططة ومبرمجة ويكلفون بأعمال تقل فيها درجة الخطورة ولا تحتاج إلى مهارات فنية شرطية معينة وتتيح هذه الجماعة للمنضوين تحتها فرصة اللقاء برجال الأمن والتحدث معهم من خلال لقاءات وندوات ومحاضرات تعقد لهذا الغرض لرفع مستوى الحس الأمني وبيان الجهود التي تبذلها أجهزة الأمن وما تحتاجه من دعم من الجمهور والتعرف على طبيعة العمل الأمني وأدبياته وكيفية الإسهام في جوانب الوقاية من الانحرافات ومكافحتها (الصالح وآخرون، ٢٠١٣).

لقد وفرت التحدّيات الاقتصاديّة العالمية زخما متجددا للاستعانة بمصادر خارجية للخدمات العامّة حيث أن التخفيضات العميقة في التمويل المركزي في العديد من البلدان تدفع الحاجة إلى تقديم خدمات عامة تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة والكفاءة (بليمر وواريل، ٢٠١٢). من ناحية، تواجه قوات الشرطة تحدّيات عالمية في الوقت الحالي بسبب التخفيضات الصارمة في الميزانيات المالية (معهد سميث، ٢٠١٤). وفي الوقت نفسه، تواجه قوات الشرطة أيضاً تحدّيات بسبب الطلبات غير المسبوقة على الخدمات التي تتطلب قدراً أعظم من الكفاءة في العمليات والتنفيذ لمواجهة التهديدات الأمنيَة المتزايدة من مصادر متعددة، والتطور المعقد ونمو الجريمة باستخدام التكنولوجيات الجديدة، والزيادة الكبيرة في الأنشطة غير القانونية عبر الحدود، إذ تعترف دوائر الشرطة بالحاجة إلى الحفاظ على الموظفين وضبّاط الخطوط الأمامية، مع اكتساب مهارات متخصصة أيضاً (برونجر، ٢٠١٢). ونتيجة لذلك دفعت تلك العوامل العديد من الحكومات وقوات الشرطة إلى خصخصة خدمات الشرطة كوسيلة لخفض التكاليف،

وزيادة الكفاءة التشغيلية، وإطلاق المسؤولين عن مهام الخطوط الأمامية، مع اكتساب مهارات ومعارف جديدة من القطاع الخاص واستخدامها (Taylor, & Travis، ٢٠١٢).

كان حجم هذا التطور هاما في بعض البلدان، وقد أثبتت الأدلة أن ٨٠٪ من المدن الأمريكيّة قامت بالاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الشرطة والمكاتب الخلفية، في حين شرعت المملكة المتحدة في تحول غير مسبوق نحو الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات العامّة، وتقوم العديد من قوات الشرطة البريطانية الآن بالاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة من وظائف المكتب الأوسط والمكاتب الخلفية إلى درجة كبيرة ومن المتوقع أن يستمر النمو المستقبلي على قدم وساق (Taylor, & Travis، ٢٠١٢؛ بورينيت، ٢٠١٢؛ بليمر وواريل، ٢٠١٢). وتجدر الإشارة إلى أن شركات الأمن الخاصة في بعض الحالات تتبنى دورًا متزايدًا في مجالات الخدمات الأساسيّة مثل التحقيق في الجرائم ونقل المشتبه بهم وإدارة المعلومات الاستخبارية (Taylor, & Travis، ٢٠١٢).

٢,٤,٩ الشرطة المجتمعيّة وفلسفتها وأهدافها ومبادئها

تعرف الشرطة المجتمعيّة على أنها تلك الجماعة التي تقوم بإبراز الجانب الإيجابي لعمل الشرطة مما يساعدهم في توثيق العلاقة بين الشرطة والمواطن وتساهم أيضاً في معالجة الجوانب السلبية لتصرفات بعض أفراد الشرطة (فالج، ٢٠١٥)، كما وعرفت من قبل آخرون على أنّها عبارة عنفلسفة وإستراتيجيّة تنظيمية تدفع إلى تفاعل جيد بين أعضاء المجتمع والشرطة وأن آلية تنفيذ هذه الإستراتيجيّة يتم من خلال أن واجب كل من الشرطة والمجتمع هو العمل معا للتعرف على المشكلات الاجتماعية وإيجاد الحلول للمشاكل والجريمة والخلل الاجتماعي (مختاري، ٢٠١٤).

وهناك من يرى الشرطة المجتمعيّة على أنّها عبارة عن "حلول مسبقة لمشاكل الجريمة والخلل الاجتماعي، لتحسين علاقة قائمه على أساس المشورة بين رجال الأمن والمجتمع لتحسين نوعية الحياة

ومنع الجريمة والتقليل من الخوف" (الفريد، ٢٠١٢، ص. ٧). وهناك من يذهب إلى القول بأن الشرطة المجتمعيّة عبارة عن "تسليح أفراد المجتمع بالوعي الأمني ومعرفة المصالح المشتركة للمجتمع التي ينبغي الحفاظ عليها، ومواجهة أسباب الانحراف والجريمة والوصول للنتائج الأمنيَة المتوخاة، وتوظيف أكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع لأعمال الشرطة وتحفيز المواطن لمواجهة الجريمة قبل وقوعها" (الصالح وآخرون، ٢٠١٣).

وعرفها معهد ابرميدويست للشرطة المجتمعيّة (٢٠٠٦) بالولايات المتحدة الأمريكيّة Upper Midwest Community Policing Institute بأنّها فلسفة للمنظمة الشرطية وطريق لتنمية المشاركة بين المجتمع والحكومة والشرطة، ومبادرة لحلّ المشكلات بالمشاركة مع المجتمع للوقوف على أسباب الجرائم والخوف من الجريمة، والموضوعات المجتمعيّة الأخرى. وبهذا فإن مفهوم الشرطة المجتمعيّة عبارة عن اشتراك أفراد ومجموعات من المجتمع من غير الشرطة في عملية منع الجريمة والغرض من إشراك المواطن تحسن مستوى مكافحة الجريمة، وإن تطبيق هذا المفهوم يعتبر بمثابة أحد الحلول للمشاكل الأمنيَة التي تواجه الشرطة، وتقوم فكرة المشاركة المجتمعيّة هنا على أساس إدخال المجتمع في عملية حفظ الأمن وبحيث تعيش الشرطة داخل المجتمع ومع المواطن (مروان، ٢٠١٣).

والشرطة المجتمعيّة لا تهدف فقط إلى مكافحة الجريمة بالتعاون مع أفراد المجتمع، بل تهدف أيضاً إلى التقليل من الخوف من الجريمة والاستفادة من المصادر المباشرة للمعلومات المتوفرة لدى المواطنين وذلك بعد كسب ثقة المواطنين بالتواجد المستمر بينهم مما يشجعهم على المشاركة في أداء المهام الأمنيَة انطلاقاً من هذه الثقة، ويصبح المواطن شريكاً في العمل الأمني (Alhogail & Mirza، ٢٠١٤).

وإن هذه الشراكة وكسب ثقة المواطنين تكون نتيجة للتواجد والتواصل الدائم والمستمر بين المواطنين والشرطة داخل المجتمع. ويستفاد من ذلك أن الشرطة المجتمعيّة هي عملية شراكة وقائية بين الشرطة والمجتمع لمعالجة المشكلات الاجتماعية المضادة للمجتمع بهدف تحقيق الأمن والاستقرار للجميع.

تركيز فلسفة الشرطة المجتمعيّة على المسؤوليّة الجغرافية المستمرة، وشرطة القطاع (الحي) في مقابل المسؤوليّة الزمنية (أي لمناوبة ٨ ساعات). كما أنها توفر الخدمات الأساسيّة من قبل ضبّاط دورية الشرطة، وكذلك إعطاء الأولوية للسلام والأمن والأمان على المدى الطويل قبل التدابير قصيرة الأمد للسيطرة على الجريمة. وكذلك خلق آليات التشاور حول هدف التركيز على الحد من الجريمة ومنعها وقضايا أمن المجتمع، والسيطرة على العلاقات الجديدة للشراكات بين عدة مؤسسات، والحاجة لمعالجة المشاكل الاجتماعية، وانخراط العامّة والشرطة في علاقات عمل مشتركة ذات مسؤولية متبادلة (المرعبة، ٢٠١٣).

٢,٤,٩,١ أولاً: أهداف الشرطة المجتمعيّة

إن رسالة الشرطة رسالة اجتماعية بالدرجة الأولى وذلك من خلال التأثير والتأثر بالجماهير والاحتكاك معها، ولكن يجدر بنا الإشارة إلى أن غرس ثقافة الشرطة المجتمعيّة ليس هدفا في حد ذاته وإنّما هو وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الأمن والاستقرار وأصبحت ضرورية لمنع وقوع الجرائم ولتحسين نوعية الحياة لشرائح المجتمع ولتقديم الخدمات لها، ويجب أن نتوقع حدوث تغيرات اجتماعية صعبة ومهمّة مستقبلا والتي يمكن من خلالها أن يتأثر جهاز الشرطة وتشكل هذه التغيرات تحدّيات كبيرة وصعبة يصعب على الجهاز مواجهتها، فمن هذا المنطلق يتطلب قيام جهاز الشرطة بالدخول في شراكات واسعة وجديدة وتقديم خدمات اجتماعية جديدة أيضاً، وعندما يكون التغير في تصرفات وسلوكيات وأنماط شرائح المجتمع، فذلك يؤثر في طلبات أفراد المجتمع من الخدمات التي تقدمها هيئة الشرطة، وكذلك من

حدوث تغيرات في تصرفات وسلوكيات وأنماط رجال الشرطة أنفسهم، حيث يؤثر التغير في كمية وكيفية الجهد الذي سيبذل لتحقيق الأهداف التي وضعت من خلال الإستراتيجيّة (الصالح وآخرون، ٢٠١٣).

تهدف الشرطة المجتمعيّة بشكل عام إلى إيجاد نوع من التفاهم والثقة المتبادلة بين جهاز الشرطة والمجتمع بمختلف قطاعاته وفئاته، وذلك من خلال حسن معاملة أجهزة الشرطة للجمهور وتبسيط الإجراءات اللازمة لتقديم الخدمات المتنوعة في سهولة ويسر كالاستجابة السريعة، واستخلاص رخص القيادة وإصدار جوازات السفر وتجديدها...إلخ، والانتقال السريع إلى البلاغات المقدمة من المواطنين بالإضافة إلى عقد الشراكات مع جهات القطاع الخاص والعام لبلوغ الأهداف الإستراتيجيّة للأجهزة الأمنيَة تعزيزاً للأمن والاستقرار (Alhogail & Mirza، ٢٠١٤).

كما يعتبر الاتصال والتواصل الخارجيّ ما بين الأجهزة الأمنيَة والجهات الخارجيّة من أهم عناصر التميز المؤسسي لتعزيز الأمن كما أنه من آليات تفعيل الشراكة المجتمعيّة التي تهدف إلى الاتصال والتواصل بطريقة تخدم المصالح المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي يساعد في تحقيق رؤية ورسالة وأهداف وزارة الداخليّة وخطتها الإستراتيجيّة (الخمري والحمادي، ٢٠١٦).

٢,٤,٩,٢ ثانياً: مبادئ الشرطة المجتمعيّة

حسن اختيار رجل الشرطة بحيث يتصف بالأخلاق الفاضلة والمقدرة على التعامل الإيجابي مع الآخرين، وكذلك إعداد رجل الشرطة ثقافياً ومهنياً وتربوياً وتزويده بمعلومات في مجال التربية الإسلامية، وفي تزويد رجل الشرطة بمعلومات في مجال علم النفس والاجتماع ليستطيع فهم نفسيات أفراد المجتمع وأطر العلاقات والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، وكذلك تشجيع رجال الشرطة لمواصلة الدّراسة للحصول على مؤهلات علمية راقية، وتزويد رجال الشرطة غير الحاصلين على مؤهلات علمية بدورات تدريبية في مجال التعامل مع الآخرين، فلابد لرجل الشرطة أن تتسم شخصيته بالمرونة بحيث يتفاعل مع

الآخرين بالبشاشة وبصدر رحب بدلاً من الصرامة والقسوة في التعامل، ومحاولة تغيير الأسلوب المتبع من قبل الكثير من رجال الشرطة مع المواطنين بحيث يكون التعامل بأسلوب ودي وليس كما هو معروف بالأسلوب العسكري الصارم. ولنشر مفهوم الشرطة المجتمعيّة لابد من خروج الشرطة من العزلة الاجتماعية، والاندماج مع أفراد المجتمع، لأن الإحساس بالعزلة قد يغذيه اعتقاد بأن الشرطة غيرمحببة لعامة الناس الأمر الذي يعرقل جهود نشر مفهوم الشرطة المجتمعيّة.

إن نشر مفهوم الشرطة المجتمعيّة يتطلب من رجال الشرطة إقامة علاقات الجوار مع الأسر المجاورة لمراكز الشرطة وذلك بتبادل الزيارات وعلى المتطلبات الاجتماعية والأمنيَة، ويتطلب نشر مفهوم الشرطة المجتمعيّة قيام رجال الشرطة بزيارة المدارس والمعاهد والجامعات لإلقاء المحاضرات في المجال الأمني لتعميق أواصر العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع، وحث رجال الشرطة بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات بالحضور وبأبحاث وأوراق عمل في المجالات الأمنيَة (المرعبة، ٢٠١٣).

٢,٤,١٠ دور الشرطة المجتمعيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة

لا بد لأفراد الشرطة المجتمعيّة أن تتحلى بمهارات منها القدرة على الإقناع، وتوافر مهارات التعامل الفعال مع أطراف الحالة، وتوافر درجات عالية من مهارات الاتصال الإنساني والقدرة على التواصل واكتساب ثقة الآخرين، والمرونة في الأداء بعيداً عن النمطية والبيروقراطية، واعتماد الابتكار والإبداع في خلق الحلول المناسبة للحالات التي يتعامل معها المنتسب، فإن أهم عمل للشرطة المجتمعيّة التشاور والتواصل مع فئات المجتمع بكافة تنوعاته للتأكيد على أنَّ الأجهزة الأمنيَة تفهم همومهم ومخاوفهم وتوقعاتهم، وتوسيع مشاركة المواطنين لتعزيز العمل الأمني، وتأمين انتشار الأمن بشكل يعزز الطمأنينة بين فئات المجتمع، بالإضافة إلى زيادة سهولة الاستفادة من خدمات الأجهزة الأمنيَة باعتماد أساليب العمل المدني التطوعي لخدمة الناس، والحرص على أن تكون مراكز الشرطة في مواقع تعزز الثقة في نفوس

الجمهور، والإعلان عما تقوم به الأجهزة الأمنيَة وعن النجاحات التي تحققها، وتشجيع الإجراءات الأمنيَة الجماعية المنسقة بهدف رفع الكفاءة والفعَّالية المجتمعيّة للحد من الجريمة والتهديد، وتنظيم دور المجتمع في مكافحة الجريمة من خلال إنشاء لجان تطوعية في المدن والأحياء السكنية تعنى بالوقاية من الجريمة (المرعبة، ٢٠١٣).

وطبيعة عمل الشرطة المجتمعيّة عقد اللقاءات التشاورية بصفة مستمرة بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع (مواطنين، مؤسسات وهيئات، منظمات مجتمع مدني...الخ)، والمشاركة (مع رجال الشرطة) في المناسبات الاجتماعية والوطنية والمهرجانات والاحتفالات بصفتهم الاجتماعية باعتبار أن ذلك يشكل عنصرا من عناصر تدعيم العلاقات الايجابية بين المؤسسة الأمنيَة والمجتمع، وزيارة المرضي والمسنين ومصابي والحوادث المرورية والعمل على رفع روحهم المعنوية، والاهتمام بتقديم الخدمات الأمنيَة الميسرة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وإعانتهم على قضاء حوائجهم دون أن يكلفهم ذلك أي مشقة أو عناء بسبب ظروفهم الخاصة. هذا ما يجب أن تكون عليه الشرطة باعتبارها جهة مدنية تقوم على حفظ الأمن والأمان للمواطنين في أي مجتمع (آل سعود، ٢٠١٥).

الشرطة المجتمعيّة لا تتهاون مع الجريمة؛ تعتبر الشرطة المجتمعيّة أشد على الجريمة؛ لأن الشعب يطالب ويتوقع ما هو أكبر من الخدمات الشرطية، وتعمل على التقليل من الخوف بين أفراد المجتمع والتقليل من جعل صورة المجرمين كأشخاص مخيفين، فعمل الشرطة المجتمعيّة يوصف بأنه عمل شرطي ذكي؛ لأنّها تعمل على حشد المواطنين الملتزمين بالقانون للعمل مع الشرطة للتخفيف من الجريمة والمساعدة على قبض المجرمين؛ فهي تعترف بحق المجتمع في الحماية من الأنشطة الاجراميّة، فمشاركة الشرطة المجتمعيّة مع المواطنين يعتبر هذا بأنه اعتراف بالعمل المشترك بالموارد والأفكار والمسؤوليات والحلول، إذ تعمل على معالجة أسباب الجريمة والنزاع بواسطة مشاريع مشتركة مع المجتمعات المتأثرة بهذه

الجرائم، وبمساعدة الاستخبارات فإنه يتم استهداف المجرمين النشطين والدائمين وبهذا يتم الحصول على أدلة جديدة ومفيدة تضمن إجرامهم (سيساك، ٢٠١٧).

ومن المهم أن يتم تحديد الأنشطة التي سيتم الاهتمام بها من خلال الشرطة المجتمعيّة والمجالات التي ستركز عليها، فالشرطة المجتمعيّة تعمل على توفير الأمن والشراكة المجتمعيّة، والعمل على توفير خدمات عالية الجودة على مدار الساعة، تعمل على مكافحة الجرائم وفتح تحقيقات للوصول إلى حل لغز هذه الجرائم، وتوفير دوريات خاصة بها وموحدة لطمأنة الشعب وشعورهم بالأمان، فإن الشرطة المجتمعيّة تعمل على تحسين جودة خدمات الشرطة، وتحسين علاقات الشرطة مع المجتمع، واهتمامها بعمل برامج توعوية وتثقيفية للحد من الجرائم بين الشباب، وتهتم الشرطة المجتمعيّة بإلزام أفرادها بنوبات حراسة للمناطق والأحياء، هذا يعطي انطباعا عن مدى أهميّة الشرطة المجتمعيّة في مواجهة التحدّيات التي تواجه أمن وأمان المنطقة والأفراد.

ومن الأمثلة على مبادرات الشرطة المجتمعيّة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة والذي أصبح هذا المفهوم من المفاهيم التي تعمل الدول على الاهتمام بها وتطويرها ومن هذه الدول "صربيا" فقد قامت مبادرة ممولة عالميا وبمساعدة من الشرطة في صربيا على الاهتمام بشكل أكبر على مفهوم (الشرطة المجتمعيّة) وتغيير الاسم من قوة الشرطة إلى خدمة الشرطة، ومن خلال هذه المبادرة أصبح عامل الشرطة متعدد الأعراق ولا يقتصر على مواطني هذه الدولة، حيث تم إنشاء مفهوم الشرطة المجتمعيّة في صربيا عام ٢٠٠١ فتكونت وحدة مكونة من عدة أقليات عرقية وكان جزء من هذه الوحدة خدمة الشرطة الصربية، وضمت أيضاً مجموعة استشارية من المواطنين ومجالس بلدية فالشرطة المجتمعيّة تهدف لضم عدد أكبر من المواطنين وعامة الشعب لإشراكهم في عملية اتخاذ القرار، وحاليا يتم بناء المباني في صربيا ليتم استخدامها من قبل الشرطة المجتمعيّة للقيام بأعمالها وتدريب العاملين فيها والقيام بالمبادرات المشتركة، تعمل الشرطة

المجتمعيّة في صربيا على تحسين وإصلاح الجو السياسي الهش، وزيادة الوعي لدى المواطنين حول دور الشرطة وبالأخص فيما يتعلق بالقضايا التي تهم الأقلية من المواطنين سواء كانت قضايا بسبب العرق أو السن أو الديانة، حيث إن زيادة ثقة الشعب بالشرطة عمل على التأثير الايجابي على تقارير الجرائم وهذا سيعمل على تحسين أمن المجتمع واستقراره في صربيا(سيساك، ٢٠١٧)؛ فالدروس المستفادة من اهتمام دولة صربيا بمفهوم الشرطة المجتمعيّة أن بناء قدرات الشرطة على مبدأ الشرطة المجتمعيّة أمر مهم وفعال للبدء بمثل هذه المبادرات، وبهذا سيتم إثبات أن التفاعل المستمر والمتواصل ما بين المجتمع والشرطة أمر فعال في معالجة القضايا في المراحل الأولية لها.

٢,٥ العولمة

يتناول هذا القسم العولمة وبشكل تفصيلي مجموعة من الفقرات وهي ماهية العولمة إيجابيات وسلبيات العولمة ومجالات العولمة وخصائص العولمة.

٢,٥,١ ماهية العولمة

تعتبر العولمة مصطلح معرب لم ينشأ أساساً، ولم يكن له أصل في اللغة العربية، فلا بد من الرجوع إلى من أطلقه وأشاعه للتعرف على القصد به، وعلى الرغم من كون هذا المصطلح جديداُ حيث أشار قاموس أكسفور للكلمات الإنجللزية الجديدة التي توالت ظهورها في التسعينات إلا أنه قد كون كل باحث تعريفا خاصاً به للعولمة (محمد وعبد العزيز، ٢٠١١).

تعتبر العولمة هي اتجاه إنساني يتزايد تأثيره مع تطور آليات الاتصال بين المجتمعات وتركيز الصناعات وتجاوز المجتمع التقليدي وأنها صورة من صور التطور الطبيعي الحضاري المعاصر، وأن المجتمعات الأكثر حضارة تفيض على المجتمعات الأقل حضارة بشكل تلقائي عبر قنوات تصل بين المنبع والمصب فهو نظام رأسمالي أكثر تكاملاً (سعودي، ٢٠٢١).

والعولمة هي "الحالة تتم فيها عملية التغيير للأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والسياسة والاجتماعية ومجموعة القيم والعادات السائدة وإزالة الفروق الدينية والقومية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة، والتي تزعم أنها سيدة الكون وحامية النظام العالمي الجديد" (الرقب، ٢٠٠٣: ٨؛ حارص، ٢٠١٥).

يرى العظم (١٩٩٧) أن العولمة هيحقبة التحول الرأسمالي العميق للإنس انية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. أما المراشدة (٢٠٠٧) فقد عرف العولمة بأنها ليست سوى شكل معاصر للرأسمالية القديمة والليبرالية الغربية والتي تعرف بالنيوليبرالية، فهي جوهر الليبرالية والرأسمالية الغربية التي تنادي بالتحرر وفق فرض نموذج سياسي وفكري غربي رأسمالي واحد على كامل دول العالم بخاصة الدول العربية والإسلامية.

وتعتبر العولمة الثقافية التحول في الهوية الثقافية من إطارها القومي إلى إطار الإندماج والتفاعل والتكامل مع الهويات الثقافية الأخرى، خصوصا في ظل تزايد ضغط الهوية الثقافية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح في الأخير العولمة الثقافية نموذج الأمريكية الغربية (دبلة وتومي، ٢٠١٧).

يشهد العالم اليوم تحولات كبرى بكافة الأصعدة بسبب التطور الباهر في التكنولوجيا والمعلوماتية، وتعدد الوسائط الإعلامية والاتصالية التي تخلق ثقافة جديدة تتمتع بقدرة عالية على الجذب والتدفق الكبير للمعلومات وتعمل على زرع قيم جديدة محدثة وظائف الثقافات المحلية، وفي ظل هذا الوضع أصحت المجتمعات النامية مفعمة بالمدخلات الاضطرابية التي ساقتها العولمة، حيث بدأت تختفي السلطات التحكمية والضبط الاجتماعي والقيمي، وتناقصت مناعتها الثقافية، ازدادت قابلية الثقافات المحلية للانكشاف والتأثر بقوة إفرازات العولمة الثقافية (العربي، ٢٠٢١).

ويمكن تعريف العولمة على أنها توجه عالمي للتواصل الاقتصادي والاجتماعي باستخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت، وتعتبر مرحلة جديدة من التطور تنادي بالمساواة والانفتاح على الشعوب الأخرى وتكوين اقتصاديات ومجتمعات ذات هويات ثقافية واجتماعية موحده.

٢,٥,٢ مجالات العولمة

تتجلى العولمة في مجموعة متنوعة من مجالات وجوانب الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، وأهمها:

١. العولمة الاقتصادية:

يعتبر أول استخدام لمصطلح العولمة كان في مجال الاقتصاد، ويعد الاقتصاد أكثر مصطلح ارتباطاً بمفهوم العولمة، تقوم الرأسمالية على أبعاد الدول والتوجيه الأخلاقي أو الديني أو الامتناع عن التدخل في الاقتصاد، وإخضاعه لقوانين السوق، وقانون الحرية والاقتصاد، وحرية العمل وإنتاج السلع، وحرية الاستثمار، وحرية التبادل وفتح باب المنافسة وغيرها وفتح الباب للملكية الفردية لوسائل الإنتاج (جيلالي، ٢٠١٥).

كما ويعتبر جانب اقتصادي مرتبط بنمو رأس المال والأسواق العالمية، مما ينتج عنه حركة السلع والخدمات عبر الحدود، ولا سيما إصدار النقود الإلكترونية في معظم المعاملات المالية. ارتبطت العولمة بالاقتصاد من حيث التجارة والمال. توفر المعاملات التجارية فوائد اقتصادية. (بلعباس، ٢٠١٩).

٢. العولمة الثقافية:

يعتبر البعد الثقافي أكثر أبعاد العولمة اهتماماً في الفترة الأخيرة، حيث تعتبر التداعيات والنتائج التي بدأت تتجلى على الثقافات المحلية والأمن الثقافي للدول نتيجة للعولمة الثقافية، كثيرًا ما نجد دولًا منخرطة

في العولمة السياسية والاقتصادية، بل وتدعو إليها، لكنها حذرة للعولمة الثقافية، ويرون أنها تهديد للقيم والثقافة المحلية (خميلة، ٢٠٢١).

كما تعتبر بمثابة الثقافة الرأسمالية السائدة في العالمية، إلا أنها كانت تدعو إلى عولمة بديلة تزدهر فيها اطار المنظومة الكلية، حيث جاءت تدعو لتعميم شامل رأسمالي ثقافي إنساني عكس ما يعتقد انصار علم الاجتماع، كما أن من الاستحالة تعميم الثقافة وذلك لانها تعمل على إضعاف الثقافات المحلية وهذا يحدث أزمة مجتمعية (عبدالوهاب، ٢٠١٣).

٣. العولمة السياسية:

تعبر العولمة السياسية عن تقليص فاعلية الدولة بحيث يقوم العولمة بتقليل دور الدولة، وإعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها السياسة (بلعباس، ٢٠١٩). وبحسب الفرنسي "برتراند بادي"، فهي عملية تشكيل نظام دولي يهدف إلى التوحيد في قواعده القانونية وقيمه وأهدافه، بدعوى العمل على دمج المجموعة البشرية في إطارها (خميلة، ٢٠٢١).

أثرت العولمة على الدولة من خلال التوسع خارج الحدود السياسية للدولة وإضعاف الدور الداخلي التقليدي للدولة في عمليات مثل التوجيه والإعلام والتنشئة والاقتصاد وتوفير الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية. ينتقل النفوذ الوطني والدولي إلى رأس المال بدلاً من الدولة، مما يهدد السيادة الوطنية، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات الوحدة الأساسية في هذا المشروع (حسن، ٢٠١٥).

٢,٥,٣ خصائص العولمة

تتكون العولمة من مجموعة من الخصائص ومنها ما يلي (طويل، ٢٠١٨):

١. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما يميز العولمة هو حكم آليات السوق وارتباطها بالديمقراطية واتخاذ القرار في إطار تنافسي، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والاتصالات والمعلومات، وتعميقها. متمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأفضل جودة وإنتاجية والبيع بسعر تنافسي.

٢. ديناميكية مفهوم العولمة:

ويتضح هذا بشكل كبير من خلال تأكيد أن يوما بعد يوم احتمال تبديل موازين القوى الاقتصادية القائمة حالياً، وهذا نتيجة التطورات الحاصلة والممكنة الحصول في المستقبل.

٣. تزايد الاتجاه نحو مفهوم العولمة:

يتضح هذا من خلال التغييرات في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية التي حدثت في التسعينيات، فضلاً عن زيادة حرية حركة رأس المال الدولي مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. كلا الجانبين تابع ومتفوق في نفس الوقت.

٤. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى السمات الرئيسية للعولمة لما لها من تأثير قوي على الاقتصاد العالمي من خلال الأنشطة المصاحبة مثل الاستثمارات المباشرة في شكل نقل التكنولوجيا، والتسويق والخبرة الإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة على الإطلاق. مستويات الإنتاج والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ولا سيما من خلال السيطرة على مصادر رأس المال الدولية. كما تمت مناقشة دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

٢,٦ النظريات المتعلقة بالدراسة

تنبع الحاجة إلى التنسيق والتكامل في الشراكة جزئياً من انتشار "القضايا الشريرة" (البرلمان الاسكتلندي، ٢٠١١، ص. ٨). التي تواجه المجتمع الحديث كالصحة والتجديد والجريمة وسلامة المجتمع والفقر والاستبعاد الاجتماعي الذي لا يمكن احتواؤه بدقّة داخل الحدود التقليدية، وبدلا من ذلك، فأنّها تجسر وتتقاطع وتنسج بين الحدود التنظيمية والقطاعية والمهنية والولاية القضائية. حيث يخضعون لتعريفات متنافسة حول طبيعة المشكلة، ويصعب تقييم العلاقة بين العوامل المختلفة المساهمة في المشكلة، ولا تتناسب التدخلات مع أطر السياسة الواحدة، حيث يتطلب التدخل الفعال الشراكة على حد سواء في صياغة السياسات وتقديمها. وغالبًا ما تكون القضايا الشريرة موضوعًا للتأطير المتعدد لأن مختلف الشركاء (أو أصحاب المصلحة) لديهم وجهات نظر مختلفة حول أسباب هذه المشكلات وحلولها وهي معقدة للغاية في طبيعتها بسبب العدد الكبير من الاتصالات والترابط فيما بينها؛ جميعها أسباب مقدمة من لجنة التدقيق لتشكيل الشراكات في المقام الأول، والأهم من ذلك أن القضايا الشريرة غير قادرة على أن تدار من قبل منظمات تعمل بشكل مستقل. كما وتم التأكيد على أنه لا يوجد طرف فاعل، عام أو خاص، لديه المعرفة والمعلومات المطلوبة لحل المشكلات المعقدة والديناميكية والمتنوعة؛ حيث أنه ليس لدى أي ممثل نظرة عامة كافية لجعل الأدوات اللازمة فعالة؛ لا يوجد لاعب واحد لديه إمكانية فعل كافية للسيطرة من جانب واحد (Kooiman & Bavinck، ٢٠١٣).

لذلك فإن الشرطة مطالبة بالعمل في شراكة مع وكالات أخرى بسبب الطبيعة المترابطة للمشاكل التي يُطلب منها التعامل معها. تمتد هذه العلاقات التعاونية من الصحة، والإسكان، والخدمات الاجتماعية والشبابية إلى التعليم، والمراقبة، والمؤسسات العقابية، ومنظمات القطاع التطوعي، والأعمال التجارية، والمجموعات المجتمعيّة (Crawford, & Cunningham، ٢٠١٥). ونتيجة لاتساع نطاق ولاية

الشرطة وحقيقة أن الشرطة هي خدمة ٢٤ ساعة تتشكل استجابة لمطالب المواطنين؛ فإن مكافحة الجريمة وإنفاذ القانون ليست سوى جزء صغير نسبيا من عمل الشرطة، حيث إنّ العديد من قضايا الجريمة والشرطة هي بطبيعتها "مشكلات شريرة" تتطلب مشاركة عدة جهات ووكالات، حيث يشار إلى مشاكل السياسة باسم "الأشرار" حيث لديهم أسباب متعددة وكثير منها مترابطة، وفي بعض الحالات متناقضة. ويتمثل التحدي عند معالجة مثل هذه القضايا "الشريرة" في كيفية الجمع الفعّال بين مساهمات مختلف الجهات الفاعلة والمعرفة والمختصة والمطلعين من أجل فهم واضح وثقة في كيفية المضي قدمًا (Conklin، ٢٠٠٦).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "سلامة المجتمع" يستخدم هنا ليشمل جميع الأنشطة التي تحد من الجريمة والتصدي للفوضى والخوف من الجريمة، وهذا لا يتجاهل التوتر بين المصطلحين منع الجريمة وسلامة المجتمع والحد من الجريمة الذي ألقى به بعض الأكاديميين (Gilling، ٢٠٠٨).

ومنه يتضح أن الشراكة لا تقتصر على مجال الجريمة والفوضى، ومع ذلك فإن طبيعته النظريّة يمكن أن تطغى عليها التعقيدات المرتبطة بمكافحة الجريمة وسلامة المجتمع. في ضوء هذا الأمر وموقعه المركزي على هذه الدّراسة سيتم النظر في الطبيعة النظريّة للشراكات.

هناك حالة نظرية قوية لمشاركة المجتمع في العمل الشرطي وشراكة سلامة المجتمع، ومن المقترح أن الآليات غير الرسمية للرقابة الاجتماعية تساهم وبشكل أكبر من الآليات الرسمية والقائمة على مصلحة الشرطة (Myhill & Bradford, 2012). من المرجح أن تكون المشاركة المجتمعيّة المتزايدة في العمل الشرطي وشراكة سلامة المجتمع فوائد لكل من العلاقات بين الشرطة والمجتمع والمستويات الفعلية للجريمة والفوضى (Myhill & Bradford, 2012). ويوضح فايف وآخرون.(2016) أنه من المهم تحفيز المشاركة المجتمعيّة في أنشطة حل المشكلات حيث أن المشاركة يمكن أن تساعد في تحديد المشاكل التي قد لا

تكون الشرطة على علم بها وتجعل المجتمعات تشعر بأن الشرطة والوكالات الشريكة تستجيب لشواغلهم، إضافة إلى ذلك يُفترض أيضاً أن مشاركة "المجتمع" هي محاولة لتمكين السكان المحليين، ومنحهم ملكية الجريمة المحلية ومشاكل الفوضى وسلامة المجتمع وإشراكهم في الحلول المحتملة.

قد يخدم تدخل المجتمع أيضاً غرضًا آخر؛ حيث أشار يشير Marinetto (٢٠٠٤) إلى أهميّة مشاركة "المجتمع" في العمل الجديد لا سيما في الجماعة؛ فإن إشراك المجتمع ليس في وظيفة أحادية البعد ويمكن أن يعمل على عدد من المستويات المختلفة.

تمت الإشارة إلى مساهمة الشراكات في وسائل أكثر فعالية لمعالجة أسباب الجريمة كون بعض العوامل التي تؤثر على الجريمة تقع خارج نطاق السيطرة أو التأثير المباشر للشرطة، ولا يمكن تركها لمنعها وحدها؛ حيث أن منع الجريمة مهمّة المجتمع ككل (Crawford، ١٩٩٩). وفي جوهرها يعتقد أن العديد من الوكالات أفضل من واحدة في معالجة الجريمة، فالفوضى وما يرتبط بها من قضايا سلامة المجتمع.

ووفقًا لـِ Atkinson و Maxwell (٢٠٠٧)، فإن السؤال الأساسيّ للشراكة هو "مدى ما أضافته من قيمة وتحقيق تأثيرًا أكبر مما كان يمكن تحقيقه بدون وجوده". كما يمكن رؤيته، مع مثال سلامة المجتمع المذكور أعلاه، هناك مطلب قوي لاستخدام نهج متعدد الوكالات؛ والاعتماد المتبادلة للعلاقة في التعامل مع القضايا على النحو الذي حددته لجنة مراجعة الحسابات (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، يقال إن الشراكات تعمل على تحسين فعالية الحد من الجريمة من خلال التقليل من الازدواجية والحد من فرصة أن تقع المشاكل الاجتماعية، كتلك المتعلقة بسلامة المجتمع، ومن بين الثغرات الموجودة في مختلف المؤسسات (Fleming & Wood، ٢٠٠٦).

ويمكن القول أيضاً إن الشراكات توفر فرصة لتعزيز "شرعية" وكالات العدالة الجنائية فيما بينها وفيما بين الأشخاص الذين تخدمهم، ومن الناحية النظريّة، تتيح الشراكات فرصًا جديدة للممارسين

لكسر الحواجز وبناء الثقة بين الوكالات وتبادل المعلومات وتعظيم مهاراتهم وقدراتهم ومعرفتهم وإمكاناتهم. إضافة إلى أنه قد يُنظر إلى اختلاف الوكالات في الشراكات على أنه يوفر فرصة لنوع مختلف من المساءلة. وكما حدد Thacher (٢٠٠١) في سياق عمل الشرطة المجتمعيّة، يمكن للمنظمات الشريكة أن تعمل بمثابة ضوابط وتوازنات بين بعضها البعض. والأهم من ذلك، فقد قيل إنّ الشراكات التي تشمل الشرطة لديها القدرة على تحرير القدرة مما يسمح للمنظمات بالتخصص والتركيز على"أعمالها الأساسيّة" (Fleming & Wood، ٢٠٠٦).

تسود لغة الشراكات المفاهيم المعاصرة لمنع الجريمة وسلامة المجتمع والشرطة، وعلى النقيض من البيروقراطيات المتشددة الهرمية في منظمة واحدة، فإن الشراكات تمثل وسيلة يمكن من خلالها أن تصبح "الشبكات ذات الاهتمامات الجماعية المتنوعة هي الأخلاقيات المهيمنة" (Crawford، ٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، وضع التركيز المتزايد على الشرطة المجتمعيّة في جميع أنحاء الدولة التزامات على وكالات الشرطة بالتركيز على منع الجريمة وسلامة المجتمع والعمل مع المجتمع. وبالفعل، يعد العمل من خلال الشراكات عنصراً أساسيّاً في أجندة إصلاح الشرطة في جميع أنحاء البلاد.

وقد تم التشجيع رسمياً من خلال الشبكات والتشريعات عن طريق الموقع الرسمي لشرطة أبوظبي وكذلك إدارة الوكالات المتعددة في منع الجريمة وسلامة المجتمع؛ حيث من المحتمل أن تعمل الشرطة من خلال الشبكات وتضع مناهج مشتركة لهذه الأهداف مع الوكالات الأخرى، وكذلك مع المجتمع المحلي.

وفي السياق نفسه، يمكن العثور على منظور نظري حول النماذج المتعددة للحد من الجرائم، فقد قام Berry et al. (٢٠١١) بتحديد مجموعة من الفوائد المحتملة التي يمكن أن تجلبها الشراكة. وشملت تلك الحاجة إلى قضايا الجريمة معقدة بحيث تتطلب حلولاً معقدة. كما يمكن أن تكون الشراكات المحددة بالفعل أفضل من الوكالات الفردية في تحديد قضايا معدل الجريمة وتحديد نطاقها. يمكن أن تكون الفوائد

المحققة بسبب تنوعها في خلق استجابات مبتكرة لتدخلات الشراكة. وعلى الأغلب يمكن أن تكون فعالة مقارنةً بالنشاط الذي تقوم به الوكالات المنفردة، حيث يمكن للشراكات أن تجمع الموارد وأن تجلب أفكارًا جديدة إلى عملية حل المشكلات. كذلك الأمر يمكن للتدخلات المتعددة أن تزيد من تأثير النتائج المحددة وتؤدي إلى فوائد جديدة أخرى أيضا (Rosenbaum & Schuck، ٢٠١٢).

كما تم تحديد شكوك الشرطة في العمل الشراكي داخل مصلحة الشرطة في أبوظبي، حيث يتم التعامل مع مهارات العمل المشترك بين الوكالات في كثير من الأحيان على أنّها" ناعمة" و"شبيهة بالعمل الاجتماعي" وتعامل إلى حد كبير على أنّها أقل شأناً من العقليات الأكثر تقليدية في مكافحة الجريمة من قبل الشرطة (O'Neill & McCarthy، ٢٠١٤). كما يفسر ذلك بشكل شائع من خلال الصعوبات التي يواجهها الضبّاط في التخلي عن قيمهم الثقافيّة الخاصة بعمل الشرطة مع مجموعة من المهام والمهام المرتبطة بالشراكة (Skinns، ٢٠٠٨)؛ وكذلك الخوف من الوكالات التي تتعدى على وظائف الشرطة التقليدية وميل الشرطة إلى النظر إلى وظائف حل المشاكل المجتمعيّة على أنّها أمثلة ذات أولوية منخفضة"للشرطة الناعمة" (O'Neill & McCarthy، ٢٠١٤).

في حين يوجد هناك إجماع مشترك بأن الشراكة التي تعمل كجدول أعمال مدفوع من قبل الحكومة المركزية ليست فعالة دائمًا لأنّها تركز على الإستراتيجيّات قصيرة المدى التي تستبعد التخطيط والنتائج على المدى الطويل.

٢,٧ الدراسات السابقة

نظراً لأهميّة الدراسات السابقة في تحديد مسار الانطلاق نحو تحقيق الهدف من الدّراسة، وتحقيق التكامل في الجهد المبذول والبناء عليه، أعرض عليكم مجموعة من الدراسات السابقة، والبحوث القريبة من موضوع الدّراسة والتجارب العمليّة ذات العلاقة في مجالات إستراتيجيّة الشراكة الأمنيَة كذلك

مواجهة التحدّيات الأمنيَة، فقد وجد الباحث وفرةً من الدراسات المتعلقة بالبحث بشكل مباشر في مجال الشراكة، أما في مجال مواجهتها للتحدّيات الأمنيَة فكانت الدراسات السابقة قليلة لحداثة الموضوع؛ لذلك اختار الباحث دراسات قريبة، وتناول هذا الفصل الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدّراسة الحالية وهي أثر إستراتيجيّة الشراكة الأمنيَة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، فهناك دراسات تناولت التخطيط الاستراتيجي ودراسات تناولت الشراكة، وكذلك والتحدّيات الأمنيَة أيضا، وهنالك دراسات تناولت المتغيرين معاً ولكنها محدودة، وقد تنوعت هذه الدراسات فمنها ما تناول البيئة التعليمية ومنها ما تناول بيئات مختلفة. في حين تستند معظم الدراسات الكمية على تقييم أداء المنظمات والتحالفات المتعددة.

٢,٧,١ الدراسات المتعلقة بالتحالفات الاستراتيجية

وفيما يخص التحالفات الإستراتيجيّة أيضاً قام Gallardo (٢٠١٥) بدراسة للتعرف على التحالفات الإستراتيجيّة في قطاع الطاقة، وكذلك فهم الأداء من منظور نظريات عملية التغيير، عوضاً عن الحصول على فهم متعمق لأداء التحالفات الإستراتيجيّة في قطاع الطاقة. حيث كانت دراسة نوعية، كذلك تم إجراء مقابلات شاملة وشبه منظمة مع ذوي الخبرة في تطوير التحالف الاستراتيجي. تظهر النتائج والأدبيات أن كل تحالف استراتيجي فريد من نوعه ولا يوجد له تعريف واحد. هناك أنواع مختلفة من التحالف الاستراتيجي وهذا يمكن أن يسهم في رؤية التحالفات الإستراتيجيّة على أنّها معقدة. في بيئة دينامية وغير مؤكدة، هناك حاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف واستيعاب التغيير. إن اختيار نوع التحالف الاستراتيجي يؤثر على درجة الحرية في إدارتها، وهذا يسلط الضوء على درجة تأثير الفرد على المنظّمة ويشير إلى ذلك في ضوء النظريّة المؤسسية، وحول نظرية الوكالة. قياس الأداء معقد ويتطلب منهج متعدد المنظورات يتضمن مقاييس أكثر ليونة وأخذ أفضليات أصحاب المصلحة في الاعتبار. الشراكة معقدة. إدارة أكثر من منظمة واحدة صعبة كما لديهم ثقافات مختلفة وطرق العمل. يؤثر

الإحساس بإنصاف المكافآت لكل شريك على الأداء. التغيير أمر طبيعي ومعقد، والتوقعات، والمصالح، والأهداف، والفشل يمكن أن يكون مجرد تصور. المديرين في التحالفات مقيدون بالهيكل المحدد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يواجهوا معضلة حول ولاء الصراع للمنظمة الأم ولديهم بعض المخاوف بشأن مستقبل حياتهم المهنية. علاوة على ذلك، يتوقعون الحصول على تصديق من المسؤولين التنفيذيين الذين يؤثرون على التحالف من خلال قراراتهم بشأن الهيكل واختيار الإدارة. ولذلك، فإن مهارات المديرين مهمّة في تعزيز الأداء داخل كل تحالف.

كما أجريت دراسة الهسي (٢٠١٥) للتعرف على واقع التحالفات الإستراتيجيّة وأثرها على الكفاءات الجوهرية، حيث تم تصميم استبانة مكونة من (٤٢)فقرة، بحيث يتكون مجتمع الدّراسة من العاملين في الإدارة العليا في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة، حيث تم توزيع (١٣٠) استبانة، وخلصت نتائج الدّراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين عوامل نجاح التحالفات الإستراتيجيّة ومستوى الكفاءات الجوهرية في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة، كما أظهرت النتائج وجود فروق بين متوسطات آراء المبحوثين حول أثر التحالفات الإستراتيجيّة على مستوى الكفاءات الجوهرية في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة تعزى إلى العوامل الشخصية. في دراسة أخرى تمت من قبل جيجي (٢٠١٤) والتي أكدت على أن أهم الدوافع لإقامة التحالفات الإستراتيجيّة بين الشركات هي تبادل الموارد والوصول لموارد جديدة وتحقيق مزايا تنافسية إضافية، وتقاسم التكاليف والمخاطر، والتحسين والتطوير من وضع الشركة. وكذلك الحال في دراسة دلوفان (٢٠١٤) والتي هدفت لتناول مفهومي التحالفات الإستراتيجيّة والتوجّه الريادي، بوصفها من المواضيع الحديثة الناتجة من التطورات السريعة والانفتاح العالمي القائم على تجاوز الحدود الجغرافية في عالم اليوم، وتركز البحث على التحقق من تأثير أنماط التحالفات الإستراتيجيّة في تعزيز التوجّه الريادي للمنظمة، يتضمن مجتمع البحث شركات السفر والطيران في محافظة دهوك، بلغت

عينة البحث (٣١) من مديري تلك الشركات، وتم توزيع استمارة الاستبيان والتي أعدت أداة رئيسة لجمع البيانات، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري فضلا عن الانحدار لتحليل بيانات الجانب الميداني، توصلت نتائج البحث إلى أن لأنماط التحالفات الإستراتيجيّة دور في تعزيز التوجّه الريادي وأوصت بضرورة الاهتمام بتلك الأنماط التي من شأنّها تعزز الريادية للمنظمة.

وفي نطاق دور الشراكات الإستراتيجيّة في تحقيق الأهداف الأمنيَة في قيادة شرطة أبوظبي أجريت دراسة الزبيدي (٢٠١٥) والتي شملت مجموعة الضبّاط المعنيين في إدارة العلاقة مع الشركاء في القيادة العامّة لشرطة أبوظبي البالغ عددهم (٨٠) ضابطاً، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة الإستراتيجيّة والأهداف الأمنيَة في قيادة شرطة أبوظبي. كما توصلت الدّراسة إلى أن الشراكة الإستراتيجيّة تساعد الأجهزة الأمنيَة في وضع الخطط الإستراتيجيّة والتنبؤ بالأزمات الأمنيَة ووضع السيناريوهات وأساليب مواجهتها.

ولا سيما أن خصائص شركاء التحالف الاستراتيجي لها تأثير على الإبداع وتحقيق الأهداف على أكمل وجه؛ إذ أجريت دراسة أبو زايد (٢٠١٣) للتعرف على خصائص شركاء التحالف الاستراتيجي وأثرها على الإبداع، ووجدت أن خصائص التحالفات هي التكامل والتوافق الالتزام ولها تأثير واضح وكبير على الإبداع في المنظمات، وأن تأثير التكامل كان أكبر من تأثير التوافق والالتزام.

وكذلك الحال في دراسة كاساديسيول (٢٠١٢) والتي هدفت إلى التعرف على التحالفات الإستراتيجيّة بين المستشفيات الكتالونية في إسبانيا وبينه وبين الشركات الأخرى للوصول إلى الإبداع التقني والتنظيمي، وقد تم استخدام المقابلة والاستبانة للحصول على المعلومات للتوصل إلى النتائج التالية أن المستشفيات الكتالونية تتفاعل مع غيرها من الشركات ومن وكلاء الرعاية الصحية من خلال ثلاثة

أنواع من التحالفات وهي تحالفات مع مستشفيات (حيث يعد هذا النوع الأكثر شيوعاً)، تحالفات مع وكلاء الرعاية الصحية تحالفات مع الجامعات والمؤسسات الطبية. وكان الهدف من هذه التحالفات هي تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق ميزة تنافسية.

وفي نجاح التحالف الاستراتيجي أجريت دراسة من قبل جني (٢٠١٢) للتعرف على العلاقة بين التركيبة السكانية الاداريّة والديموغرافية ونجاح التحالف الاستراتيجي في الشركات المتوسطة والصغيرة ذات التكنولوجيا العالية؛ حيث أن الدّراسة استخدمت نماذج الإدارة الإستراتيجيّة التي استخدمها باحثون آخرون، على سبيل المثال، استعراض نموذج الإدارة الإستراتيجيّة الديناميكية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأسفر عن نموذج استراتيجي محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في صناعة التكنولوجيا المتقدمة التي يجري إنشاؤها. أنتجت دراسة استقصائية بريدية لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة ٤٤٤ رداً قابلاً للاستخدام على استبيان سعى للحصول على معلومات حول المدير والشركة وخبرات تحالفهم. تم استخدام الإحصاء الوصفي لتقديم النتائج وتم إجراء تحليل الارتباط لاختبار الفرضية الناتجة عن السؤالين البحثيين. تدعم نتائج هذه الدّراسة وتسهم في نظرية القيادة العليا أن الرسومات التوضيحية للمدير تسهم في صنع القرار والتأثير على سلوك الشركة. تدعم النتائج العمل السابق الذي يوجد به نوعان من المديرين في قطاع التكنولوجيا العالية، وتبين أن تجانسها وعدم تجانسها نموذجية للشركات في قطاع التكنولوجيا العالية في المملكة المتحدة. وتشير النتائج أيضاً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تفهم الحاجة إلى مواءمة استراتيجياتها وأن التخطيط الفعال مهم. كما قدمت الدّراسة بعض الأفكار حول سلوك الشركات الناجحة التي قد تكون مفيدة لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة عند التفكير في تحالفات إستراتيجيّة.

وفي السياق السابق، أجريت دراسة ليانـدآدرو (٢٠١١) للتعرف على كيفية إدارة التحالفات الإستراتيجيّة بين القطاعات الصناعية المتنوعة وذلك من خلال التركيز على التحالف الاستراتيجي بين بنك الأسهم وشركة سفاري كوم المحدودة، كما هدفت إلى التعرف على كيفية التغلب على التحدّيات والمخاطر من خلال بناء التحالفات الإستراتيجيّة وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدّراسة إلى أن التحالفات الإستراتيجيّة تعتبر وسيلة هامة تمكن الشركات من التغلب على التهديدات الناشئة عن المنافسين الحقيقيين أو المحتملين.

ورأى العديد من الباحثين في مجال الإدارة الإستراتيجيّة أن زيادة التعاون عبر القطاعات في السعي لتحقيق المصلحة العامّة لديها القدرة على خلق قيمة مضافة من خلال الجمع بين قدرات الوكالات الخاصة والمؤسسات العامّة (Agarwal et al.، ٢٠٠٩)، وبالتالي، فإن الجمع بين السمات المميزة للنزاهة للقطاع العام، فضلاً عن الكفاءة والوعي الاجتماعي والبيئي، مع المواهب والقدرات المميزة للقطاع الخاص كريادة الأعمال والابتكار والمعرفة المالية والتكنولوجية، يفيد الخدمات العامّة التي تقدمها الوكالات الخاصة. واعترفت شركات الأمن الخاصة أيضاً بهذه النظرة الإيجابية للشراكة، حيث وجد أن استمرار الشراكة وأن يعزز شرعيتها (Baker، ٢٠٠٢) وأُشير إلى أنه في الوقت الذي يتعاون فيه مقدمو الأمن الخاصون مع الدولة ويستمدون شرعيتهم منه جزئياً، لا ينبغي اعتبار هذا النوع من الخصخصة انسحاباً من جانب الدولة.

أشار Leting et al. (٢٠١٩) في دراستهم أن استراتيجيات التدخل الأمني تتخطى في مرحلة ما بعد الإرهاب العدسة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. فحصت الدراسة تأثير استراتيجيات التدخل الأمني بعد الإرهاب وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية في مقاطعة نيروبي، كينيا. كان الجدول الزمني لمقابلة المخبرين الرئيسيين والجدول الزمني للمقابلة يستخدمان بشكل أساسي في طرق

جمع البيانات. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشراكة بين الشرطة والمجتمع تبني الثقة عندما تتجنب الشرطة الأعمال الإرهابية. ومع ذلك، عندما يفشلون في منع الإرهاب، يكون هناك عدم ثقة في الشرطة من قبل المجتمع. لذلك، خلصت الدراسة إلى أن الشراكة الفعالة بين الشرطة والمجتمع تعتمد على تحسين الاتصال الإيجابي بين ضباط الدوريات وأفراد المجتمع. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشراكة بين الشرطة والمجتمع من خلال إشراك المتضررين بشكل مباشر وغير مباشر من الهجمات الإرهابية.

٢,٧,٢ الدراسات المتعلقة بالشراكة

تم تأسيس شراكات في العديد من مجالات السياسة الاجتماعية، العديد منها لديها أهداف متداخلة محتملة، كانت هناك شراكات تجديد حضرية، وشراكات إدماج اجتماعي وشراكات معنية بالقضايا الصحية. كانت هناك أيضاً شراكات زعم أنّها تعكس مصالح مجموعات معينة ودوائر في المجتمع بما في ذلك الشباب والمجتمعات العرقية (Donnelly، ٢٠٠٨) باختصار، أصبحت الشراكات سمة من السمات السياسة الاجتماعية في كافة أنحاء العالم.

فيما يتعلق بالشرطة وعمل الشراكات، فقد لوحظ أن هناك ثلاث مشاكل رئيسية لخدمات الشرطة ضمن شراكات الحد من الجريمة والأوبئة والتي تتمثل في مشكلة الصراع بين المنظمات. وقد ينشأ هذا عن الإيديولوجيات والغرض والأهداف والمصالح المتضاربة، وعلى الرغم من عملية التخطيط، الأولويات. بما أن الشرطة كانت تحتكر تقليديًا السيطرة على الجريمة، وفي منع الجريمة وسلامة المجتمعات (غارلاند، ٢٠٠٠)؛ سيتوجب عليهم التكيف مع بيئة العمل بالشراكة مع الآخرين في التعامل مع قضايا سلامة المجتمع، وكانت هناك قضية علاقات القوة التفاضلية بين الشركاء، وقد يتم عرض ذلك في الموارد المادية والبشريّة، وتبادل المعلومات والخبرات، وفي الصلاحيات القانونية.

في حين أجريت دراسة من قبل Diana وMário (٢٠١٨) حول آليات بناء الثقة في علاقة التعاون؛ إذ هدفت الدّراسة إلى فهم كيفية بناء الثقة في علاقة تعاونية وذلك عن طريق مجموعة من المقابلات شبه المنظّمة بين منظمات تشترك في علاقة تعاونية ثنائية، واعتمدت الدّراسة على نظرية الشبكة الاجتماعية. إذ بينت الدّراسة وجود خمس فئات لفهم آليات بناء الثقة، وهي الاعتماد المتبادل، والخبرة السابقة والسمعة، والوعي بمخاطر السلوك الانتهازي، والاتفاق التعاقدي والعمليّة الديناميكية. والمجال القانوني، وهو الاتفاق التعاقدي، هو الوحيد الذي تم تحديده في الدّراسة حيث قدم ممثلون حازمون مواقف متضاربة، مشيرًا تحديدًا إلى العلاقات التعاقدية لأحكام الاتفاقية. وأوصت الدّراسة بضروري تقييم ما إذا كانت علاقة التعاون تستوفي الشروط المطلوبة للتفاعل، وينبغي على الشركات وضع أحكام ضد أعضاء كلتا المنظمتين مما يجعل العلاقة عرضة لأفعال الانتهازية.

تمت أيضا دراسة روزيليا (٢٠١٨) والتي هدفت الدّراسة للتعرف على العوامل التي تؤثر على نقل المعرفة في الشراكات بين المنظمات، وهدفت أيضاً إلى تقييم التقدم حول استعراض الكتابات حول نقل المعرفة في الشراكات بين المنظمات، حيث أشارت الدّراسة إلى نتائج مراجعة للأدبيات أجريت في عشر مجلات عليا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ في مجالات الدراسات الإستراتيجيّة والابتكارية، وعملت الدّراسة على تحديد ثلاثة مواضيع رئيسية تم تنظيمها وفقًا لأربعة عشر سؤالًا، حيث يناقش المعرفة في حد ذاتها ويشرح جوانب جوانبها، وكذلك العوامل التي تؤثر على نقل المعرفة بين المنظمات على المستويات الاقتصاديّة الكلية، والتنظيمية، والتنظيمية، والفردية، كما وركزت الدّراسة على العواقب والمتمثلة بالفعالية والأداء التنظيمي. وتوصلت الدّراسة لإمكانية المدراء في تحسين وتعديل العقود والهياكل والعمليات والروتين، بالإضافة إلى بناء آليات الدعم والحوافز لضمان الفعالية في نقل المعرفة في الشراكات. اقترحت الدّراسة إطارًا نظريًا جديدًا يربط بين السوابق والعمليات والنتائج لنقل المعرفة في

الشراكات بين المنظمات، مع تحديد الجوانب التي لا يتم بحثها أو مناقشتها بشكل جيد، وبالتالي أوصت بضرورة البحث والتركيز على اتجاهات للبحث في المستقبل حول العوامل المتمثلة بالمعرفة وتحديد الشراكات بين المنظمات المتشاركة.

كما وقام كلاً من أبوفارة وعليان (٢٠٠٨) بدراسة من أجل التعرف على واقع عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية عن طريق رصد واقع تطبيق العمليات المختلفة لإدارة المعرفة (تشخيص المعرفة، تخطيط المعرفة، تحديث المعرفة، نشر وتقاسم وتوزيع المعرفة، توليد واكتساب المعرفة، تنظيم وتخزين المعرفة واسترجاع المعرفة، تطبيق المعرفة، متابعة المعرفة والرقابة عليها)، كما هدفت إلى التعرف على مستوى فاعلية أنشطة المؤسسات الأهلية العاملة في القدس الشرقية، وإبراز دور إدارة المعرفة في تحقيق فاعلية أنشطة هذه المؤسسات. وقد تعرفت هذه الدّراسة على أهم المعيقات التي تواجه تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية، وقد تم وضع مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي عالجت مشكلة الدّراسة بأبعادها المختلفة، وأظهرت النتائج أن المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية بقطاعاتها المختلفة تستخدم إدارة المعرفة من خلال ممارسة عملياتها المختلفة، وفيضوء نتائج هذه الدّراسة فقد تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تعزز استخدامات إدارة المعرفة وتعزز فاعلية المؤسسات الأهلية في القدس الشرقية.

وقامت بوعمامة (٢٠١٧) بدراسة الشراكة المجتمعيّة في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة. غدت المشاركة من القضايا المحورية في خطط التنمية لما تتضمنه من التعبئة البشريّة وتقبل التجديدات ودعمها واستيعابها فتنظر إلى المجتمع وتنميته على أنّها عملية تعليمية تستهدف القيام بإجراءات من شأنّها مساعدة الناس على تحقيق الأهداف بأسلوب ديمقراطي فتصبح قيادات المجتمع عوامل بناءة في تعلم الخبرات وليس مجرد مشجعين لتحسين الظروف الاجتماعية، كما أنّها تساعد

المجتمع على الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته وتعطي الفرصة للفئات المهشمة في المجتمع من اجل التطور والرقي، فهذه الدّراسة جاءت لتوضيح الدور الذي تلعبه المشاركة في تفعيل ديناميكية التنمية.

تكمن أهميّة الشراكة المجتمعيّة في الوقاية والحد من الجريمة إذ أكدت دراسة حديثة على وجود صعوبات إدارية وتنظيمية تعيق عملية الشراكة المجتمعيّة والتي أجريت من قبل يوسف الجهني (٢٠١٧) حيث تمثل مجتمع الدّراسة من العاملين في إدارة الشراكة المجتمعيّة بإمارة منطقة المدينة المنورة وعدد من رجال من الأمن بالمدينة المنورة وعدد من المواطنين المتعاملين مع إدارة الشراكة المجتمعيّة بإمارة منطقة المدينة المنورة وقد بلغ العدد الكلي لمجتمع الدّراسة (٥٠٠) وتم أخذ عينة عشوائية منهم، في حين بلغ حجم عينة الدّراسة (٢٨٦) مفردة. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. حيث أوصى بضرورة التركيز على المشكلات الأمنيَة المجتمعيّة التي تحتم بلورة الشراكة المجتمعيّة أن تقدم حلولاً لها، والقضاء على الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المواد المخدرة، في حين أوصت الدّراسة بضرورة السعي إلى الحد من جرائم الانحراف الجنسي ونشر الرذيلة، وكذلك الحاجة لتنسيق بين المجتمع والأجهزة الأمنيَة للقضاء على التطرف والغلو، وضرورة توضيح الغموض في مفهوم الشراكة المجتمعيّة، وضرورة العمل على التقليل من الصعوبات الاداريّة والتنظيمية التي تعيق عملية الشراكة المجتمعيّة، وضرورة إزالة الفجوة بين الأجهزة الأمنيَة والمؤسسات المجتمعيّة، والتأكيد على نهج الإسلام في التلاحم الوطني والبعد عن التفرقة.

وفي سياق إدارة التحالفات "الشراكات" تمت دراسة Harte (٢٠١٦) للتعرف على دوافع تطوير التحالف الأكاديمي الدولي، وتشكيل شبكات التحالف وإدارتها المستمرة في كليات إدارة الأعمال في منطقة التعليم العالي الأوروبية تم اختيار عينة هادفة من مؤسسات التعليم العالي (HEIs) التي تتعامل مع

أنشطة التحالف الدولي من سبع كليات إدارة أعمال في الأسواق المستهدفة في فرنسا وألمانيا واسكتلندا. حيث تمت المناقشة للحافظ التحالف الخاصة بهم، من منظور استراتيجي، عن طريق مقابلة شبه منظمة، وتم إجراء المقابلات مع المشاركين من مؤسستين مجيبتين خارج شبكة "الشريك المفضل" للباحث المباشر. أدى ذلك المنظور الداخلي والخارجيّ إلى تقليل التحيز المحتمل من خلال الإلمام المفرط بالمستجيبين المؤسسيين فقط عند تحليل تطور وتكوين وإدارة التحالفات الأكاديمية الدولية ومحافظ التحالف، حيث حددت الدّراسة ثلاثة نتائج رئيسية على أساس تحليل المؤسسات نشاط التحالف، أولاً، يمكن لمؤسسات التعليم العالي العاملة في بيئة تنظيمية مناسبة الاستفادة من استراتيجيات التحالف للاستغلال والتنقيب في آن واحد لتوسيع قاعدة مواردها. يمكن أن تعزز الاستراتيجيتان بعضهما البعض، ولا تتعارضان في التعليم العالي. وثانياً، أشار التحليل إلى أن مدى إمكانية تحقيق امتداد الموارد ينعكس في إستراتيجيّة التحالف المستخدمة مع تدويل مؤسسات التعليم العالي. في حين تشير الحركة من الاستغلال إلى إستراتيجيّة التحالفات الاستكشافية إلى حدوث تغيير جوهري في النية والتوجيه الإستراتيجيين لمدرسة إدارة الأعمال، لذا تم اقتراح تعريفات جديدة لتدويل التعليم العالي. ثالثًا، تتمتع القدرة على إدارة التحالف بإمكانية تطوير، ضمن سيناريوهات الشراكة المعقدة، كخدمة أساسيّة مؤسسية، مما يوفر إمكانية تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. على أساس هذا التحليل يتم تطوير الأدوات التي يمكن أن تساعد في عملية صنع القرار الاستراتيجي لمزيد من التطور لشبكات التحالف ضمن استراتيجيات التدويل المؤسسي. يسمح التطبيق الناتج عن هذه الأدوات الإستراتيجيّة لمدارس الأعمال بتحديد خصائص شركاء التحالف المناسبين لملء الثغرات التي تم تحديدها في شبكة أو حافظة التحالف الخاصة بهم.

وكذلك الحال في دراسة آل سعود (٢٠١٥) والتي هدفت إلى بيان دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في فعالية برامج التدريب لإعداد الضبّاط" في المملكة العربيّة السعودية واتبعت الدّراسة

المنهج الوصفي مستخدمة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدّراسة الذي يتكون من (٧٠٠) ضابط من ضبّاط وزارة الدفاع المشاركين في دورات الحاسب الآلي واللغة الانجليزية في معهد اللغات العسكري وأكاديمية الفيصل الأهلية، كما تكونت عينة الدّراسة من (٢٥٩) ضابط. وتوصلت الدّراسة إلى أن واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فعالية برامج التدريب تتمحور بشكل كبير من خلال الاستعانة ببعض المدربين من القطاع الخاص لتقديم البرامج التدريبية الاداريّة. وإن من مزايا وفوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص فاعلية برامج التدريب الاستفادة في التجارب الحديثة للقطاع الخاص التي يوفر في مجال التدريب. كما أوصت الدّراسة إلى تفعيل الأنظمة والتشريعات المنظّمة للشراكة في مجال التدريب وزيادة عدد المراكز الخاصة المعتمدة من قبل وزارة الدفاع للتدريب.

تمت دراسة أخرى من قبل القيق (٢٠١٥) بعنوان: "دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة: الخطط التنموية الإستراتيجيّة للمدن الفلسطينية كدراسة حالة"؛ حيث تم الاعتمادعلى المنهج الوصفي والتحليلي وعلى مصادر أولية وأخرى ثانوية من المعلومات، حيث قام الباحث بإجراء العديد من اللقاءات مع كافة الأطراف الفاعلة في إعداد الخطة التنموية الإستراتيجيّة والتي مكنته من رصد أهمال إشكالات التي واجهت مشاركة ممثلي المجتمع المحلي في إعداد الخطة وأتاحت له إجراء العديد من المقابلات مع أعضاء اللجان المشاركة وأصحاب العلاقة. وقد أشارت نتائج الدّراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى الأفراد نحو المشاركة المجتمعيّة وإدراكهم لأهميّة الدور الذي يقومون به في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي. كما نوهت الدّراسة إلى طبيعة العمل المتخصص الذي واكب بعض مراحل إعداد الخطط التنموية الإستراتيجيّة وضرورة رفد لجنة ممثلي المجتمع المحلي بالكوادر الفنية وبالدراسات التفصيلية وتزويدهم بالاستشارات والمعلومات اللازمة التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة.

وفي سياق الشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي تمت دراسة جعفر (٢٠١٠) لإبراز الركائز الاداريّة والتنظيمية الأساسيّة، التي تستند إليها الشراكة، علاوة على توضيح التوجّهات التي تقودها وهدفت كذلك إلى التعريف بوضع الشراكة في دول مختارة من العالم. كما سعت الدّراسة إلى توضيح الجوانب التطبيقية للشراكة، من خلال عدد من الحالات الدراسية، التي غطت مجالات متنوعة، تمارس فيها الشراكة في دول مختلفة في العالم. فضلاً عن سعيه إلى تقديم تقييم عام لتجربة الشراكة.

وفي عملية تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة العالمية بين الشركات المحلية والأجنبية وتحديداً في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، أجريت دراسة Fadol (٢٠١٠) حيث كانت تحقيق تجريبي لعملية تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة العالمية بين الشركات المحلية والأجنبية في دولة الإمارات العربيّة المتحدة (الإمارات العربيّة المتحدة). هدفها الرئيسي هو توفير فهم أفضل لعملية تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة العالمية في بيئة اقتصادية متطورة ووضع إطار نظري قد يساعد في تشكيل عملية التحالفات الإستراتيجيّة العالمية في البلدان المماثلة. في حين اعتمدت الدّراسة على منهج دراسة الحالة، وتم جمع البيانات من خلال استخدام المقابلات المتعمقة والمقابلات المنظّمة (الاستبيانات الذاتية) والأبحاث الوثائقية. كشف تحليل البيانات التي تم جمعها عن ستة نتائج رئيسية فيما يتعلق بعملية تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة الدولية داخل الشركات الإماراتية. وهي تحديد وتبرير دوافع تشكيل تحالف استراتيجي، واختيار شركاء التحالف، واختيار شكل التحالف، وإدارة التحالف، وتقييم أداء التحالف، وهي مراحل أساسيّة لعملية تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة العالمية؛ تشكل التحالفات الإستراتيجيّة كرد فعل للعوامل التنظيمية والبيئية وتصبح جزءًا من إستراتيجيّة الشركة. وتمر عملية اختيار الشركاء في التحالفات الإستراتيجيّة عبر ثلاث مراحل هي البحث عن الشركاء وتقييم الشركاء واختيار الشريك، ويتم تنفيذها باستخدام معايير التقييم

والاختيار؛ تتأثر عمليات التحالف الاستراتيجي على نطاق واسع بالثقة والثقة استناداً إلى العلاقات السابقة بين الشركاء؛ تشكيل تحالفات إستراتيجيّة يتأثر على نطاق واسع بثقافة الشركاء؛ حيث يتم تقييم أداء التحالفات الإستراتيجيّة من قبل جميع الشركاء. ولهذه النتائج آثار مختلفة من الناحية النظريّة والممارسة بالنسبة لصانعي السياسات والممارسين ومديري التحالفات الإستراتيجيّة في البلدان النامية.

وفي التأكيد على دور الشراكة المجتمعيّة في تعزيز الأمن تمت دراسة عبد المحسن (٢٠٠٧) للتعرف على مفهوم الشراكة المجتمعيّة بين الأجهزة ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها والأسس التي يجب أن تقوم عليها وضرورتها في الزمن الراهن. كما هدفت إلى إبراز أهميّة توافر الشراكة المجتمعيّة لتعزيز الأمن وأهميّة حدوث التغيير الهيكلي والعملي في أسلوب وأداء الأجهزة الأمنيَة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. هذا بالإضافة إلى بحث موقف الأجهزة الأمنيَة الرسمية من المشاركة المجتمعيّة ومدى استعدادها وتحضيرها لهذه الحقبة الجديدة من أسلوب العمل الأمني. كما سعت الدّراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنيَة في المنطقة وبيان كيفية تطويره وتقريب العلاقة بين الجهاز الأمني وبين المجتمع. كما سعت للتعرف إلى الأبعاد الأمنيَة لمؤسسات المجتمع المختلفة وأساليب التنسيق بينها وبين الأجهزة الأمنيَة الرسمية. وبالتالي فإن هذه الدّراسة تهدف إلى التبصير بأهميّة تبني فكرة الشراكة المجتمعيّة بين الأجهزة الأمنيَة الرسمية وبين مختلف مؤسسات المجتمع بالإضافة إلى الأفراد. وقد توصلت الدّراسة إلى أن موضوع الشراكة مكنة مجمع صيدال من تطوير رقم الأعمال، حجم المبيعات، الإنتاجية الكلية للعوامل، ولمحافظة على الحصة السوقية العالمية ولهذا يمكن القول إن الشراكة أدت إلى رفع القدرة التنافسيّة لمجمع صيدال. ومع ذلك، فقد تم التأكيد على تعقيد المراقبة وتنمية علاقات عمل فعالة وحقيقية بين وكالات الشرطة والشركات الأمنيَة الخاصة. على الرغم من الفوائد المعترف بها من التعاون الوثيق بين الشرطة العامّة والخاصة (نواك، ٢٠٠٨)، في حين خلصت نتائج دراسة ليتوانيا إلى أن الحدود النفاذة بين

الدولة ومؤسسات القطاع الخاص أدت إلى حالات مارس فيها الشرطة العامّة رقابة غير كافية على الشركات وحمايتها عموماً من المساءلة العامّة. تظهر العديد من الموضوعات في الأدبيات التي تقدم رؤى حول المتغيرات الرئيسيّة لتقييمها في العلاقة التي تؤكد فعالية الأمن الخاص في دولة الإمارات العربيّة المتحدة.

يقترح نواك (٢٠٠٨) أن أحد الجوانب الهامة لتحسين جودة الخدمة والأداء بشكل عام هو جودة التعاون والتنسيق بين مقدمي خدمات القطاع العام والخاص. ويشير مويي وآخرون (٢٠٠٩) كذلك إلى تكامل قوى العمل وعلاقات العمل الموثوقة باعتبارها مهمّة في سياق الاستعانة بمصادر خارجية حيث يعمل مقدمو الخدمات الخاصة عن كثب إلى جانب الشرطة لتقديم خدمات الشرطة السابقة. ويشير Bradley وSedgwick (٢٠٠٩) إلى أهميّة إقامة علاقة إستراتيجيّة بين الشرطة ومقدمي القطاع الخاص والرابطات الصناعية. تظهر الأدلة المستقاة من الدّراسة التجريبية في نيوزيلندا عدم وجود علاقة إستراتيجيّة وطنية تؤدي، حيثما توجد العلاقات، إلى ترتيبات مخصصة وموضعية لم تفعل سوى القليل لتحسين جودة الخدمة الشاملة. في سياق دراسة تجريبية لشرطة المملكة المتحدة للمجتمعات، أشار نواك (٢٠٠٨) إلى أن هناك تدبيرين رئيسيين لهما تأثير جوهري على جودة الشراكة الإقرار الواضح من جانب قوات الشرطة العامّة بدور مقدمي الخدمات الخاصة الذين يدعمون شرعيتهم، وإنشاء قنوات رسمية للاتصال. في حين تم التأكيد على أهميّة وفائدة الشراكة من خلال الأدلة من المجالات ذات الصلة. وقد تبين أن القدرات الجديدة تظهر من السجون التي تمت خصخصتها والتي تمت مراقبتها بشكل مناسب من قبل الممثلين العامين وكانت تلك القدرات حاسمة في تحسين مستمر لجودة الخدمة على مستوى النظام (Cabral & Silva Jr، ٢٠١٣).

في حين أجريت دراسة مشابهه من قبل الزبيدي (٢٠١٥) والتي وجدت علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة الإستراتيجيّة والأهداف الأمنيَة في قيادة شرطة أبوظبي، وأن الشراكة الإستراتيجيّة تساعد الأجهزة الأمنيَة في وضع الخطط الإستراتيجيّة والتنبؤ بالأزمات الأمنيَة ووضع السيناريوهات وأساليب مواجهتها.

توصلت دراسة التميمي والخشالي (٢٠١٥) إلى وجود تأثير دال إحصائيا لمقومات التحالف الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي. وفي دراسة أخرى أجريت من قبل الهسي (٢٠١٥) والتي بينت الأثر الإيجابي والهام للتحالفات الإستراتيجيّة، وأن التحالفات الإستراتيجيّة لها تأثير على الكفاءات الجوهرية. ودراسة جيجي (٢٠١٤) والتي توصلت إلى أن أهم الدوافع لإقامة التحالفات الإستراتيجيّة بين الشركات هي تبادل الموارد والوصول لموارد جديدة وتحقيق مزايا تنافسية إضافية، وتقاسم التكاليف والمخاطر، والتحسين والتطوير من وضع الشركة.

أكدت دراسة دلوفان (٢٠١٤) على أهميّة دور التحالفات الإستراتيجيّة في تعزيز التوجّه الريادي للمنظمات. وفي مجال الشراكات الإستراتيجيّة خلصت نتائج دراسة القيق (٢٠١٥) إلى وجود دور حيوي وهام للمشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة. وكذلك الحال في دراسة أبو زايد (٢٠١٣) ودراسة كاساديستال (٢٠١٢)، ودراسة جني (٢٠١٢) وكذلك دراسة Adero وLiu (٢٠١١) إذ أكدت على أهميّة ونجاح التحالف الاستراتيجي عبر المنظمات، واكتساب القدرة التنافسيّة والحفاظ عليها من خلال التحالفات الإستراتيجيّة؛ حيث بينت أن التحالفات الإستراتيجيّة تعتبر وسيلة هامة وفعالة تمكن الشركات من التغلب على التهديدات الناشئة عن المنافسين الحقيقين أو المحتملين.

دراسة جعفر (٢٠١٠) والتي أوضحت الدور الهام للشراكة بين شرطة خدمة المجتمع والمنظمات المدنية لتحقيق الأمن الاجتماعي. وفي الشركات المحلية والأجنبية في دولة الإمارات العربيّة المتحدة تمت

دراسة Fadol (٢٠١٠) إذ كشفت نتائج التحليل عن تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة الدولية داخل الشركات الإماراتية. وهي تحديد وتبرير دوافع تشكيل تحالف استراتيجي، واختيار شركاء التحالف، واختيار شكل التحالف، وإدارة التحالف، وتقييم أداء التحالف، وهي مراحل أساسيّة لعملية تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة العالمية؛ تشكل التحالفات الإستراتيجيّة كرد فعل للعوامل التنظيمية والبيئية وتصبح جزءًا من إستراتيجيّة الشركة. وتشكيل تحالفات إستراتيجيّة يتأثر على نطاق واسع بثقافة الشركاء؛ حيث يتم تقييم أداء التحالفات الإستراتيجيّة من قبل جميع الشركاء. والسياق نفسه أجريت دراسة عبد المحسن (٢٠١٧) والتي بينت الدور الإيجابي للشراكة المجتمعيّة في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة. ودراسة آل سعود (٢٠١٥) إذ أكدت فعالية برنامج التدريب لإعداد الضبّاط من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حاولت دراسة Yilmaz وChangming (٢٠٢٠) تحليل التعاون الصيني الروسي في سياق مبادرة الحزام والطريق؛ حيث تم فحص آفاق وتحديات مواءمة استراتيجيات أوراسيا الخاصة بالبلدين وتأثير هذا التعاون على الاقتصاد والسياسة والأمن في المنطقة وخارجها. لاستكشاف نقاط التقارب والتباعد الفعلية والمحتملة بين البلدين، وجدت الدراسة أن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا تقف في قلب توسع مبادرة الحزام والطريق في أوراسيا. من الناحية الاقتصادية، يهدف التعاون إلى تعزيز التنمية في المنطقة من خلال تحفيز البنية التحتية والاتصال والابتكار. سياسيًا، يسعى إلى خلق وجود إقليمي أكثر مؤسسية وتناغمًا من خلال نهج تحريك الإقتصاد للأمن لمواجهة تهديدات مثل التطرف والانفصالية والإرهاب. لذلك، على المدى الطويل، جادلت الدراسة أن التعاون الصيني الروسي في مبادرة الحزام والطريق مهيأ لإعادة تشكيل المشهد الجغرافي والاقتصادي والجيوسياسي لمنطقة أوراسيا مع تداعيات كبيرة على السياسات الإقليمية والعالمية.

أفادت دراسة طبوش (٢٠١٧) تربط ضفتي المتوسط علاقات تاريخية يتم محاولة توثيقها من خلال الشراكة الأورو متوسطية، وفي ظل الاختلاف في وجهات النظر لطبيعة الشراكة خاصة فيما يتضمن بالبنود الاقتصادية والثقافية وذلك لاختلاف الاهتمامات بين الضفتين، تحتاج الشراكة إلى توافق في الاهتمامات لدعم الشراكة وتعتبر التهديدات الأمنية الراهنة محل اهتمام الضفتين ما يمكن أن يدعم الشراكة اذا ما تم تضمينها بنود أمنية لحل مشاكل منطقة المتوسط، وهذا ما يقودنا إلى طرح إشكال جوهري إلى أي مدى يمكن للتحديات الأمنية الراهنة أن تساهم في توثيق ودعم الشراكة الأورو المتوسطية، وهذه الشراكة تكون في إطار الطرح الجديد للأمن " المركب الأمني" أي أن التهديدات أصبحت عابرة للدولة القطرية ما تحتاج إلى تعاون إقليمي لمواجهتها، وهذا ما يمكن أن يساعد على حل المشاكل و التهديدات في منطقة المتوسط، وذلك بتحديد طبيعة هذه التهديدات وماهي آليات مواجهتها في اطار تشاركي.

جادلت دراسة Haastrup (٢٠١٧) بأنه على الرغم من أنه يبدو أن هناك فهمًا مشتركًا لما يعنيه الأمن من بعد توجه الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا إلى شراكة استراتيجية، إلا أنه لم يتم استخدام الشراكة الاستراتيجية بشكل كبير لتعزيز هذا الفهم في الممارسة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تفضيل الاتحاد الأوروبي لنهج قاري متعدد الأطراف على ثنائية الشراكة الاستراتيجية. في الوقت نفسه، ترى جنوب إفريقيا أن شراكتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي تخرج عن نطاق التزامها الأوسع بالأمن الإقليمي. ونتيجة لذلك، لم يتم تفعيل عنصر السلام والأمن في الشراكة الاستراتيجية بشكل فعال على الرغم من العديد من نقاط الدخول للعمل. استنتجت الدراسة أن كلاً من الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا بحاجة إلى إعادة التفكير في الترتيب الحالي.

٢,٧,٣ الدراسات المتعلقة بالتحديات الأمنية

تتعلق الدراسات المتعلقة بالتحديات الأمنية بفحص وتحليل مجموعة متنوعة من التحديات والمخاطر التي تؤثر على الأمن على مستوى الفرد، المجتمع، الدولة، أو حتى النظام الدولي. تتنوع هذه التحديات من النواحي الأمنية العسكرية والأمن الوطني إلى الأمن البيئي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. تعنى الدراسات الأمنية بفحص أسباب وآثار التحديات الأمنية، وكيفية التصدي لها والتعامل معها. من ضمن هذه التحديات، يمكن تحديد بعضها كمثل التطرف والإرهاب، النزاعات الدولية والحروب، الجريمة المنظمة، الأمن السيبراني، التهديدات الصحية العامة، التغيرات المناخية، وتدهور البيئة. تتضمن أيضًا استعراض وتحليل سياسات وإجراءات مختلفة التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية للتصدي لهذه التحديات ولضمان الأمن والاستقرار. يتم توجيه البحوث والتحليلات نحو فهم عميق للعوامل التي تؤثر على التحديات الأمنية وكيفية التكيف معها بشكل فعال وفعالية أفضل.

حيث تعتبر دراسة الأحول والدسوقي (٢٠١٨) من الدراسات التي تسلط الضوء على التحديات الأمنية الحديثة التي نشأت نتيجة التطورات التكنولوجية والتغيرات الاجتماعية في العالم. تركز هذه الدراسة على الظواهر الإجرامية الناتجة عن الانفجار التكنولوجي والتحولات في التفكير الاجتماعي والخصوصية الزمانية والمكانية. ومن أحد أهم مكونات هذه الظواهر هو التحول الرقمي الذي أدى إلى تنوع وتعدد الجنسيات للمرتكبين وزيادة تكاليف الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يعكس الانفجار التكنولوجي تبايناً بين مكان وزمان الجريمة والمجني عليه، مما يجعل من التحقيق والمحاسبة أموراً أكثر تعقيدًا.

تأثير العولمة ووسائل الاتصال الحديثة مثل شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يعتبر عاملاً رئيسياً في ظهور هذه التحديات. يؤدي اختلاف الرؤى الدولية وغياب التشريعات الملائمة إلى صعوبة في مكافحة هذه الجرائم على الصعيدين الدولي والمحلي. كما تترتب على هذه الظواهر والجرائم

مخاطر متعددة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، مما يستدعي وضع إجراءات وسياسات أمنية فعالة لمواجهتها بشكل علمي وفعال. يجب وضع أطر قانونية وتشريعات تجرم هذه الجرائم وتحدد العقوبات المناسبة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة لمكافحة هذه التحديات الأمنية بفعالية.

وفيما يتعلق بالشرطة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة أجريت دراسة القطبة (٢٠١٧) والتي هدفت إلى تقييم خصخصة الشرطة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة نمو شركات الأمن الخاصة وخصخصة الشرطة تطور شهده العالم في كل من الدول النامية والمتقدمة. يمكن أن تؤدي الوتيرة السريعة للتحول في أعمال الشرطة في الإمارات إلى مخاطر شديدة على مستقبل عمل الشرطة، وقد تم تحديد فئات مختلفة من المخاطر فيما يتعلق بنقل الوظائف العامّة إلى القطاع الخاص: المخاطر التنظيمية والاقتصاديّة والاجتماعية. في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، يتم إسناد عملية الاستعانة بمصادر خارجية لعمليات الشرطة إلى قطاع الأمن الخاص إلى حد كبير كهدف سياسي رئيسي مدفوع بالتزام أوسع لتقديم خدمات عامة فعالة، في حين تلتزم الإمارات والمؤسسات بتطبيق أفضل الممارسات والمبادئ في هذا المجال، كان هناك نقص في إطار لتقييم خصخصة الشرطة. كان الهدف من هذا البحث هو التحقق من فعالية الحوكمة والرقابة والمساءلة للأمن الخاص في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، حيث كان الأساس النظريّ للدراسة مدعومًا بنظرية الخصخصة ومبادئ أنظمة المساءلة والتحكم، وقد استخدم تصميم البحث إستراتيجيّة بحثية عملية لجمع البيانات الكمية والنوعية. واعتمد البحث الإجرائي كوسيلة لمعالجة التغيير التنظيمي ومكّن مؤسسات القطاعين العام والخاص من تبني وجهات نظر منشطة وحفز المشاركة فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والشراكة عبر القطاعات.

كما أجريت دراسة طبوش (٢٠١٧) تناولت الشراكة الأورو–متوسطية في ظل التحدّيات الأمنيَة، حيث تم تسليط الضوء على طبيعة التهديدات وسبل مواجهتها لتحقيق السلم في منطقة المتوسط، إلى جانب معرفة سلم الأولويات التهديدات والتحدّيات بالنسبة لشمال المتوسط وجنوبه وذلك لمعرفة مدى الاشتراك في سلم التحدّيات، اتبعت هذه الدّراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، وقد خلصت الدّراسة إلى أن تحقيق الأمن الأقليمي يكون عبر إحياء إستراتيجيّة"رابح رابح" التي تحقق المصالح المشتركة في المنطقة إن قدرة الترتيبات الدفاعية في منطقة المتوسط على الاستمرار، حيث سيتم الاعتماد في نهاية المطاف على عاملين الأول هو درجة التهديد القائم، والثاني هو درجة تقبل الآخر والتعاون معه، فتقبل بلدان المتوسط ميثاق الشراكة في بعده الأمني يعتمد على حجم الشعور بوجود تهديد مشترك متنام يحتاج إلى التعاون لدرئه، وفي ظل الجهود المبذولة والاتفاقيات المبرمة مشروع الشراكة لم يرتق إلى ما هو مطلوب خاصة أنه لم يحقق الأهداف بتحويل منطقة المتوسط إلى منطقة سلام، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وهدفت دراسة الشركسي (٢٠١٧) إلى الكشف عن التحدّيات السياسيّة وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي؛ حيث استخدمت الدّراسة المنهجيّة التاريخية والمنهج التحليلي، وانطلقت الدّراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين التحدّيات السياسيّة والأمن المجتمعي خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٦. وأظهرت نتائج الدّراسة أن التحدّيات السياسيّة تعد أحد الأسباب الرئيسيّة في عدم استقرار الأنظمة السياسيّة وانتشار الفساد العام والقصور في حماية حقوق الملكية وضعف التوازن الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن من أهم الآثار التي خلفتها التحدّيات السياسيّة والتي أثرت على الأمن المجتمعي في المنطقة العربيّة الآثار الاقتصاديّة السلبية وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، بالإضافة إلى تفكيك المجتمعات وزيادة وتيرة القتل والسلب والجريمة بين أبنائها.

وفي السياق، قام سعيدي (٢٠١٦) بدراسة حول التحدّيات الأمنيَة الجديدة في المغرب العربي وبين أن محددات التعاطي الأمني في المغرب العربي من خلال الاعتماد المتبادل قد تمثل حافزا قويا نحو اللجوء التدريجي إلى تفعيل المبادرة الجماعية من جهة، وتفسيرا حذرا في ظل البرغماتية الضيقة التي تدفع الدول المغربية إلى إيجاد بدائل أمنية من خلال الانخراط في البرامج الدولية المعروضة على المنطقة، كما خلصت الدّراسة إلى أن تفعيل العمليّة التكاملية وتمكين هذه الآلية من أداء وظيفتها والتي تتطلب إعادة هيكلة بنيوية الدولة المغربية بما يجعل منها دول قوية وعلى قدر من الفعالية، وأن فشل بناء الدولة الوطنية يؤدي إلى تقويض البناء التكاملي بشكل يصعب من تنسيق السياسات وتحمل الالتزامات.

كما وأجريت دراسة Abraham (٢٠١٥) للتعرف على أهم الطرق والأساليب التي يمكن مواجهة تحدّيات الإصلاحات السياسيّة في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال التكامل الأقليمي. تم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدّراسة إلى أن دول الخليج الست استطاعت الصمود وتحقيق استقرار استثنائي خلال ثورات ٢٠١١، وأن رغم وجود خلل هيكلي بين وتيرة التنمية الاقتصاديّة للدول والنمو السياسي، إلا أن القوى الاجتماعية الصاعدة من شباب ونساء متعلمين ومثقفين كان لهم دور في البدء بالإصلاحات السياسيّة لمواجهة التحدّيات الراهنة. كما أشارت النتائج إلى أن عدم البدء بالإصلاحات من جميع دول التعاون الخليجي سيضع جميع الدول في تهديد الأمن الداخلي المتزايد.

كما أن هنالك دور هام لوسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية، إذ بينت دراسة حلمي (٢٠١٤) أن مع التطور في المجتمعات كان لابدّ أن ينشأ مفهوم جديد يساير التقدم الذي حدث في المجال الأمني، ويعتبر الإعلام الأمني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة الإعلامية نتيجة لتطور الحياة الاجتماعية. حيث قامت مصلحة الشرطة بإجراء برامج توعية عن طريق المناهج الدراسية وكذلك الأنشطة الشبابية عن طريق الندوات والمحاضرات في مجال مكافحة المخدرات وتنفيذها

في المدارس والجامعات وأماكن تجمع الشباب. وفي مجال الأمن المجتمعي أكدت الدّراسة على أن مخاطبة مؤسسات الشرطة عبر قنوات التواصل يعد من أهم الإجراءات الوقائية. حيث أوصت الدّراسة بضرورة الالتزام بميثاق الشرف العربي الإعلامي من أجل حماية الفكر العربي، وأوصت كذلك بضرورة وضع خطط إعلامية أمنية وتشكيل لجان متابعة ضمن إطار إستراتيجيّة عربية أمنية، وضرورة تفعيل دور الإعلام في ترسيخ مفاهيم الشرطة المجتمعيّة وتعزيز شعور المواطنين بالمسئولية، وثقة الشرطة، وتطوير ونشر ثقافة الأمن القانوني والأمني من أجل ترسيخ النظام العام.

في حين هدفت دراسة الطائي (٢٠١٣) إلى الكشف عن التحدّيات الداخليّة والخارجيّة المؤثرة على الأمن الوطني في الأردن، وتسليط الضوء على قدرة الدولة في التعامل مع التحدّيات الداخليّة والخارجيّة المؤثرة على الأمن الوطني في الأردن. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي في إجراء البحث وقد خلصت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج وهي : إلى أن الأردن يواجه تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة مما ساهم بشكل سلبي في التأثير المباشر على الأمن الوطني الأردني، وتمثل ذلك في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق، وتبع ذلك الاعتداءات على غزة ولبنان ومن ثم ما يحدث في سوريا كلها أثرت تأثيراً سلبياً على الأمن الوطني الأردني، ومشكلة الفقر والبطالة هي من التحدّيات التي تواجهها الأردن لما له من انعكاسات أخلاقية وانتشار الفساد وتفشي الجريمة في الكثير من مرافق الدولة.

كما تناولت دراسة الحربي (٢٠٠٤) مدى فاعلية المجتمع مع المؤسسات الأمنيَة للوقاية من الجريمة وأوضحت نتائج الدّراسة الأهميّة الكبيرة لمساعدة الدور الاجتماعي على زيادة فاعلية جهود رجال الأمن عند أداء مهامهم، وكذلك مدى تجاوب المجتمع لتنفيذ القرارات التي تحقق الأمن. حيث أوصت الدّراسة بضرورة عقد ندوات ومؤتمرات يلتقي فيها المسئولين بالأجهزة الأمنيَة مع الرؤساء والعاملين بالمؤسسات

الاجتماعية، وخاصة رجال الشريعة، والإعلام، والتعليم، وقادة الفكر في المجتمع، يتم خلالها عرض أهم القضايا الأمنيَة التي تهم المجتمع لإثارة همم أفراد المجتمع ووعيهم وإرشادهم إلى المساهمة بالتعاون مع رجال الأمن. وكذلك تعزيز دور الأسرة في تنمية روح التعاون بأبنائها مع رجال الأمن وتحسين صورتهم، وتشجيعهم على التعاون كواجب ديني ووطني. والعمل على تطوير أساليب التصدي في عمليات المشاركة لبناء جسور الثقة بين المسئولين بالمؤسسة الأمنيَة والاجتماعية وتحفيزهم وحثهم على المشاركة لتحقيق فاعليتها. وأوصت الدّراسة أيضاً بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة نحو إزالة العوائق والعقبات بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنيَة، والعمل على حمايتهم، وزيادة حماسهم وتجاوبهم، وضرورة الاعتماد على البرامج الإعلامية الأمنيَة لتشجيع أفراد المجتمع على التعاون مع المؤسسات الأمنيَة، ويتطلب ذلك إقناع أفراد المجتمع بأن المشاركة مع المؤسسات الأمنيَة واجب ديني ومطلب وطني محتم، وإمداد أفراد المجتمع بالمشكلات الأمنيَة الحالية والمستقبلية، وتوفير البيانات والمعلومات في الحوادث الأمنيَة المتوقع حدوثها مستقبلاً.

توفر هذه القضايا منظورًا للقيادة في هذه الدّراسة من أجل تحديد أبعاد المخاطر والآثار التي يجب دراستها كأساس لفهم النجاح والفشل الأساسيّين اللذين يمكنهما توجيه السياسات والتحسينات المستقبلية. كشفت دراسة للأدبيات عن تحيز نحو التحليل الاقتصادي باعتباره النهج الرئيسي في تقييم الفعالية. ومع ذلك، فإن التحدّيات التي تم تحديدها تتعلق بالعوامل الاقتصاديّة والاجتماعية على حد سواء. وهذا ما يحفز التركيز البحثي نحو إطار تقييم شامل يحقق في الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعية على حد سواء كأساس لوضع المعايير ذات الصلة لتقييم فعالية شراكة الشرطة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة. في حين أن الدراسات التي أجريت حول العمل الشرطي عالمياً يعكس مجموعة متنوعة من المناهج والسياقات الوطنية مع النجاحات والتحدّيات الخاصة المحددة المرتبطة بهذه السياقات المحددة.

بناءً على الدراسات السابقة، يتبين أن العولمة الثقافية تشكل تحديات أمنية مهمة تؤثر على الأمن المجتمعي والسياسي بشكل واضح. حيث كشفت دراسة بوشوشة ومدوني (٢٠٢١) عن أن العولمة الثقافية تؤثر بشكل مباشر على المجتمعات من خلال توجيه أساليب التنميط الثقافي للقيم والأفكار. تتسبب هذه الظاهرة في زيادة الانقسامات الثقافية والسياسية داخل المجتمعات، مما يضعف من تماسك الوحدة الوطنية ويؤثر سلباً على الاستقرار والأمن الاجتماعي. وتعتبر العولمة الثقافية ظاهرة ناتجة عن تصورات فكرية وقيمية وسلوكية متعددة، كما أشارت دراسة شينار وبولحبال (٢٠٢٠) إلى تأثيرها على التنشئة الاجتماعية وأساليبها. والتي تتسم بتقلبات نتيجة تأثرها بظروف العولمة الثقافية، حيث أصبحت غير فعّالة في مواجهة هذه التحديات الثقافية الجديدة. وفي ضوء هذه الإشكاليات، بات التفكير بشكل جاد في وضع إجراءات وسياسات أمنية تعتمد على أسس علمية وتأخذ في اعتبارها التحديات الناجمة عن العولمة الثقافية. والتب يجب أن تكون موجهة نحو تعزيز التفاهم والتواصل بين مختلف الثقافات، وتحقيق التوازن والتضامن الاجتماعي، لتحقيق استقرار المجتمعات والدول. ناقشت دراسة Cameron et al. (٢٠٢٠) أن العولمة تنطوي على عدد من العمليات والنتائج النفسية الاجتماعي، بما في ذلك الانفتاح على الأفكار والمنتجات والأشخاص من خارج الحدود الوطنية للفرد. ارتبط الأمن الاقتصادي الشخصي والأمن الاقتصادي القومي المتصور بمزيد من المواقف الإيجابية تجاه العولمة في كل اعامي المسح. ومع ذلك، فإن المتغيرات على المستوى القطري – حالة التنمية (كما هو مفهرس من قبل مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة) والأمن الاقتصادي والثقافي المجمع – خففت من التأثيرات على المستوى الفردي بعدة طرق. إن التصورات الفردية للأمن الاقتصادي القومي تتنبأ بقوة أكبر بالمواقف تجاه العولمة في المناخات الأكثر ملاءمة (على سبيل المثال، في البلدان الأكثر تقدمًا، وعلى مستويات أعلى من الأمن الاقتصادي القومي على مستوى الدولة). كان الأمن الثقافي على المستوى الفردي مرتبط بشكل إيجابي

بالمواقف تجاه العولمة في البلدان ذات المستويات الأعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه مرتبط بشكل سلبي بتلك المواقف في الدول الأقل نموًا.

يتضح من العرض السابق وجود مجموعة من الدراسات تناولت متغيرات الدّراسة؛ حيث بينت دراسة من قبل Diana & Mário (٢٠١٨) أن الثقة هامة جداً في العلاقات التعاونية؛ حيث أكدت الدور الإيجابي للعلاقات التعاونية وتأثيرها على الأداء وبشكل إيجابي. ودراسة روزيليا (٢٠١٨) أيضاً أكدت على أهميّة نقل المعرفة في الشراكات.

دراسة القطبة (٢٠١٧) والتي أكدت خصخصة الشرطة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة نحو شركات الأمن الخاصة، فالضوابط الخارجيّة تؤثر على الحكم والمساءلة، وصياغة إطار استراتيجي يساهم وبشكل كبير في اتباع نهج شامل ومتكامل لتقييم أداء الأمن الخاص. وبينت بوعمامة (٢٠١٧) إيجابية الدور الذي تلعبه المشاركة في تفعيل ديناميكية التنمية.

ومن منطلق التحدّيات الأمنيَةبينت دراسة الأحول والدسوقي (٢٠١٨)، كما وأظهرت نتائج دراسة يوسف الجهني (٢٠١٧) أن المشكلات الأمنيَة التي يمكن لإدارات الشراكة المجتمعيّة أن تسهم في الحيلولة دون وقوعها، حيث أن دراسة طبوش (٢٠١٧) التي تناولت الشراكة الأورو–متوسطية في ظل التحدّيات الأمنيَة. وفي نفس السياق أكدت دراسة الشركسي (٢٠١٧) على إيجابية تأثير التحدّيات السياسيّة على الأمن المجتمعي العربي، وبينت أيضاً أن من أهم الآثار التي خلفتها التحدّيات السياسيّة والتي أثرت على الأمن المجتمعي في المنطقة العربيّة الآثار الاقتصاديّة السلبية وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي. كما وأن دراسة قراث (٢٠١٦)، بينت أن التخطيط المجتمعي يمثل عملية صنع السياسات المنسقة وتقديم الخدمات المشتركة بين خدمات الشرطة والسلطات المحلية والوكالات العامة وممثلي المجتمع المحلي والقطاع الخاص الطوعي. في حين أكدت دراسة Gallardo (٢٠١٥) على أهميّة

التحالفات الإستراتيجيّة في قطاع الطاقة، وكذلك الدور الإيجابي والحيوي للتحالفات الإستراتيجيّة في تحقيق الأهداف المستقبلية.

تمحور هدف دراسة بودليو وبوجردة (٢٠١٥) حول مستوى العلاقة المتدنية بين الجمهور والشرطة ومستوى الشراكة بينهما، فهذه الشراكة من المواضيع ذات الإهتمام المشترك من طرفهما ومن قبل كافة مؤسسات المجتمع لما يتوقف عليها من أهمية تعدود على الأفرد والمجتمع ككل. أكدت الدراسة على وجود خلل يعيق تقدم وفعالية هذه الشراكة اعتبارا من مستوى وعي الجانبين المشكلين لهذه المعادلة وهما الجمهور والشرطة.

حاولت دراسة الجاف وقادر (٢٠١٧) في مضمون البحث تقديم عرض لمفهوم القومية في الشرق الاوسط، وظروف القوى الدولية التي دعمت تأسيس الدولة، وفق مصالحها، وعجز النظم السياسية في تلك الدول عن القيام بمهامها في بناء مؤسساتها والانسان في المجتمع، وما الاحداث التي تشهدها المنطقة من خلال فهم مضمون طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة وأثر العولمة على مستقبل النظم السياسية في الشرق الاوسط. توصلت الدراسة إلى ما يلي: ان ازمة النظم السياسية أزمة أداء نتيجة شخصنة المؤسسات، وهي أزمة مواكبة التغييرات الاجتماعية في انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية والاقتصادية، لعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها، كونها لا تستطيع المواكبة بين بنيتها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الاولى وتنامي تغييرات الثانية.

ان المنطقة بحاجة الى عقد اجتماعي وسياسي جديد ينظم علاقة النظام السياسي والمجتمع لحلّ الازمات التي تعاني منها النظم السياسية والمجتمع بما يكفل بقاء الدولة والسلم الاجتماعي من خلال الحِوار والمصالحة الشاملة بهدف الاصلاح الشامل للنظام السياسي واعادة بناء الدولة. ان العولمة حقيقة حتمية تخضع الجميع لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة،

ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في الصيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من امكانياتها. العولمة ظاهرة حتمية، وعلى الجميع الاستعداد للتعامل معها لكسب المفيد وتجنب السيئ، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع والنظم السياسية خارج مسار تطور الحضارة العالمية.

بحثت دراسة خميلة (٢٠٢١) في واقع الأمن الثقافي للجزائر في سياق ظاهرة العولمة، ويهدف أيضا إلى الوقوف على الآثار والتحديات التي فرضتها العولمة على الأمن الثقافي المحلي، وقد استعان الباحث في بحثه بالمناهج التالية: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، منهج دراسة الحالة، المنهج الإثنوغرافي. عنيت الدراسة بموضوع تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة، مع أخذ الحالة الجزائرية كمثال عن الدراسة. أخيرا خلصت الدراسة إلى أن العولمة حملت بعض الإيجابيات للثقافة المحلية الجزائرية، غير أن تأثيراتها السلبية على هذه الثقافة كانت أكبر، تجلت في تغير كثير من قيم وعادات ومظاهر سوسيوثقافية أصيلة في المجتمع الجزائري لصالح أخرى غريبة وافدة من ثقافات ومجتمعات أخرى مختلفة عن ثقافة المجتمع الجزائري، بشكل أصبح يشكل تهديدا للأمن الثقافي المحلي. كما خلصت الدراسة إلى أن التهديدات والمخاطر التي أصبحت تحيط بالأمن الثقافي الجزائري بعضها موضوعي متعلق بطبيعة العولمة وبعضها الآخر ذاتي متعلق بغيات رؤية واستراتيجية واضحة للتعامل مع العولمة للاستفادة من إيجابياتها والحد من سلبياتها، إذ لم يعد من الممكن التفكير في العيش خارج سياق التفاعل العالمي التكنولوجي الثقافي وغلق الحدود أمام مختلف التبادلات المادية والمعنوية مع الآخر، فالأمة التي تختار الانعزال تحكم على نفسها بالخروج من سياق الفعل والتفاعل إلى سياق اللافاعلية والضمور، بالتالي فالمطلوب اليوم من الدولة الجزائرية ومختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية المشاركة في وضع إستراتيجية وبلورة رؤية للتعامل مع العولمة، وقد حددت الدراسة خطوطا عريضة لهذه الرؤية والإستراتيجية.

٢,٨ التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة الأدبية

تستند معظم الدراسات الكمية على تقييم أداء المنظمات والشراكات المتعددة؛ حيث أجريت دراسة ماندلباوم وآخرون (٢٠١٢) بتطوير نموذجًا مقلوبًا مع خوادم غير متجانسة لدراسة الترابط بين قسم الطوارئ والطبية، في حين أن دراسة كلاً من Diana وMário (٢٠١٨) بحثت في آليات بناء الثقة في علاقة التعاون والتي أكدت على أهميّة الثقة بين الأطراف المتشاركة، وفي السياق نفسه أجرت روزيليا (٢٠١٨) دراسة بعنوان"نقل المعرفة في الشراكات بين المنظمات"، والتي هدفت لتقييم التقدم حول استعراض الكتابات حول نقل المعرفة في الشراكات بين المنظمات، حيث أشارت الدّراسة إلى نتائج مراجعة للأدبيات أجريت في عشر مجلات عليا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ في مجالات الدراسات الإستراتيجيّة والابتكارية، حيث أوصت بضرورة البحث والتركيز على اتجاهات للبحث في المستقبل حول العوامل المتمثلة بالمعرفة وتحديد الشراكات بين المنظمات المتشاركة؛ ونظراً لتوصية دراسة روزيليا (٢٠١٨) ودراسات أخرى مشابهه انبثقت فكرة الدّراسة الحالية.

ومن منطلق آخر تمت دراسة حول التحدّيات الأمنيَة المعاصرة للظواهر الاجراميّة المستحدثة من قبل الأحول والدسوقي (٢٠١٨) والتي اهتمت بدراسة الظواهر الاجراميّة المستحدثة والمتمثلة بالانفجار التكنولوجي الحديث والتحرر من الخصوصية المكانية والزمانية للأبنية الاجتماعية؛ وكاستجابة لتوصيات تلك الدّراسة والمتعلقة بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الأمنيَة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة المعاصرة للظواهر الاجراميّة بالطرق العلميّة الحديثة مع طرح الأطر التشريعية وسن القوانين لضبطها ومحاكمة مرتكبيها. ومن منطلق دراسة الأحول والدسوقي (٢٠١٨) وبناءً على دراسة القطبة (٢٠١٧) والتي هدفت إلى تقييم خصخصة الشرطة في دولة الإمارات العربيّة المتحدة نحو شركات الأمن الخاصة وخصخصة الشرطة تطور شهده العالم في كل من الدول النامية والمتقدمة؛ حيث كان هناك فجوات عند

مقارنتها بالأبعاد الرئيسيّة المحددة في الأدبيات، وكذلك الأمر وجود نقص في إطار شامل للتقييم يتناول كافة الأبعاد وغياب التقييم المنتظم والهادف لفعالية البرنامج التي تؤثر على أصحاب المصلحة في القطاع؛ ومنه يتضح أن نتائج الدّراسة كشفت عن الافتقار إلى المساءلة الديمقراطية والمشاركة العامّة، ومراقبة السوق من حيث التنظيم الذاتي، والقيود التنظيمية، ومحدودية الارتباط والثقة بين المؤسسات الأمنيَة العامّة والخاصة؛ في حين أن الدّراسة الحالية ستقوم بسد الفجوات البحثية السابقة وذلك بتطبيق الدّراسة على دولة الإمارات وتحديدا في شرطة أبوظبي.

وفي مجال الشراكة المجتمعيّة قامت بوعمامة (٢٠١٧) بدراسة الشراكة المجتمعيّة في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة، كما وبينت نتائج الجهني (٢٠١٧) بوجود بعض المعوقات كالصعوبات إدارية والتنظيمية التي تعيق عملية الشراكة المجتمعيّة يحول دون قيام إدارات الشراكة المجتمعيّة بدورها الوقائي حيث أوصت الدّراسة بضرورة السعي إلى الحد من جرائم الانحراف الجنسي ونشر الرذيلة؛ حيث أكدت دراسة بوعمامة (٢٠١٧) على أهميّة الدور الذي تلعبه المشاركة في تفعيل ديناميكية التنمية مما يستوجب أخذ المشاركة المجتمعيّة بعين الاعتبار. ودراسة القيق (٢٠١٥) أيضاً والتي بحثت في دور المشاركة المجتمعيّة في تحقيق التنمية المستدامة حيث كانت جل اهتمامها على الخطط التنموية الإستراتيجيّة والتي أجريت في المدن الفلسطينية، كذلك الأمر دراسة الجهني (٢٠١٧) والتي لحاجة لتنسيق بين المجتمع والأجهزة الأمنيَة للقضاء على التطرف والغلو، وضرورة توضيح الغموض في مفهوم الشراكة المجتمعيّة، وضرورة العمل على التقليل من الصعوبات الاداريّة والتنظيمية التي تعيق عملية الشراكة المجتمعيّة، وضرورة إزالة الفجوة بين الأجهزة الأمنيَة والمؤسسات المجتمعيّة. ومن هذا المنطلق يتبين وجود خلل واضح في تطبيق والتنسيق بين كافة الأطراف المتشاركة وكذلك توضيح الشراكة المجتمعيّة الأمر الذي ستغطيه الدّراسة الحالية.

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة طبوش (٢٠١٧) التي هدفت إلى تحليل وكشف طبيعة وخلفيات الشراكة ودور التحدّيات الأمنيَة في دعمها. في حين تمت دراسة من قبل الشركسي (٢٠١٧) والتي هدفت إلى الكشف عن التحدّيات السياسيّة وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، وكذلك دراسة سعيدي (٢٠١٦) بعنوان "التحدّيات الأمنيَة الجديدة في المغرب العربي". وكذلك في دراسة قراث (٢٠١٦)، دراسة Harte (٢٠١٦)، ودراسة Gallardo (٢٠١٥) والذي يتضح أن كافة تلك الدراسات لم تجرى في دولة الإمارات وعلى وجه التحديد في أبوظبي.

بينما الدراسات التي تمت في أبوظبي، لم تتطرق إلى إستراتيجيّة الشراكة الأمنيَة وأثرها في مواجهة التحدّيات الأمنيَة؛ حيث تمت دراسة مسلم الجنابي (٢٠١٦) والتي تناولت نشر تقنيات السلامة المرورية في أبوظبي. ودراسة الزبيدي (٢٠١٥) والتي بحثت في دور الشراكات الإستراتيجيّة في تحقيق الأهداف الأمنيَة في حين كانت الدّراسة ميدانية في قيادة شرطة أبوظبي في دولة الإمارات المتحدة؛ إذ بينت الدّراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الشراكة الإستراتيجيّة والأهداف الأمنيَة في قيادة شرطة أبوظبي إلا أن هنالك جملة من التحدّيات تواجه وتعيق تحقيق الأهداف الأمنيَة في تلك المنطقة، حيث أكدت الدّراسة أن الشراكة الإستراتيجيّة تساعد الأجهزة الأمنيَة في وضع الخطط الإستراتيجيّة والتنبؤ بالأزمات إذ أن الأزمات قد تحدث نظراً لتجاهل التحدّيات الأمنيَة.

وفي مجال الشراكة الإستراتيجيّة أجريت دراسة التميمي والخشالي (٢٠١٥) والتي درست أثر مقومات التحالف الاستراتيجي في تحقيق النجاح الاستراتيجي حيث كانت الدّراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في الأردن. في حين، ثمة مجموعة من الدراسات تطرقت إلى التحالفات الإستراتيجيّة كدراسة Abraham (٢٠١٥) إذ بينت أن القوى الاجتماعية الصاعدة من الشباب والنساء متعلمين ومثقفين لهم دور في البدء بالإصلاحات السياسيّة لمواجهة التحدّيات الراهنة. كما أشارت النتائج إلى أن

عدم البدء بالإصلاحات من جميع دول التعاون الخليجي سيضع جميع الدول في تهديد الأمن الداخلي المتزايد.

كذلك الحال في دراسة الهسي (٢٠١٥) حيث كانت الدّراسة في الجمعيات الأهلية في قطاع غزة. ودراسة جيجي (٢٠١٤) بحثت في الدوافع الكامنة وراء تشكيل التحالفات الإستراتيجيّة في الشركات الصناعية المتوسطة الحجم حيث كانت في تنزانيا. كذلك الأمر في دراسة دلوفان (٢٠١٤) والتي أكدت دور التحالفات الإستراتيجيّة في تعزيز التوجّه الريادي للمنظمات، إذ كانت الدّراسة ميدانية وأجريت على شركات السفر والطيران في محافظة دهوك. وكذلك دراسة أبو زايد (٢٠١٣) والتي ركزت على خصائص شركاء التحالف الاستراتيجي وأثرها على الإبداع حيث طبقت الدّراسة على الشركات الأردنية، وكذلك الحال دراسة كاساديستيول (٢٠١٢) والتي هدفت إلى التعرف على التحالفات الإستراتيجيّة بين المستشفيات الكتالونية في إسبانيا وبينه وبين الشركات الأخرى للوصول إلى الإبداع التقني والتنظيمي. وفي نطاق التحدّيات الأمنيَة أجريت دراسة حلمي (٢٠١٤) للتعرف على دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية.

في حين تتضح الفجوة الأدبية في أن تطبيق إستراتيجيّة الشراكة يوفر قدرة من المرونة في العمل ويساهم في تعزيز مواجهة الأزمات والتحدّيات الأمنيَة التي قد تعصف في البلاد نتيجة الأوضاع الأمنيَة في البلاد المجاورة، ويلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة المتوفرة حول مشكلة الدّراسة أنّها تعطي نظرة واضحة عن الشراكات الإستراتيجيّة وعن التحدّيات الأمنيَة التي تواجهها من تحدّيات تنظيمية وإدارية وتكنولوجية وغيرها من التحدّيات ولكنها في نفس الوقت لم تأخذ بعين الاعتبار بحث الأعباء التي تتحملها المنظّمة (في حدود معرفة الباحث) ولا توجد أي دراسة ناقشت الشراكات الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، ولذا انبثقت هذه الدّراسة كدراسة مهمّة لسد الثغرة الموجودة بالأدب النظريّ

حول مشكلة الدّراسة الحالية حيث أنّها ستركز على استكشاف المشاكل التي تعاني منها المنظمات الأمنيَة في دولة الإمارات وبصورة خاصة قيادة شرطة إمارة أبوظبي وفي تحسين بيئة المنظّمة لتعزيز مواجهة الأزمات والمشكلات الأمنيَة التي قد تحدث.

بناءً على المناقشة السابقة، يمكن للدراسة الحالية استكشاف وتحليل أبعاد الشراكة الاستراتيجية ودورها في التصدي للتحديات الأمنية. يتعين تسليط الضوء على أثر الشراكات الاستراتيجية أو التحالفات الاستراتيجية، حيث تمثل هذه التحالفات توجهاتٍ معاصرة في بيئة منظمات الأعمال. تعرف التحالفات الاستراتيجية بأنها العقود والاتفاقيات والمشاركات بين المنظمات، تهدف إلى إنشاء كيانات كبيرة قادرة على المنافسة مع الآخرين، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا، والتحول من الصراعات إلى التكامل والتعاون. تتيح هذه التحالفات الفرصة للمنظمات لتحقيق أهدافها بشكل أفضل من خلال توحيد جهودها وتبادل المعرفة والخبرات. ولضمان تحقيق أقصى استفادة من التحالفات الاستراتيجية، يجب أن تتمحور الدراسة حول مفهوم الشراكة الاستراتيجية، وكيفية بناءها وتطويرها بشكل فعال، بالإضافة إلى تحليل أثرها على مواجهة التحديات الأمنية. يتعين أيضًا مراجعة العوامل التي تؤثر على نجاح هذه التحالفات، مثل التوجيهات الإستراتيجية المشتركة ومدى توافق الأهداف والثقة وتبادل الموارد والتفاهم المشترك. ويشير مصطلح التحالفات الإستراتيجيّة (*strategic alliances*) إلى أنه اتفاقات تعاون بين منافسين دوليين فعليين أو محتملي، حيث تختلف عن التخطيط الاستراتيجي والذي يعني هو عملية عقلية للمواءمة بين الموارد والمتطلبات، واختيار أفضل المسارات، ووضع ذلك في شكل خطة وميزانية لتحقيق أهداف محددة في المستقبل" (أبو النصر، ٢٠١١).

حيث أجرى فيليبس وآخرون (٢٠٠٢) دراسة وتم التركيز على مجموعة من المشاكل التي واجهتها في العمل الشراكة. تم ربط العديد من هذه المشكلات بقضايا القدرات مثل عدم مشاركة البيانات وعدم

القدرة على تحديد أهداف الإستراتيجيّات لسلامة المجتمع المحلي. ومع ذلك، فإن إحدى المشاكل الرئيسيّة كانت" الاتجاه، عند تحديد المبادرات المحتملة، لكي يعتمد الممارسون على الخبرة السابقة بدلاً من إتباع المنطق العقلاني لنهج حل المشكلات (Gilling، ٢٠٠٨).

فالسلامة المجتمعيّة، كالمواطنة، تنطوي على مثال شامل أو شامل، وهو شيء يجب العمل عليه، ولذلك فإن فكرة أن البعض قد يستفيد أكثر من الآخرين، أو حتى على حساب الآخرين، تعني ضعفًا كبيرًا. ووفقًا لـ Squires (٢٠٠٦) كان هدفًا ضمنيًا لحركة سلامة المجتمع هو أنه يجب السماح للأولويات الجديدة بالظهور. ومع ذلك، فإن التقييم الوطني للتشاور يشير إلى ظهور عدد قليل نسبيا من الأولويات الجديدة. وهذا يشير إلى أن التشاور حول "سلامة المجتمع" قد يمثل ببساطة عملية شرعية حيث تستمر المصالح المحلية القائمة في المطالبة والحصول على حصة أكبر من موارد التمويل بينما يتم تجاهل القضايا الجديدة والناشئة إلى حد كبير (Kooiman & Bavinck، ٢٠١٣).

مما سبق، يمكن ملاحظة أن الشراكة في العمل وسلامة المجتمع تثير تساؤلات مهمّة حول السلطة والصوت والثقافة المهنية وكيف يتم التفاوض على أدوار وموارد المنظمات المختلفة بين الشركاء للتعامل مع سلامة المجتمع. يبقى أن نرى كيف يمكن للتخطيط المجتمعي كإطار شراكة لمعالجة مشاكل سلامة المجتمع أن يتغلب على بعض القضايا المذكورة أعلاه في الممارسة؛ أو ما إذا كانت هذه المشاكل قابلة للتطبيق في سياق محلي. شكلت هذه الاعتبارات نقطة الانطلاق للأطروحة الحالية.

في حين أكد الزبيدي (٢٠١٥) على أن الشراكة الإستراتيجيّة هي طريقة أو أسلوب تنتقل به المؤسسة أو المنظّمة من وضع إلى وضع أفضل بالمستقبل، تتبناه للوصول إلى تحقيق غاياتها أهدافها المنشودة بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية، ولكن هناك من أكد على أهميّة هذا التخطيط في إدارة الأزمات في المنظمات أو حتى في الدول، حيث تناولت الدراسات أثر التحالفات الإستراتيجيّة في التقليل

من الأزمات التي يواجهها الموظفين في المؤسسات العامّة، والارتقاء بها والتعرف على أهميّة الإدارة الإستراتيجيّة وأبعاده بالإضافة إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي الفعال، والتعرف على العوامل التي يجب الاهتمام بها من قبل الإدارة والتي تساعد في التخفيف من آثار الأزمات والتحدّيات الأمنيَة.

أما بخصوص العلاقة بين الشراكة الإستراتيجيّة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة لم يكن هنالك دراسات تناولت هذا الجانب بصورة صريحة عدا دراسة (الزبيدي، ٢٠١٥) التي تناولت الشراكة الإستراتيجيّة في تحقيق الأهداف الأمينة وهنالك دراسات أشارت إلى أهميّة التحالفات الإستراتيجيّة فقد أشار (التميمي، والخشالي، ٢٠١٥) إلى أثر مقومات التحالف الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للبنوك التجارية العاملة في الأردن حيث مثلت مقومات التحالف الاستراتيجي المتغير المستقل للدراسة، وقد اعتمد الباحثان أربعة مقومات للتحالف الاستراتيجي وهي: الإطار المؤسساتي، تكاليف التعامل، ميزة الموارد، والخبرات التحالفية السابقة.

أما عن المتغير الوسيط أفادت دراسة بوشوشة ومدوني (٢٠٢١) أن العولمة الثقافية تؤثر على الأمن المجتمعي. حيث أن العولمة الثقافية ظاهرة جديدة تستمد خصوصيتها من عدة تصورات فكرية وسلوكية، بحسب دراسة شينار وبولجبال (٢٠٢٠)، وأفادت الدراسة أيضاً أن التنشئة الاجتماعية قد تأثرت بشكل أو بآخر بإرهاصات العولمة الثقافية، حيث أصبحت أساليب التنشئة الإجتماعية لا تجدي نفعاً في ظل العولمة الثقافية. ناقشت دراسة Cameron et al. (٢٠٢٠) أن العولمة تنطوي على عدد من العمليات والنتائج النفسية الاجتماعي، بما في ذلك الانفتاح على الأفكار والمنتجات والأشخاص من خارج الحدود الوطنية للفرد. ارتبط الأمن الاقتصادي الشخصي والأمن الاقتصادي القومي المتصوربمزيد من المواقف الإيجابية تجاه العولمة.

من خلال عرض الدراسات السابقة الإماراتية والعربيّة والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدّراسة، حيث أكدت هذه الدراسات على أهميّة الشراكات الإستراتيجيّة في مواجهة التحدّيات الأمنيَة مما يساهم في تنمية وتطوير الأداء في المنظمات كافة وبخاصة الأمنيَة منها، وأيضاً أكدت على أهميّة هذه المتغيرات، وقد ظهر العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الدّراسة الحالية والدراسات السابقة. حيث تتميز الدّراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها موضوع دور الشراكات الإستراتيجيّة والتخطيط الاستراتيجي في مواجهة التحدّيات الأمنيَة كدراسة ميدانية في قيادة شرطة أبوظبي في دولة الإمارات العربيّة المتحدة فتميزت الدّراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق حيث قامت بتسليط الضوء على بيئة العمل في قيادة شرطة أبوظبي. وأنّها من أولى الدراسات التي ربطت بين المتغيرين الشراكة والتحدّيات الأمنيَة وعلى حد علم الباحث لم تحاول أي دراسة الربط بين المتغيرين عن طريق المتغير الوسيط. في حين تمت الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

١. بناء فكرة الدّراسة، حيث تم التعرف على أهميّة الشراكات الإستراتيجيّة والتخطيط الاستراتيجي في مواجهة التحدّيات الأمنيَة، كما ساعدت الباحث على تجنب دراسة قضايا سبق وان درسها غيره من الباحثين.

٢. استفاد الباحث من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدّراسة والأساليب الإحصائيّة المتبعة في هذه الدراسات، والكيفية التي تمت فيها تحليل البيانات في هذه الدراسات.

٣. زودت الباحث بأسماء عديدة من الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدّراسة.

٤. بناء أداة الدّراسة المستخدمة وهي الاستبانة وتحديد ملامحها وتطويرها.

٥. تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة والممتثلة (الجنس، المؤهل العلميّ، العمر، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفيّ، الدورات التدريبية).

٦. بناء الإطار النظريّ للدراسة ومقارنة نتائج الدراسات السابقة مع النتائج التي ستتوصل إليها الدّراسة الحالية.

٧. استفاد الباحث في تفسير النتائج التي توصلت إليها الدّراسة الحالية.

يتضح من العرض السابق أن هنالك ندرة وشح في الدراسات والأبحاث التي تناولت الشراكة الإستراتيجيّة لمواجهة التحدّيات الأمنيَة في ظل العولمة، وكذلك الحاجة الماسة للشراكة الإستراتيجيّة لوضع الخطط الإستراتيجيّة لمواجهة التحدّيات الأمينة ولما سيترتب عليه من اختصار للوقت والجهد، والتخلص من الروتين والرتابة والبيروقراطية في العمل بالإضافة إلى تحسين الأداء الوظيفيّ للعاملين في قيادة الشرطة.

٢,٩ تطوير الفرضيات

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أن معظم الدراسات أثبتت صحة فرضياتها. إذ يتضح أن جميعها تناولت الفرضيات بشكل إيجابي، وكذلك الأمر أكدت على أهميّة الشراكة ودورها في تحقيق الأهداف المستقبلية وكذلك دورها الهام في تحقيق الأمن المجتمعي والمعرفيّ أيضاً ولا سيما في مجال مشاركة الشرطة والمشاركة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أمن البلاد، وبناءً على الدراسات السابقة تم تطوير فرضيات هذه الدّراسة على النحو التالي:

٢,٩,١ الشراكة الإستراتيجيّة والتحدّيات الأمنيَة

تحتاج الشراكة إلى توافق في الاهتمامات لدعم الشراكة وتعتبر التهديدات الأمنية الراهنة داعما للشراكة اذا ما تم تضمينها بنود أمنية لحل المشاكل المطروحة (طبوش، ٢٠١٧). أفادت دراسة Yilmaz وChangming (٢٠٢٠) بخصوص أثر الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا سياسيًا، سعت إلى خلق وجود إقليمي أكثر مؤسسية وتناغمًا من خلال نهج تحريك الإقتصاد للأمن لمواجهة تهديدات مثل التطرف والانفصالية والإرهاب. وجدت دراسة Haastrup (٢٠١٧) أنه لم يتم تفعيل عنصر السلام

والأمن في الشراكة الاستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا بشكل فعال على الرغم من العديد من نقاط الدخول للعمل، فيبدو أن كلاً من الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا بحاجة إلى إعادة التفكير في الترتيب الحالي.

وبناءا على ذلك يمكن صياغة الفرضية التالية:

H1: هنالك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين الشراكة الإستراتيجيّة والتحدّيات الأمنيَة.

٢,٩,٢ الشراكة المعرفيّة والقدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة

أظهرت نتائج دراسة كل من أبوفارة وعليان (٢٠٠٨) أن المؤسسات الأهلية بقطاعاتها المختلفة تستخدم إدارة المعرفة من خلال ممارسة عملياتها المختلفة، مما يعزز فاعليتها. عملت دراسة Harte (٢٠١٦) للتعرف على دوافع تطوير التحالف الأكاديمي الدولي، وأفادت أن تشكيل شبكات التحالف وإدارتها المستمرة في كليات إدارة الأعمال في منطقة التعليم العالي الأوروبي يؤثر على مدى إمكانية تحقيق امتداد الموارد ينعكس في إستراتيجيّة التحالف المستخدمة مع تدويل مؤسسات التعليم العالي، كما تتمتع القدرة على إدارة التحالف بإمكانية تطوير، ضمن سيناريوهات الشراكة المعقدة، كخدمة أساسيّة مؤسسية، مما يوفر إمكانية تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

أفادت دراسة Serrat (٢٠١٢) يمكن للشراكات المعرفية التي تدعم توليد المعرفة وتبادلها أن تساهم في إيجاد حلول لتحديات التنمية. للأسف، لا تزال أحدث التقنيات في إنشاء مثل هذه الشراكات وإدارتها ومراقبتها وتقييمها غير ناضجة. وبناءا على هذا يمكن صياغة الفرضية الآتية:

H2: هنالك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين الشراكة المعرفيّة والقدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٢,٩,٣ الشراكة المجتمعيّة والقدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة

أشار Leting et al. (٢٠١٩) إلى أن الشراكة بين الشرطة والمجتمع تبني الثقة عندما تتجنب الشرطة الأعمال الإرهابية. ومع ذلك، عندما يفشلون في منع الإرهاب، يكون هناك عدم ثقة في الشرطة من قبل المجتمع. أفادت دراسة بوعمامة (٢٠١٧) بأهمية الشراكة المجتمعية لما تتضمنه من التعبئة البشريّة وتقبل التجديدات ودعمها واستيعابها فتنظر إلى المجتمع وتنميته على أنّها عملية تعليمية تستهدف القيام بإجراءات من شأنّها مساعدة الناس على تحقيق الأهداف بأسلوب ديمقراطي فتصبح قيادات المجتمع عوامل بناءة في تعلم الخبرات وليس مجرد مشجعين لتحسين الظروف الاجتماعية، كما أنّها تساعد المجتمع على الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته وتعطي الفرصة للفئات المهشمة في المجتمع من اجل التطور والرقي. أكدت دراسة بودليو وبوجردة (٢٠١٥) على وجود خلل يعيق تقدم و فعالية هذه الشراكة اعتبارا من مستوى وعي الجانبين المشكلين لهذه المعادلة و هما الجمهور و الشرطة. في دراسة آل سعود (٢٠١٥) والتي هدفت إلى بيان دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في فعالية برامج التدريب لإعداد الضبّاط، توصلت الدّراسة إلى أن واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فعالية برامج التدريب تتمحور بشكل كبير من خلال الاستعانة ببعض المدربين من القطاع الخاص لتقديم البرامج التدريبية الاداريّة. وإن من مزايا وفوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص فاعلية برامج التدريب الاستفادة في التجارب الحديثة للقطاع الخاص التي يوفر في مجال التدريب. ومما سبق يمكن صياغة الفرضية التالية:

H3: هنالك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين الشراكة المجتمعيّة والقدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٢,٩,٤ الشراكة بالموارد القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة

أظهرت نتائج دراسة الشركسي (٢٠١٧) أن التحدّيات السياسيّة تعد أحد الأسباب الرئيسيّة في عدم استقرار الأنظمة السياسيّة وانتشار الفساد العام والقصور في حماية حقوق الملكية وضعف التوازن الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن من أهم الآثار التي خلفتها التحدّيات السياسيّة والتي أثرت على الأمن المجتمعي في المنطقة العربيّة الآثار الاقتصاديّة السلبية وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، بالإضافة إلى تفكيك المجتمعات وزيادة وتيرة القتل والسلب والجريمة بين أبنائها. أكدت دراسة الهسي (٢٠١٥) على أن أهم الدوافع لإقامة التحالفات الإستراتيجيّة بين الشركات هي تبادل الموارد والوصول لموارد جديدة وتحقيق مزايا تنافسية إضافية، وتقاسم التكاليف والمخاطر، والتحسين والتطوير من وضع الشركة. ومما سبق يمكن صياغة الفرضية التالية:

H4: هنالك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين الشراكة بالموارد القدرة على مواجهة التحدّيات الأمنيَة.

٢,٩,٥ الدور الوسيط للعوملة

أفادت دراسة الأحول والدسوقي (٢٠١٨) أن العديد من الجرائم الحديثة تعود أسباب ظهورها للعولمة وشبكات الإنترنت ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، واختلاف الرؤية الدولية لمعظم القضايا والتي على رأسها الجرائم الإلكترونية، وغياب النصوص التشريعية التي تعمل على تجريمها وتحديد عقوباتها، وزيادة معدلات الهجرة والتحركات السكانية، كذلك تزايد العنف والصراعات الداخليّة في المجتمع بكافة أنواعها، كما وتؤدي تلك الظواهر والجرائم لعديد من المخاطر في شتى المجالات السياسيّة والأمنيَة والاقتصاديّة، والسياسيّة وانعكاساتها التي تهيمن سيادة الدولة؛ مما يؤدي في نهاية المطاف لضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الأمنيَة لمواجهتها بالطرق العلميّة الحديثة مع طرح الأطر التشريعية وسن القوانين لضبطها ومحاكمة مرتكبيها. وأفادت دراسة الجاف وقادر (٢٠١٧) ان العولمة

حقيقة حتمية تخضع الجميع لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في الصيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من امكانياتها. العولمة ظاهرة حتمية، وعلى الجميع الاستعداد للتعامل معها لكسب المفيد وتجنب السئ، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع والنظم السياسية خارج مسار تطور الحضارة العالمية. وجدت دراسة أحمد وآخرون (٢٠١٨) أثرا للعولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، عن طريق دور المنظمات الدولية في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، والدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية. كما خلصت دراسة (خميلة، ٢٠٢١) إلى أن التهديدات والمخاطر التي أصبحت تحيط بالأمن الثقافي بعضها موضوعي متعلق بطبيعة العولمة وبعضها الآخر ذاتي متعلق بغيات رؤية واستراتيجية واضحة للتعامل مع العولمة للاستفادة من إيجابياتها والحد من سلبياتها، إذ لم يعد من الممكن التفكير في العيش خارج سياق التفاعل العالمي التكنولوجي الثقافي وغلق الحدود أمام مختلف التبادلات المادية والمعنوية مع الآخر، فالأمة التي تختار الانعزال تحكم على نفسها بالخروج من سياق الفعل والتفاعل إلى سياق اللافاعلية والضمور، بالتالي فالمطلوب اليوم من الدول ومختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية المشاركة في وضع إستراتيجية وبلورة رؤية للتعامل مع العولمة. واستنادا على ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الخامسة: يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة الاستراتيجية والتحديات الأمنية

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة المعرفية والتحديات الأمنية

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة المجتمعية والتحديات الأمنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير للعولمة كوسيط للعلاقة القائمة بين الشراكة في الموارد والتحديات الأمنية.

٢,١٠ أنموذج الدّراسة

في ضوء مشكلة الدّراسة وأهدافها وكذلك طبيعتها، وبناءً على الدراسات السابقة تم تصميم مقترح في الشكل رقم (٢,٤) نموذج الدّراسة والذي يبين التأثيرات المتوقعة لكل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة كما يلي:

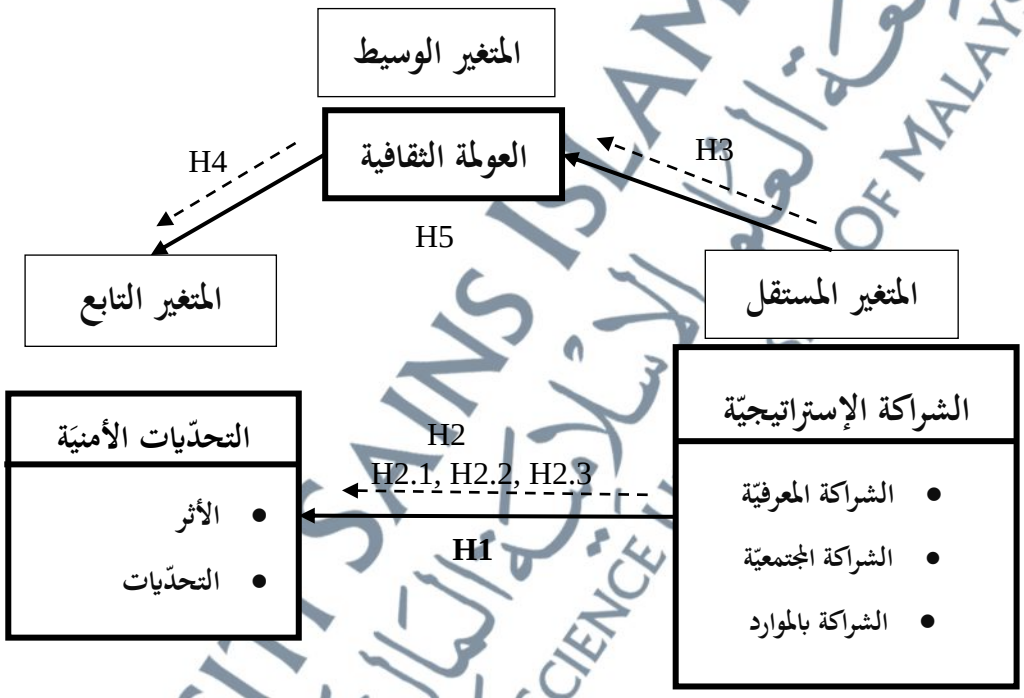

الرسم البياني ٢,٤: نموذج الدّراسة (من إعداد الباحث)

يوضح الشكل رقم (٢,٤) أعلاه؛ متغيرات الدّراسة؛ حيث تتمثل المتغيرات المستقلة بالشراكة الإستراتيجيّة وكلاً من الشراكة المعرفيّة والمجتمعيّة، في حيث تتمثل المتغيرات التابعة في التحدّيات الأمنيَة والمتمثلة الجرائم المنظّمة والمستحدثة.

٢,١١ خلاصة الفصل الثاني

قدم هذا الفصل كافة الأطر النظريّة والأدبيات المتعلقة بالشراكة الإستراتيجيّة وكذلك التحدّيات الأمنيَة وسبل مواجهتها، حيث تم تناول إستراتيجة الشراكة الأمنية، وأنواع الشراكة، وكذلك صور التحديات الأمنية وأساليب مواجهتها، وتم التطرق أيضاً إلى العولمة ومجالاتها، وكذلك النظريات الداعمة والمتعلقة بمتغيرات الدراسة. إذ تم أيضاً عرض الدراسات السابقة ذات علاقة بموضوع هذه الدّراسة؛ إذ تبين أن هنالك مجموعة من المشكلات تهيمن على الشراكات والمتمثلة في مشكلات المتابعة وتنفيذ الخطط الإستراتيجيّة والتي تعد ن أهم التحدّيات الأمنيَة والتي تواجه الشراكة الإستراتيجيّة، حيث إن كثيراً من الخطط جيدة الصياغة ومتكاملة العناصر لا ينجح القائمون على الإدارات في تنفيذها لاعتبارات كثيرة أهمها ضعف الثقافة بأهميّة التخطيط الاستراتيجي، وقلة الخبرات والمؤهلات الاداريّة المتعلقة بأدوات الإدارة الإستراتيجيّة. كما برزت هذه التحدّيات من خلال تزايد الطلب على الالتحاق بكليات الشرطة والعلوم الأمنيَة نتيجة لعدة عوامل أهمها: زيادة النمو السكاني، والتوسع في الالتحاق بالتعليم الثانوي، والثقافة السائدة بأهميّة التعليم، وارتباط فرص العمل المستقبلية بالمؤهلات العلميّة، ويواجه الأمن تحدياً يتعلق بالإرهاب، حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتصف بالمحدودية أمام ازدياد أعداد الإرهابيين والعمليات الاجراميّة (الجريمة المنظّمة)، كما أن المؤسسات الأمنيَة تعاني من محدودية الطاقة الاستيعابية مقارنة بالطلب الاجتماعي للالتحاق بهذه المؤسسات، ويعتبر ضعف القدرة المؤسسية في مجالات التخطيط والإشراف الفعال، وتنمية الموارد البشريّة وكفاءة القيادة الداخليّة من أهم التحدّيات التي تواجهها مؤسسات الأمن والشرطة.